



مجلس النواب الأردني

مجلس النواب

الدورة العادية الاولى لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة العاشرة

المعقودة يوم الاربعاء ١٦ ذي القعدة ١٣٨٧ هـ الموافق ١٤ شباط ١٩٦٨ م

(الجلد ١٣)

(رقم العدد ١٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

محمية

٥٨٩

(مواقفة)

٥٩٠

٥٩٠

(التي من قبل

فضيلة الاستاذ

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الانجازات والاعتلرات

١ - طلب اجازة مقدمة من فضيلة الشيخ الاستاذ عبد الباقي جمر

صحيفة

- ٣ - تلاوة كتاب معالي وزير الشؤون الخارجية رقم (٤٦٨) ومرفقه كتاب
السفير الاردني في بون رقم (٩٠) حول زيارته الوفدة البرلماني الالمانى
للاردن ومدى ما حققته من نجاح.

(٥٠)

٤ - الاقتراحات برغبات :

- ٥٩٢
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٥
٥٩٦
- أ - اقتراح برغبة رقم (٣) مقدم من النائب السيد جلال مرزوق
القلاب يتعلق بمطالب عامة لمنطقة بني حسن .
- ب - اقتراح برغبة رقم (٤) مقدم من النائب السيد جلال مرزوق
القلاب يتعلق بموضوع طلب تخصيص مبالغ لفتح وتعميد بعض
الطرق القروية لمنطقة بني حسن .
- ج - اقتراح برغبة رقم (٥) مقدم من ثمانية عشر نائباً يتضمن طلب
اعادة صرف سلفات الرواتب لموظفي الدولة .
- د - اقتراح برغبة رقم (٦) مقدم من النائب السيد سليمان القضاة
بموضوع توسيع الخدمات الصحية في قضاء عجلون .
- هـ - اقتراح برغبة رقم (٧) مقدم من النائب السيد سليمان القضاة
بموضوع طلب تخصيص مبلغ لفتح وتعميد بعض الطرق القروية في
قضاء عجلون .
- و - اقتراح برغبة رقم (٨) مقدم من النائب السيد سليمان القضاة
بموضوع توسيع الخدمات الهاتفية وفتح شعب بريدية في بعض
القرى الواقعة في قضاء عجلون .

مشاركت في الاقتراحات الى الحكومة

(*) جرى بحث جدول طلب جلسة سرية لبحث موضوع الاعانات والمساعدات .

صحيفة

- ٥٩٦
٥٩٧
- ٥ - مقررات اللجنة القانونية .
- أ - قرار رقم (٩) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون المالكين
والمستأجرين لسنة ١٩٦٤ .

- ٥٩٩
٦٠٠
- ب - قرار رقم (١٠) بشأن مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية :-
- ١ - قانون مؤقت رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون
الادارة العامة .

- ٦٠٠
- ٢ - قانون مؤقت رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٦ قانون الغاء القانون
رقم (١١) لسنة ١٩٦٠ .

- ٦٠١
- ٣ - قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ قانون سلطة
الكهرباء الاردنية .

- ٦٤٨
- ٤ - قانون مؤقت رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٦ قانون الزراعة العام .

- ٦٤٩
- ٥ - مشروع قانون معدل لقانون صندوق قروض البلديات
لسنة ١٩٦٧ .

- ٦٥٤
- ج - قرار رقم (١١) بشأن القوانين المؤقتة التالية :-
- ١ - القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون
جمعيات التعاون .

- ٦٥٥
- ٢ - القانون المؤقت رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون
محاكم الصلح .

ووفق على هذه القوانين كما وردت من الحكومة وارسلت لمجلس الاعيان

هكذا في الأصل

مجلد

- د - قرار رقم (١٢) بشأن القوانين المؤقتة التالية : -
- ٦٥٦ ١ (القانون المؤقت رقم (٩١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر .) ووفق عليها كما وردا من الحكومة مع بعض التعديل
- ٦٥٩ ٢ (القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التنازع العسكري .) وارسلا لمجلس الاعيان معدلين
- ٦٦١ هـ - قرار رقم (١٣) بشأن القوانين المؤقتة التالية : -
- ٦٦٢ ١ (القانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية .) ووفق عليها كما وردا من الحكومة مع بعض التعديل
- ٦٦٨ ٢ (القانون المؤقت رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ قانون تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية .) وارسلا لمجلس الاعيان معدلين
- ٦٧٠ ٣ (القانون المؤقت رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات .) تأجل البحث فيه
- ٦٧٠ و - قرار رقم (١٤) بشأن القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٥ (وضع بصياغة جديدة ووفق عليها وارسل القانون للاعيان)
- ٦٧٦ ز - قرار رقم (١٥) بشأن مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية : -
- ٦٧٧ ١ (القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .) لاخذ رأيها وارسلت لمجلس الاعيان بالنظر
- ٦٧٧ ٢ (القانون المؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .) لاخذ رأيها وارسلت لمجلس الاعيان بالنظر
- ٦٧٨ ٣ (القانون المؤقت رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .) لاخذ رأيها وارسلت لمجلس الاعيان بالنظر
- ٦٨٠ ٤ (مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٩ .) لاخذ رأيها وارسلت لمجلس الاعيان بالنظر

مجلد

- ح - قرار رقم (١٦) بشأن القانون المؤقت رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ (ووفق على صياغة جديدة وعدلت ثم رفع القانون الى مجلس الاعيان)
- ٧٢١ ٦ - قرار اللجنة الادارية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٨/١/٢٥ بشأن بعض العرائض والشكاوى . (بعد المناقشة ووفق بالاجماع على ما جاء فيه)
- ٧٢٦ ٧ - احالة القوانين الواردة من الحكومة على اللجان المختصة : ا - مشروع قانون معدل لقانون حقوق العائلة لسنة ١٩٦٨ . (احيل للجنة القانونية)
- ٧٢٦ ٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . (لم تعين)

١٩٦٨

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحا من يوم الاربعاء الواقع في ١٩٦٨/٢/١٤ برئاسة عطوفة السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتذرا السادة : امين مجيد ، محمد سالم الذويب ، ادوارد خميس ، موسى عيسى عابده ، رمضان حجه ، صدي الجعيري ، محمد عثمان ابو صبيحه ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف التارس ، عبد القادر الصالح ، عبد الله الخطيب ، صالح الضامن ، سليمان ارشيد ، محمد سعيد يونس ، عبد الله الفياض ، شريف القبيح ، عيسى عقل .

وتغيب بدون معذره السادة : خالد الحاج حسن ، سليم البيخيت ، نعيم التل .

وحضر من الحكومة

معالي السيد هاشم الجبوسي وزير المالية .
معالي السيد بشارة غصيب وزير الاشغال العامة .
معالي السيد سمعان داود وزير العدلية .
معالي السيد عاكف الفايز وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات .
معالي الدكتور حازم نسيبة وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير الانشاء والتعمير .
معالي الدكتور صبحي امين عمرو وزير الصحة .

معالي السيد حسن الكايد وزير الداخلية .
معالي الدكتور صالح برقان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

معالي السيد صلاح ابو زيد وزير الثقافة والاعلام والاثار والسياحة .

معالي السيد احمد فوزي وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير داخلية للشؤون البلدية والقروية .

معالي السيد سامي ايوب وزير الزراعة .

معالي المشير حابس المجالي وزير الدفاع .

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس :

النصاب قانوني : أعلن افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم : -

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع : -

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

السيد الرئيس :

تلى الاجازات الواردة .

- أ -

السيد الامين العام :

ورد طلب الاجازة التالي من فضيلة الشيخ عبد الباقي جمو

عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم .

الموضوع طلب اجازة ملتها اسبوع واحد

بسبب اضطراري للسفر الى القاهرة ، ارجو

اجازتي لمدة اسبوع اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق ١٩٦٨/٢/٦ .

واقبلوا الاحترام :

نائب عمان

عبد الباقي جمو

السيد الرئيس .

هل يوافق المجلس الكريم على هذه الاجازة ؟

الجميع : موافقون

الاستاذ جمو نائب عمان :

لم يعد لنا لزوم واسحب هذه الاجازة .

٣ - تلاوة كتاب وزير الشؤون الخارجية حول زيارة الوفد البرلماني الالماني .

السيد الرئيس :

يتلى كتاب معالي وزير الشؤون الخارجية ومرفقه

السيد الامين العام :

الرقم س ٤٦٨/١٨/١٥/٢٢

التاريخ ١٩٦٨/١/٣١

عطوفة رئيس مجلس النواب

ارفق لعطوفتك نسخة من كتاب السفير الاردني في بون فيما يتعلق بانطباعات الدكتور فالتر هيلبي احد اعضاء الوفد البرلماني الذي زار عمان مؤخرا .

واقبلوا فائق الاحترام :

وزير الشؤون الخارجية

عبد المنعم الرفاعي

الرقم - مکتوم / ٣٣ / ٩٠

التاريخ ١٩٦٨ / ١ / ١٩

دولة وزير الخارجية

أرجو ان اعلم دولتكم ان زيارة الوفد البرلماني الالماني للاردن كانت في منتهى التوفيق والنجاح، فقد عادوا مدهولين مما سمعوا ورأوا سواء مع احاديثهم مع المسؤولين او مشاهدتهم في خيام اللاجئين، وقد وعدوا ان يكونوا سندا للاردن وان يعملوا كل ما هو في صالحه وتعلمته وصباح الخميس الموافق ١٨ / ١ / ١٩٦٨ ظهر حديث للدكتور هيرمان كويك الذي زارني يوم الاربعاء الموافق ١٧ / ١ / ١٩٦٨ في صحيفة جتيرال الساير بعنوان ان كل ثاني مواطن اردني هو لاجيء يلاقون شتاء قاسيا في خيام نائية في الاردن، مقابلة صحفية مع الدكتور هيرمان كويك رئيس اللجنة الخارجية في البرلمان الالماني .

هكذا جاء النص

وكانت خلاصتها - اجاب رئيس اللجنة السيد كويك لندوب الصحفية بان وزارة الخارجية الالمانية اوفدت هذه البعثة البرلمانية الى لبنان والاردن للاطلاع على احوال اللاجئين في تلك المنطقة واخذ انطباع شخصي عن وضعهم ونقلها للمسؤولين في المانيا ، و اضاف السيد كويك للمندوب الصحفي بأنه لا يوجد في الاردن الان ٦٠٠ الف لاجيء ، اي ان كل ثاني مواطن اردني يعتبر لاجيء وهؤلاء يقسمون الى قسمين ، قسم كان لاجئاً ما قبل حرب حزيران وقسم كبير لحق باخوانه ما بعد حرب حزيران التي لم تسمح السلطات الاسرائيلية لهم بالعودة باستثناء عدد قليل جداً ، وهؤلاء يعيشون تحت ظروف قاسية جداً يسكنون الخيام التي لا تقوى على تحمل الرياح والواصف ، ويقتاتون بما يقدم لهم من المساعدات . وما هو جدير بالذكر ان الحكومة الالمانية قد وضعت تحت تصرف الصليب الاحمر مبلغ خمسة ملايين مارك ، وكذلك قامت جمعيات المانية خيرية اخرى بالتسريع هؤلاء اللاجئين . وعلى سؤال آخر اجاب الدكتور هيرمان بأن رحلتنا لمنطقة الاردن ولبنان كانت انسانية للاطلاع على احوال هؤلاء اللاجئين واستطيع القول بانني وزملائي قد تأثرنا جداً لحالتهم المزرية خاصة وان المانيا قد عرفت ما بعد الحرب العالمية الثانية مرارة التشرد ، ولذا فانني اشجع فكرة بعض الجمعيات الخيرية الالمانية لبناء بيوت بسيطة لهؤلاء اللاجئين بدلاً من الخيام التي يسكنونها واضاف رئيس اللجنة الخارجية قائلاً بانني احب ان اشيد في هذا المجال بما قامت به بعض المؤسسات الخيرية والصليب الاحمر في المانيا من مساعدات للاجئين ، كما وادد ان انوه بالترحاب الذي لاقته وزملائي من المسؤولين في الاردن وخاصة من النواب الاردنيين الذين تبادلنا معهم الكثير من الايام المفيدة.

ارفق لدولتكم طياً قصاصة صحفية الجفرال انساير الصادرة في ١٨ / ١ / ١٩٦٨ ، التي نشرت حديث الدكتور هيرمان مع صورة له .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

السفير

فرحان الشيللات

الاستاذ جمو : نائب عمان

تمنيت ان يكون معالي وزير الشؤون الخارجية موجوداً في هذه القاعة حتى يعطينا صورة عن المجلس الاوروبي وكيف كان موقف الوفد الالمني . لقد ذكر معالي وزير الخارجية ان اعنف موقف ضد الاردن وضد البلاد العربية ومع اسرائيل كان موقف الوفد الالمني ولعل هذا الموقف هو نتيجة هذا التتير الذي اظن ان كاتيه انما اراد الدعاية لجمعية الصليب الالمني ، ولا شك انهم يعلمون مدى تأثرنا بالدعاية او اننا مع الاسف قوم عاطفيون جداً نتأثر بالتباكي على التصاريح وفيما يكتبونه في الصحف ، ولذلك ارجو ان يعلم هؤلاء اننا لا نبقي دائماً عاطفيين وتأثر بما يقولون ونغضض اعيننا على القذلي عما يعملون .

السيد الرئيس

اذا سمح لي الزملاء الكرام ، اني اؤيد ما قاله سماحة الشيخ واقول لقد سمعت ذلك بأذني وعلى هذا فاني لم اقبل الوفد عند زيارته لهذا البلد .

السيد ابو العز : نائب معان

انا اؤيده ، ان كل انسان يؤمن بالشرق او الغرب فان ايمانهم ضئيف بلدين واسلامه يجب ان نسير وحدنا .

الدكتور الريماوي نائب رام الله

اقد تقدم عدد من النواب يزيد عن عشرة اعضاء بطلب عقد جلسة سرية من الحكومة لكي تطلع النواب على المساعدات التي تقدم لاهالي الضفة الغربية والشؤون النازحين ولقد وعدت الحكومة في السابق ان تقدم بيان حول هذا الموضوع ولكنها لم تقدم وقد حدثت اشاعات ولبيلات في البلاد واتهامات حول هذا الموضوع ولوضع حد لهذه البلبلة والشائعات التي كانت مصدر تعليق رسمي وكتابات لدولة رئيس الوزراء من احد الوزراء ومن احد النواب كذلك فخرجوا من الحكومة ان تجيب على هذا الطالب وان يعطى الاولوية على غيره .

السيد الرئيس

اجيب معالي الاخ بأنه كان من المقرر ان تعقد الجلسة في هذا اليوم بصورة سرية ولكن نظراً لانشغال دولة الرئيس الذي اتصل بي صباح هذا اليوم وطلب الي تأجيل البحث بهذا الموضوع حتي اشعار آخر ربما غداً او بعد غد .

الدكتور الريماوي نائب رام الله

يرجى تعيين الموعد

السيد الرئيس

سأعينه في جلسة مقبلة انشاء الله

الدكتور الريماوي نائب رام الله

بأقرب فرصة وقبل ان تنتهي الدورة الحالية

السيد الرئيس

بأقرب فرصة وقبل ان تنتهي الدورة الحالية

السيد وزير المواصلات

في الواقع كما تفضل عطوفة الرئيس ، كان اليوم مقرراً عقد جلسة سرية الا انه في هذا اليوم وصل المستر بارينسغ ودولة الرئيس ومعالي وزير الشؤون الخارجية مشغولين معه وفيما يتعلق بهذا الموضوع يهتما جداً ان يطلع حضرات النواب على جميع المعونات والاشياء والتفصيلات كلها وسيتفق مع عطوفة رئيس المجلس ليعين جلسة .

السيد الرئيس

طيب .

٤ - الاقتراحات برغبات

السيد الرئيس

تتلى الاقتراحات الواردة .

(٢)

السيد الامين العام

اقتراح برغبة رقم (٣)

التاريخ - ١٣ / ١ / ١٩٦٨

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم

بمناسبة اعداد مشروع الميزانية لعام ١٩٦٨ ،

أرجو من زملائي الكرام دعم مطالبي هذه حيث

أعلمهم يعرف منطقة بني حسن وما هي بحاجة له

والمطالب هي :-

(١) رقع قضاء المشرق والبادية الشمالية

لتنصريف لتكاثف عدد سكانها واتساع مساحة القضاء

والبادية حيث يوجد ١٠٠٠ من الشرق الحدود العراقية ومن

الغرب جرش وهما لا الحدود السورية ومن الجنوب

سبل الزرقاء ومنطقة البترول .

هكذا في النص

(٢) بناء مدارس نموذجية وقانونية لقرى عشائر بني حسن والنساء حسب الأولوية ، وذلك بفتح مدارس ابتدائية في الهاشمية الشرقية تابعة لمصرفية لواء الزرقاء ، وفتح مدرسة في الكرم تابعة لقضاء المرق ، حيث في فصل الشتاء تحد الأودية ولم يتمكن الطالب من الوصول للمدرسة المجاورة والبعيدة عنهم ولرفع مستوى هذا اللواء ثقافيا وفكريا .

(٣) نظرا للظروف القاسية بالنسبة للمواطنين ، أرجو رفع التأمين الصحي وفتح عيادات صحية بالقرى التالية ، حيث هي من الضروريات للحياة ومعالجة للأمراض والقرى هي : -

أم النعام ، حيامه ، دوقره عين الفهره ، أم رمانه الحلاليله ، الهاشمية الغربية .

(٤) فتح شعب بريدية بالقرى التالية : - الهاشمية الشرقية ، دحل ، مدق الرين احميد ، الكرم ، مجرشة ، التنية ، المعمرية وحيان المشرف ، أم رمانه الحلاليله ، هويشان ، حمانه حيامه ، غريسة . حيث ان اداة الاتصال في طرفنا الحاضر من الضروريات .

(٥) بما ان توفير المياه ضرورية لمنطقة بني حسن ، وحيث لا يوجد بها آبار ارتوازية أرجو ايصال المياه الى قرى بني حسن من مشروع الارزق بالتالسية :

المدور ، احميد مدق الرين ، البحري ، دحل .

(٦) بمناسبة القحط والجفاف المتوالي التي اصابت المنطقة وكثر ديون المربين والمؤسسات راجيا ابقاء عشائر بني حسن من قروض المالية التي لم يتمكن

من تاديتها بسبب القحط والمعني من القحط هو العام التي يكون الناتج به نصف جيد يقوم المزارع بتسديد ما لديه الى المؤسسات والمرايين فيصبح بعد ذلك منكوب من القلة والناتج .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب منطقة جرش وعشار

بني حسن

جلال قلاب

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ب)

اقتراح برغبة رقم (٤)

التاريخ ١٣ / ١ / ١٩٦٨

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم بمناسبة اعداد مشروع الميزانية لعام ١٩٦٨ ، أرجو من اخواني النواب المحترمين تأييد مطالبي هذه حيث اغلبهم يعرف منطقة بني حسن ، وما هي بحاجة اليه .

وعلا بمبدأ بناء هذا البلد ورفعة مواطينه ، وبما ان الطرق هي الشريان الحيوي لظهور معالم نهضة اردنا الزاهر ، فاني اتقدم الى المجلس الموقر بدعم الطلبات التالية :

(١) تعبيد شعبة المسدور التي لا تزيد على الكيلو متر ونصف الكيلو من الطريق الرئيسي المؤدي من المشرق لجرش ، حيث وعدنا من قبل وزارة الاشغال العامة بعملها من امد بعيد ولحد الان .

(٢) تعبيد شعبي حيامات وتادره التي لا تزيد مسافتهم عن كيلو متر من الطريق الرئيسي .

(٣) اتمام طريق رحاب عين المعمرية - بلعا - الزنية ، الهاشمية . المعمول به من رحاب متجه جنوب وهي طريق حيوية .

(٤) شق طريق من مثلث السخنة القبر الابيض - الرحيل - الخلة ومجرشة - صسروت - العالوك .

(٥) شق طريق من المدور - السحري - دحل - الكرم - التنية - عدوان الساحرة - المصرة . ايصال الطرق الفرعية بالرئيسية من الاثنين كيلو متر فا دون على نفقة الاشغال العامة ما زاد على ذلك تساهم به اهل القرية ولو بواسطة جرافات حاليا .

(٦) شق طريق من المنشية الى دير ورق ومن الصبيحية الى مدق الرين احميد ، علما بانه لا يتخلل عشائر بني حسن اي خط معبد سوى الطريق الرئيسي المؤدي من المرق - جرش ، ولحد الان لم يتم . لذا نرجو الاهتمام بسرعة اتمامها ، حيث انها ضرورية وحيوية ولم يعبد سوى شعبة المنشية - بني حسن .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب منطقة جرش وعشار

بني حسن

جلال القلاب

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على

الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ج)

السيد الامين العام

اقتراح برغبة رقم (٥)

تاريخ ٣٠ / ١ / ١٩٦٨

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة وبعد .

بالنظر لتوقف الحكومة عن صرف سلفات الرواتب لموظفي الدولة وذلك استنادا لتعديل المادة (١٥٨) (١) من النظام المالي رقم (١) لسنة ١٩٥١ .

لهذا تهيب بالحكومة الرشيدة ان تعمل الغاء المادة المشار اليها من النظام المالي بحيث تعيد صرف هذه السلفات لجميع الموظفين لان صرفها لهم يوفر عليهم فوائد البنوك وجشع المربين ، آمين وضع اقتراحنا هذا موضع التنفيذ فورا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عبد السلام العوري

علي الرميحي

فوزي جرار

محمد المنور الحديد

محي الدين الحسيني

موسى ابو الراغب

محمد الكيلاني

فرح ابو جابر

عبد الكريم المضي

عمران المايطة

رزق البطاينة

صالح الضامن

سليمان القضاء

عبد الكريم العبادي

محمد الحشمان

وحيد العوران

الحاج عايطي ابو العز

مفلح حودة الله

هكذا من اجل

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة؟

الجميع : موافقون

(٥)

السيد الأمين العام

اقتراح برغبة رقم (٦)

تاريخ ١٩٦٨/١/٣٠

عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع - الخدمات الطبية لقضاء عجلون
بالنظر لحاجة قضاء عجلون للمزيد من الخدمات
الصحية فاني أقدم بهذا الاقتراح راجيا عرضه على
المجلس الكريم لتكرم بإحالة الى الحكومة الجليلية
لتتوم بدورها مشكورة بتأمين هذه الطلبات واليك في
أدنا. هذه الطلبات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب قضاء عجلون

سليمان القضاء

١ - أن قضاء عجلون بحاجة الى إقامة مستشفى
أو بناء مركز صحي أسوة بغيره من الأقسام وإلى أن
يتم ذلك تخصيص عشرة أو ١٥ سريرا في المستشفى
المعداني لفقر القضاء .

٢ - تأسيس عيادات صحية في قرى حلاوة ،
وراجب وعفنا والمساخنة وغيرها من القرى
الاحتاجة لذلك .

٣ - تعيين طبيب ثاني في القضاء كما يتمكن من
زيارة العيادات الصحية لأن طبيبا واحدا لا يكفي
لهذا القضاء الواسع .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة؟

الجميع : موافقون

(٨)

السيد الأمين العام

اقتراح برغبة رقم (٧)

تاريخ ١٩٦٨/١/٣٠

عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم

بعد التجه ،

بعد أن أقرت الموازنة والتي رصد فيها مبلغ
للطرق القروية فاني على ضوء الضرورات الملحة لبعض
قرى قضاء عجلون أقترح أن يخصص للطرق القروية
المبينة أدناه مبالغ من أجل فتحها وتعييدها حيث أن
أهل القرى ما زالوا يعانون الصعوبات لصعوبة
المواصلات ، راجيا أن يتلطف المجلس الكريم بإحالة
هذا الاقتراح الى الحكومة لتقوم وزارة الشؤون
البلدية والقروية مشكورة برصد المخصصات الضرورية
لذلك الطرق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب قضاء عجلون

سليمان القضاء

أسماء القرى والطرق

١ - طريق - راسون / فتح وتعييد

٢ - طريق - عفا / فتح وتعييد

٣ - طريق - باعون - عرجان / فتح وتعييد

الطلبات

١ - تأسيس شعبة بريدية في قرية صفار علما أنه
سبق وأن تقرر لها شعبة ولم تنفذ حتى الآن .٢ - تأسيس شعبة بريدية في قرية الساخنة ليستفيد
منها عدة قرى يحيطه وهي الزراعه والساخنة
والقاخرة والشكاره وخربة السوق وغيرها .
وقد سبق أن تقرر إنشاء شعبة فيها ولكن لم يتم
التنفيذ حتى الآن .٣ - تأسيس مكتب بريد في قرية عين جنا علما بانها
منطقة بلدية وعدد سكانها بضعة آلاف .٤ - بالنظر لصعوبة الاتصال الهاتفية بين عمان
وعجلون للضغط عليه ، حيث أن عجلون
مرتبطة بعمان عن طريق جرش بخط واحد ،
لهذا فاني أقترح أن يكون هناك خط مباشر بين
عجلون وعمان .٥ - اتخاذ الترتيبات لكي يتلقى مكتب بريد اشتقينا
البريد ولكي يؤمن إيصال الرسائل لأصحابها في
القرى التي فيها شعب مرتبطة بهذا المكتب .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على
الحكومة ؟

الجميع : موافقون

٥ - مقررات اللجنة القانونية .

السيد الرئيس :

تتل مقررات اللجنة القانونية وأرجو أن يتفضل
للمقرر السيد سليمان القضاء الى المنصة لهذه الغاية .٤ - طريق - باعون - اوصري - اكمال الفتح
وتعييدها

٥ - طريق - عين جنا - اكمال التعييد

٦ - طريق - عصيم وصفار وير الدالية / فتح
وتعييد٧ - طريق قرى الشكاره والساخنة والزراعة
والقافرة التابعة عنجرة فتح وتعييد

٨ - طريق سامتا - فتح

٩ - طريق راجب - فتح وتعييد

١٠ - طريق دير الصادية فتح وتعييد .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة؟

الجميع : موافقون

(٥)

السيد الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٨)

تاريخ ١٩٦٨/١/٣٠

عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع - المواصلات والخدمات البريدية
والمهاتفة .

تحية واحتراما وبعد ،

بالنظر لحاجة قضاء عجلون لمزيد من الخدمات
البريدية ، فاني أقدم بالاقتراح التالي رجا أن يتلطف
مجلس النواب الموقر بإحالة الى الحكومة الجليلية كما
تقوم وزارة المواصلات بدورها مشكورة لتحتيق
هذه المطالب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

نائب قضاء عجلون

سليمان القضاء

مجلس النواب

(أ)

السيد المقرر :

قرار رقم (٩)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها
القانوني بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٩ برئاسة معالي رئيس
اللجنة السيد رياض المثلح وحضور اصحاب المعالي
والعطوفة السادة : المقرر - سلمان القضاء ، سابقا
المكش ، يعقوب معمر مصباح الكاظمي ، وعي
الدين الحسيني ، اميل الغوري ، ورزق البطاينه .
ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون
المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٤ المحال عليها من
قبل المجلس الكريم ، وبعد دراسته قررت توصية
المجلس الكريم برفضه لان حكم هذه المراسم حكم
العقار .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض هذا القانون ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما رفضه المجلس
وبالصيغة التي سيرفع فيها مرفوضا الى مجلس الاعيان
المقرر) .

ملحوظات مجلس النواب حول القانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٤

الاجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالعدل الجديد	المادة المعمول بها الان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٢/٩/٦٧ البند (٩)	تعدل المادة الثالثة من القانون الاسلي باضافة العجزة التالية الى تعريف لفظة (عقارات) الواردة فيها (باعتناء المراسمات) .	تعي لفظة (عقارات) المقدرات التجارية وبنيت السكن .

هكذا في الفصل

الاسباب الموجبة

بما انه توجد بعض العرصات داخل مناطق البلديات ، مؤجرة منذ امد بعيد ، وبما ان تطور العمران يقتضي اقامة الابنية عليها ، فقد تم وضع المشروع اعلاه الذي يستتي مستأجري تلك العرصات من الحماية التي يتمتع بها غيرهم من المستأجرين وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة ولجمال مظهر المدن المعنية .

مشروع

قانون المالكين والمستأجرين المعدل

رقم () لسنة ١٩٦٧

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المالكين والمستأجرين المعدل لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل المادة الثالثة من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى تعريف لفظة (عقارات) الواردة فيها (باستثناء العرصات) .
(ب)

السيد المقرر :

قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٨/٢/٣ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والسجادة السادة - المترر سنيان القضاء ، سائبا التكنية مصباح الكاظمي ، رزق البطاينة ، اميل النوري ، وعجي الدين الحسيني .

ونظرت في القوانين التالية المحالة عليها من قبل المجلس ، وبعد دراستها وتدقيتها قررت قبولها كما وردت من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

(١) قانون مؤقت رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون الادارة العامة .

(٢) قانون مؤقت رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٦ قانون الغاء القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ .

(٣) قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ قانون سلطة الكهرباء الاردنية .

(٤) قانون مؤقت رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٦ قانون الزراعة العام .

(٥) مشروع قانون معدل لقانون صندوق قروض البلديات لسنة ١٩٦٧ .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

هل لأحد ملاحظات ؟

ولا احد

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

- ١ -

السيد الرئيس

١ - القانون المؤقت رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون الادارة العامة ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة بمجموعة وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المقرر) .

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون الادارة العامة

تمشيا مع سياسة الحكومة الرامية الى الحد من المركزية ، فقد صدر القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٥ الذي ينص على امكان تحويل المحافظين بعض صلاحيات الوزراء ، وحيث ان الاشارة في التشايع السابقة كانت الى المتصرفين وليس الى المحافظين الذين استحدثوا مجددا ، فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون .

قانون مؤقت رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون الادارة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الى القانون الاصيل حسباً عدل بالقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٥ المادة التالية برقم (٦) : -

المادة ٦ - يستعاض في جميع المحافظات عن كلمة (متصرف) حيناً وردت في اي تشريع سابق يتعلق بصلاحيات المتصرفين بكلمة (محافظ) .

- ٢ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٦ قانون الغاء القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المقرر »

الاسباب الموجبة

بعد ان وضع النظام رقم (١٣٤) لسنة ١٩٦٦ لمراقبة الادوية وصناعتها يقتضى قانون الصحة العامة الجديد رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٦ اصبح من الضروري الغاء القانون الذي كان يعالج هذه النواحي وهو قانون الصيدلة وتجارة العقاقير والسموم رقم (١١) لسنة ١٩٦٠ .

قانون مؤقت رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٦

قانون الغاء القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الغاء القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع

هكذا حذو الاصل

(قانون الصيدلة وتجارة العقاقير والسموم لسنة ١٩٦٧)
المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٠
المعدل للقانون الاصيلي بحيث يعود العمل بالقانون
الاصيلي كما كان عليه قبل تعديله بالقانون المذكور .

- ٣ -

السيد الرئيس

القانون المسوّق رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ قانون
سلطة الكهرباء الاردنية هل يوافق المجلس عليه كما
ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون

« ولما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس
مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سرفع فيها الى
مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة

لقانون سلطة الكهرباء الاردنية الموقت

رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧

بالنظر لما للطاقة الكهربائية من اهمية على مختلف
اوجه نهضتنا الاقتصادية ولما اصبح توفرها لجميع
القطاعات المختلفة من صناعية وتجارية ومنزلية بنوعية
جيدة واسعار معتدلة امر ضروري لرفع المستوى
المعيشي لجميع المواطنين ، وبالنظر لان الدراسات
التي اجراها المختصون من شركات هندسية استشارية
عالية وخبراء محليين بموجب برنامج السنوات السبع
للتنمية الاقتصادية اثبتت ضرورة تاسيس سلطة
للكهرباء تضطلع بمهمة توليد الطاقة الكهربائية في
محطات مركزية مجهزة باحدث مجموعات التوليد
وتقلها وتوريدها بالجملة الى مختلف مدن وقرى
المملكة بواسطة شبكة نقل قومية فقد قامت الحكومة
بوضع هذا القانون ليتم بموجبه تشكيل سلطة الكهرباء
الاردنية هادفة من وراء ذلك بتحقيق المصلحة العامة .

قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧

قانون سلطة الكهرباء الاردنية

٠٠٠٠٠

مادة ١ - اسم القانون :
يسمى هذا القانون المؤقت (قانون سلطة الكهرباء الاردنية لسنة ١٩٦٧) ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول - التعاريف .

مادة ٢ - تعاريف :

يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف
ذلك .

تعني كلمة (الوزير) وزير الاقتصاد الوطني .

تعني كلمة (السلطة) سلطة الكهرباء الاردنية المؤسسة بمقتضى احكام هذا القانون .

تعني عبارة (السلطة المحلية) مجالس الامانات والبلديات والمجالس القروية والمحلية .

تعني كلمة (المجلس) مجلس السلطة المؤلف بمقتضى احكام هذا القانون لادارة وتولي شؤون
السلطة .

تعني كلمة (الرئيس) رئيس السلطة المعين بمقتضى احكام هذا القانون .

تعني كلمة (البرنامج) البرنامج الكهربائي الموضوع للمملكة او منطقة فيها بمقتضى احكام
هذا القانون .

تعني عبارة (المحطة المختارة) المحطة الكهربائية التي تشترها السلطة او تنفق مع اصحابها
على شروط تشغيلها او اجراء التغييرات فيها بمقتضى احكام هذا القانون .

تعني كلمة (الممتلك) السلطة او غيرها من اصحاب المشاريع الاخرين ممن يستملكون
المشاريع الكهربائية بمقتضى احكام هذا القانون .

تعني عبارة (منطقة التزويد) المنطقة التي يسمح لاصحاب المشاريع تزويد الطاقة
الكهربائية ضمنها .

هكذا في الفصل

تعني عبارة (التزويد بالجملة) الطاقة الكهربائية المزودة لغايات التوزيع .

تعني كلمة (شركة) اية شركة مؤلفة بموجب القوانين المرعية .

تعني كلمة (مستهلك) اي شخص او هيئة مزودة او يحق لها ان تزود بالطاقة الكهربائية من اصحاب المشاريع .

تعني كلمة (الطاقة) الطاقة الكهربائية المولدة او المورد او المستعملة لأية غاية ما عدا نقل الرسائل .

تعني عبارة (الجهاز الكهربائي) الجهاز الذي ترتبط جميع اسلاكه الموصله واجهزته ببعضها كهربائياً او مغناطيسياً .

تعني عبارة (الوازم الكهربائي) الخطوط الكهربائية والادوات والمعدات والاجهزة المصممة لاستعمال المستهلكين لاغراض الانارة او التدفئة او القوة او اية اغراض او مقاصد اخرى يمكن استغلال الطاقة الكهربائية من اجلها .

تعني عبارة (الخط الكهربائي) اي سلك او اسلاك او موصل بما في ذلك اية وسائل تستعمل لاغراض نقل الطاقة محاطة بغلاف او لباس او غطاء او انبوب او ماسورة او عازل يضمها او يحيطها او يستند عليها كلياً او جزئياً بما في ذلك اية ابنية او اجهزة خاصة بها من اجل ائصال او نقل او تحويل او توزيع الطاقة كما تعني أي عمود او سارية او حاجز او سلك مشد او لائحة خطر او أية اجهزة او معدات تستعمل لهذه الغاية .

تعني عبارة (خط النقل الرئيسي) اية خطوط ارضية او هوائية يضمنط كهربائي مرتفع (لا تشكل جزءاً أساسياً من جهاز التوزيع العائد لاصحاب المشروع او جهاز التوزيع العائد لدائرة سكة حديد او دائرة ميناء) والتي تستعمل لاغراض نقل الطاقة من محطة توليد الى اية محطة توليد اخرى او الى اية محطة تحويل بما في ذلك المحولات الرافعة او المخفضة والاجهزة ولوحات المراقبة اللازمة لضبط الخطوط الأرضية والهوائية والابنية اللازمة لاحتواء هذه المحولات والاجهزة ولوحات المراقبة .

تعني عبارة (محطة التوليد) اية محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بما في ذلك اية ابنية او مصانع تستعمل لهذا الغرض والارض التابعة لها وكل ارض ينوي استعمالها لمحطة توليد ، ولا تشمل اية محطة لتحويل او تغيير او توزيع الطاقة الكهربائية .

تعني كلمة (الرخصة) فيما عدا الرخصة لمقاصد المادة (١٥) الرخصة الممنوحة بموجب التشريعات المرعية لأية سلطة او مؤسسة او هيئة او شركة او شخص يحول بموجبها تزويد الطاقة الكهربائية في أية منطقة تزويد في المملكة .

تعني كلمة (شارع) كل طريق او ميدان او ساحة او ممر نافذ او غير نافذ يملك الجمهور حق المرور فيه او العبور اليه وتشمل ايضاً الطريق الواقعة تحت اوفوق الجسور العامة وكل طريق او ممر مستعمل او يراد استعماله لتأمين الوصول الى بناءين او اكثر سواء كان للجمهور حق المرور فيه او لم يكن وتعتبر جميع الابنية والمجاري والاخاديد الواقعة على جانبي أي شارع قسماً منه .

تشمل عبارة (خط النقل) عندما تشير الى خط نقل رئيسي كما هو معرف بهذا القانون ، جميع الاشغال الواردة في ذلك التعريف وتشمل عندما تشير الى اي خط آخر جميع الاشغال الضرورية التي تستعمل في ضبط خط النقل ونقل الطاقة بواسطته وجميع الابنية او اي جزء منها اللازمة لاحتواء هذه الاشغال .

تعني عبارة (صاحب مشروع) السلطة او اية مؤسسة او هيئة او شركة او شخص يحول تزويد الطاقة الكهربائية ضمن اية منطقة تزويد .

تعني كلمة (المشروع) اية ارض وما عليها من انشاءات او حقوق او مشاغل او اية اموال او معدات لغايات تزويد الطاقة الكهربائية وتشمل الحق بتزويد الطاقة الكهربائية .

تعني عبارة (منشآت كهربائية) اي خط كهربائي او الات او معدات او اجهزة او ادوات تستعمل لاغراض توليد او نقل او توزيع او تحويل الطاقة الكهربائية ولا تشمل على الوازم الكهربائي .

تعني كلمة (الاشغال) جميع الابنية والماكينات والانشاءات والآلات والمعدات والاجهزة والخطوط الكهربائية والابنية والاشغال المائية والسدود والاشغال الكهربائية وخطوط الانابيب واية مواد او اشياء من اي نوع وتكون لازمة لتزويد الطاقة ولتنفيذ غايات صاحب المشروع بمقتضى هذا القانون .

الفصل الثاني - السلطة وواجباتها وصلاحياتها .

مادة ٣ - السلطة وواجباتها ومركزها :

١ - تؤسس في المملكة هيئة تسمى (سلطة الكهرباء الاردنية) يكون لها صفة اعتبارية وتتمتع باستقلال مالي وإداري ولها حق التملك والتصرف وبيع الاموال المنقولة وغير المنقولة ولها حق التعاقد وحق المقاضاة باسمها وبمازمتها جميع ما تتطلبه احكام هذا القانون الا انه يتمتع عليها بخلاف سريان مفعول اية كفالة كالمخصوص عنها في المادة (٤٢) من هذا القانون أن تباع او ترهن او تصرف بما يشابه ذلك في اموالها غير المنقولة بدون موافقة مجلس الوزراء تنسب من الوزير .

هكذا حذو الفصل

- ٢ - تكون للسلطة صلاحية تزويد الطاقة الكهربائية في جميع أنحاء المملكة فيما عدا المناطق التي اقتصر حق تزويد الكهرباء فيها على اشخاص او مستملكين آخرين او هيئات اخرى بمقتضى احكام القانون .
- ٣ - يكون مركز السلطة في مدينة عمان ويجوز ان تؤسس مكاتب او فروع في أي مكان في المملكة .

مادة ٤ - مجلس السلطة :

- ١ - يعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير مجلساً للسلطة مكوناً من ثمانية اعضاء ويعين من بينهم بناء على تنسيب الوزير رئيساً ونائباً للرئيس ومديراً عاماً .
- ٢ - فيما عدا المدير العام لا يشترط في العضو ان يتفرغ لاعمال السلطة .
- ٣ - يعين اعضاء المجلس مرة واحدة كل ثلاث سنوات فيما عدا المدير العام الذي يحتفظ بعضويته طيلة بقائه في منصبه ويجوز تعيين الاعضاء لمدة او مدد اخرى مماثلة .
- ٤ - يقبل مجلس الوزراء استقالة اعضاء المجلس ويجوز له ان يعين عضواً آخر ليحل محل العضو المستقيل او المتوفى الى حين انتهاء مدة الثلاث سنوات المنصوص عنها في الفقرة (٣) من هذه المادة .
- ٥ - اذا عجز بعض اعضاء المجلس عن اداء واجباتهم بسبب المرض او الغياب المؤقت عن المملكة او لاي سبب آخر بحيث لا يتوفر النصاب القانوني لاتعقاد جلسات المجلس حسبما هو منصوص عنه في هذا القانون في ثلاث مرات متتالية فيجوز لمجلس الوزراء ان يعين اعضاء بديلين ليحلوا محلهم الى حين انتهاء حالة العجز المذكورة .
- ٦ - يجوز انهاء عضوية رئيس او اعضاء مجلس السلطة في أي وقت قبل انتهاء مدة العضوية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، ومجلس الوزراء صلاحية تعيين عضو او اعضاء جدد الى حين انتهاء مدة الثلاث سنوات المنصوص عنها في الفقرة (٣) من هذه المادة .
- ٧ - لا يحق لعضو مجلس الامة ان يكون عضواً في مجلس السلطة .

مادة ٥ - مكافآت اعضاء مجلس السلطة :

يمنح اعضاء المجلس من اموال السلطة المكافآت والملاوات التي يحددها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير .

مادة ٦ - النصاب القانوني لمجلس السلطة :

- ١ - تكون اجتماعات مجلس السلطة قانونية إذا حضرها خمسة اعضاء علسي الاقل على ان تكون احدهم الرئيس او نائب الرئيس .

- ٢ - يرأس الرئيس جلسات المجلس وينوب عنه نائب الرئيس في حالة غيابه .
- ٣ - تتخذ قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة لاصوات الاعضاء الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون لرئيس المجلس صوت مرجح .
- ٤ - مع مراعاة الفقرة (١٠) من احكام هذه المادة يجوز للسلطة ان تستجر في ممارسة اعمالها على الرغم من وجود شواغر في عضوية المجلس .
- ٥ - مع مراعاة احكام هذا القانون لمجلس السلطة ان يضع التعليمات المتعلقة بعدد جلساته ومكان انعقادها والدعوة اليها والاجراءات وضبط الوقائع وفتح وحفظ السجلات والحسابات وتدقيقها .
- ٦ - اذا كان لاي عضو من اعضاء المجلس او لاي من اصوله او فروع اية مصلحة او منفعة في أي عقد او مقابضة او صفقة او مشروع ينوي المجلس ابرامه او تنفيذه فعليه ان يعلم المجلس عن ماهية هذه المصلحة او المنفعة ويجري تدوين ذلك في وقائع الجلسة التي تبحث فيها وللمجلس ان يقرر عدم اشتراكه في مداولات وقرارات المجلس المتخذة في هذا الشأن .

مادة ٧ - صلاحيات وواجبات السلطة :

تمارس السلطة الصلاحيات وتقوم بالواجبات التالية المبينة ادناه بموجب قرارات المجلس الصادرة عنه بمقتضى احكام هذا القانون :-

- ١ - تزويد الطاقة الكهربائية الكافية بشكل اقتصادي فعال وبالحيلة لاصحاب المشاريع الاخرين الذين ترتبط شبكات التوزيع التابعة لهم بشبكة السلطة ضمن برنامج او برامج يوافق عليها الوزير وفقاً لاحكام المادة (١٨٠) من هذا القانون .
- ٢ - تزويد الطاقة الكهربائية الكافية والرخيصة وعلى اسس اقتصادية المستهلكين في اية منطقة تزويد لا تدخل في منطقة يزودها اصحاب المشاريع الآخرون بالطاقة الكهربائية .
- ٣ - ادارة وتشغيل اي مشروع كهربائي يعود السلطة واية انشاءات تستملكها او تنشؤها السلطة بمقتضى احكام هذا القانون .
- ٤ - اسداء المشورة للوزير في كل ما يتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها بالخطوط الرئيسية وتوزيعها واستعمالها في اية منطقة لا تدخل في منطقة تزويد تابعة لاصحاب المشاريع الاخرين .

هكذا منه الاصل

- ٥ - دعم وتشجيع تنمية واستغلال المصادر الطبيعية وغيرها لتوليد الكهرباء في المملكة بالتعاون مع الجهات المختصة .
- ٦ - التعاون حيثما يلزم مع الجهات الحكومية أو أية شركة أو هيئة أو مؤسسة أو أي شخص لضمان استعمال الكهرباء إلى أبعد مدى في تنمية واستغلال المصادر الطبيعية وفي زيادة الانتاج القومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المملكة .
- ٧ - اجراء الابحاث لزيادة وتحسين توريد الطاقة الكهربائية وتخفيض كلفتها .

مادة ٨ - صلاحيات اضافية للسلطة :

يجوز للسلطة وبالإضافة لأي من الصلاحيات الأخرى الممنوحة لها ان :

- ١ - تشتري أي مشروع كهربائي بالاتفاق مع اصحابه وبقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير وذلك بالإضافة إلى المشاريع التي تملكها السلطة بمقتضى احكام هذا القانون .
- ٢ - تتفق مع اصحاب المشاريع لتخولهم ممارسة أية صلاحية من صلاحياتها الممنوحة لها في هذا القانون اذا استنسبت ذلك لاعتبارات محلية على انه لايجوز للسلطة ان تخول لغيرها اياً من صلاحياتها فيما يخص محطات التوليد المختارة بدون موافقة من مالكيها او ان تخول لغيرها صلاحية تقديم البرامج او تحديد التعرفة بمقتضى احكام هذا القانون .
- ٣ - تقوم بصناعة او انتاج المعدات والاجهزة والادوات الكهربائية وإية اعمال أخرى تتعلق بمشاريع الكهرباء .
- ٤ - تقوم بأية اعمال ترى انها ضرورية أو مفيدة أو ملائمة لتنفيذ اعمالها وواجباتها ولتنمية وتسهيل استغلال موجوداتها على خير وجه .

مادة ٩ - صلاحية الاستملاك :

مع مراعاة احكام المادة (٣٤) وغيرها من احكام هذا القانون والجدول الملحق به يجوز للسلطة وفق احكام قانون الاستملاك المعمول به ان تستملك أي مشروع حسبما ورد تعريفه في هذا القانون وتعني كلمة (ارض) لأغراض الاستملاك المعنى المخصص لها في قانون الاستملاك المذكور . وتعتبر المشاريع التي يتم استملاكها بمقتضى احكام هذا القانون مشاريع للمصلحة العامة .

مادة ١٠ - ممارسة السلطة لاعمالها بواسطة موظفيها ووكلائها . :

- ١ - مع مراعاة احكام هذا القانون يجوز للسلطة ان تناسر اياً من صلاحياتها وان تقوم بالمهام والواجبات المترتبة عليها بواسطة أي موظف أو مستخدم من موظفيها أو مستخدميه والقروض من قبل السلطة .

- ٢ - للسلطة ان تعين أو تستفيد من خبرة الخبراء والفنيين والوكلاء في اعداد البرامج واسداء المشورة وغير ذلك مما يتعلق بأعمال السلطة وان تدفع لهم الرواتب والاجور والمكافآت والعلاوات التي تراها مناسبة .

مادة ١١ - صلاحية دخول الاراضي والأبنية :

يجوز لموظفي ومستخدمي السلطة القوضين خطياً من قبل الجهة المختصة في السلطة بعد توجيه اشعار خطي مدته ٢٤ ساعة لمن يشغل الأرض أو البناء ان يدخلوا إلى الأرض أو البناء في الاوقات المعقولة للقيام بأعمال المسح والاستقصاء والدراسة أو ما كان ضرورياً لممارسة الصلاحيات المناطة بالسلطة بمقتضى احكام هذا القانون على انه يتوجب على السلطة ان تدفع التعويض اللازم عن أية اضرار تنتج عن الدخول إلى الأرض أو البناء أو القيام بأي عمل من الاعمال المذكورة اعلاه ، وفي حالة الاختلاف على مقدار التعويض ما بين المتضرر والسلطة يحال الامر إلى التحكيم وفق احكام هذا القانون .

مادة ١٢ - حق الارتفاق :

١ - يجوز للسلطة :

- أ - وضع أي خط كهربائي تحت الأرض وغيرها وفوقها باستثناء الأرض المقام عليها ابنية أو المستعملة كحداائق أو متزهات وذلك ضمن احكام القانون . وحيثما يوضع الخط المذكور عبر الأرض يحق للسلطة الدخول إلى الأرض من اجل صيانتها وتصلحها وتفتيح .
- ب - ان تضع لغايات تزويد الطاقة لمشغل أي بناء أي خط كهربائي وأي عداد خلال أو عبر وعلى أي بيت للدرج أو يمر أو ميدان يمكن من الوصول إلى البناء أو على أية ناحية منه أو عليه .
- ج - ان تستعمل أي أرض أو بناء أو شارع أو حائط أو جسر لاستناد أي خط كهربائي . ويشترط في ذلك دائماً قيام السلطة قبل ممارستها لصلاحياتها المنصوص عنها في الفقرات (أ ب ج) من هذه المادة اعطاء اشعار خطي إلى مالك أو شاغل الأرض أو البناء أو القار أو الشارع أو الحائط أو الجسر أو المسؤول عن هذه الاشياء التي يقصد ممارسة الصلاحيات بشأنها متضمناً رغبته ووصفاً لطبيعة وموضع - او عداد يقصد وضعه او استاده تلك الصورة ، وإذا تخلف المالك أو المشغل أو المسؤول كما هو الحال عن اعطاء موافقته خلال ٢١ يوماً من تاريخ الاشعار ، او اشترط بعض الشروط لتلك الموافقة والتي لم تقبل بها السلطة ، فتمتد لها لايجوز للسلطة ممارسة صلاحياتها بدون إذن الوزير . ويجوز للوزير بعد منحه جميع القراء فرصة لبيان وجهة نظرهم وإذا وجد ان ذلك من مقتضيات العدل ان يمنح موافقته المطلقة أو المقيدة بأية شروط يراها عادلة . وعلى الوزير عند منحه الموافقة او عند وضع الشروط (بما في ذلك

هكذا من النص

وضع أي جزء من الخطوط الكهربائية تحت الأرض (أن يأخذ بعين الاعتبار تأثير تنفيذ مثل هذه الأعمال على قيمة الأرض أو البناء أو الشارع أو الحائط أو الجسر أو على أية حقوق متعلقة بها .

٢ - إذا أصاب ضرر أية عتارات أو أراض أو أبنية أو حقوق ارتفاع أو منفعة في الأرض أو المياه أو عليها أو أي حق تصرف في الأرض أو أية شجرة أو أي شيء آخر ثابت عليها فيجب على السلطة أن تدفع إلى أصحابها تعويضاً عادلاً عن كل ضرر يلحق بهم بسبب هذا القانون وإذا تعذر الوصول إلى اتفاق على مقدار التعويض فتدفع لهم السلطة التعويض الذي يقرر بالتحكيم وفق أحكام هذا القانون .

٣ - عندما يقدم طلب للوزير لأخذ موافقته على وضع أي خط كهربائي فوق الأرض وتقدم اعتراضات بأن هذا الخط سيلحق ضرراً بأي أثر تاريخي فعلى الوزير قبل اعطاء الموافقة أو فرضه الشروط أن يأخذ بعين الاعتبار مطالعات الجهة المسؤولة عن ذلك الأثر للحيلولة دون إلحاق الضرر المذكور .

وتعني عبارة (أثر تاريخي) لأغراض هذا البند أي بناء أثري أو جزء منه أو بقاياها مما تقتضي المصلحة العامة الاحتفاظ به بسبب قيمته التاريخية المعمارية أو التقليدية أو الفنية أو الأثرية، مع موقع هذا الأثر أو موقع بقاياها أو أي جزء من الأرض المجاورة له، والالتزام لاقامة سور أو سياج حوله للمحافظة عليه ووقايته كما يشمل وسائل المرور المؤدية إليه .

٤ - مع مراعاة ما جاء في هذا القانون ، وحسبما تقوم السلطة بوضع أي خط كهربائي بموجب نصوص هذه المادة في أو على أو فوق أو تحت أو عبر أو قرب أي شارع أو سكة حديد أو مجرى ماء أو ميناء أو بحيرة أو مطار أو متزه ، على السلطة وضع هذا الخط بشكل لا يتعارض ولا يميئق أو يتدخل في المرور على الشارع أو سكة حديد أو حركة الملاحة في المجرى المائي أو الميناء أو البحيرة أو استعمال المطار أو المتزه المذكورين .

٥ - يحق للوزير بأمر ينشره في الجريدة الرسمية أن يبين ثبات الأبنية التي لا تشملها الفقرة (أ) من البند (١) من هذه المادة ، ويستعمل البيان المذكور لأغراض تفسير وتطبيق أحكام الفقرة (١) من البند (١) من هذه المادة .

٦ - حيثما تكون السلطة قد وضعت أي خط كهربائي أو عداد بموجب اتفاقيات أو ترتيبات قابلة للانتهاء ، سواء كان ذلك قبل أو بعد نفاذ هذا القانون ، والذي كان بالامكان وضعه كذلك بموجب نصوص هذه المادة يجوز للسلطة على الرغم من انتهاء تلك الاتفاقية أو الترتيب ، إبقاء هذا الخط أو العداد في موضعه بموجب الشروط التي كانت تطبق سابقاً ، إلا إذا تقدم المالك أو المشغل أو المسئول المذكورين إعلانه كتابةً هو الحال بإعراض وفي تلك الحالة لا يبقى الخط أو العداد في موضعه إلا إذا تم الالتزام بأحكام هذه المادة .

ويشترط في ذلك أنه يجوز للسلطة أثناء الإبقاء على خط أو عداد في موضعه على الوجه المذكور أن تتقدم إلى الوزير لاعادة النظر في الشروط الخاصة بذلك ، وفي مثل هذه الحالة يجوز للسلطة تطبيق أحكام هذه المادة وكان الإبقاء على الخط أو العداد الكهربائي في موضعه مساوياً لوضعه كذلك . ولا تلزم السلطة نازلة الخط أو العداد إلى أن يعطي الوزير قرار بهذا الشأن .

٧ - لا يوجد في هذه المادة ما يمنع السلطة من الدخول في اتفاقية تسمى عادة باتفاقية حق المرور مع مالك أو مشغل أية أرض لأغراض وضع خط كهربائي عبر الأرض المذكورة أو الاتفاق على ترتيبات مع المالك أو المشغل أو المسئول عن أية أرض أو بناء أو عقار أو شارع أو حائط أو جسر ، لأغراض وضع أي خط كهربائي أو عداد أو استعمال أية أرض أو بناء أو شارع أو حائط أو جسر لاستناد أي خط كهربائي .

مادة ١٣ - حق دعم وتثبيت الخطوط الكهربائية :

حيثما تقوم السلطة ، عملاً بصلاحياتها المنصوص عنها في هذا القانون ، بوضع دعائم على أية أرض لأي خط كهربائي فوق الأرض يحق لها تثبيتها بالشكل الكافي وإذا لم يكن بإمكانها ممارسة ذلك الحق بسبب عدم تملك أي شخص للصلاحيات الضرورية للتصرف أو بسبب تمنع عن منح الموافقة بصورة معقولة أو اشتراطه شروطاً غير مقبولة فيجوز للسلطة إحالة الموضوع إلى الوزير الذي يحق له وبعد سماع وجهات نظر جميع الفرقاء منح السلطة الحق المطلوب بدون شرط أو وفق الشروط التي يراها ، إذا ما رأى ذلك عادلاً .

مادة ١٤ - استغلال مصادر المياه :

١ - يجوز للسلطة بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ومع مراعاة أية شرط يفرضها في هذا الصدد أن تستنبط وتحوّل وتجمع وتخزن وتنقل وتستعمل المياه من أي مصدر من مصادر المياه يكون مخصصاً لأغراض هذا القانون وذلك حسبما تقتضيه أعمال السلطة بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية على أنه يتوجب على السلطة أن تعيد المياه غير المستهلكة بدرجة من النقاوة لا تقل عن تلك التي كانت عليه عند استنباطها أو تحويلها .

٢ - تنفيذاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة يجوز للسلطة بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن تتعاون أو تشترك مع أية سلطة محلية أو شركة أو أي شخص يكون مسؤولاً عن ضبط أو تخزين أو استغلال المياه ، وفي هذه الحالة يحدد مجلس الوزراء على تنسيب الوزير شروط المشاركة أو التعاون المذكورين وكسبات المياه المخصصة للأطراف المعنية حسبما يلزم ذلك .

هذه المادة

٣ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يعلن اية منطقة تجمع او بحيرة أو أي نهر أو جدول أو بئر أو مجرى أو غير ذلك من مصادر المياه الطبيعية مصدر مياه مخصص لاغراض هذا القانون شريطة ان يكون مملوكاً ملكية فردية ، وللمجلس الوزراء ان يضع الشروط والقيود الواجب مراعاتها في ذلك .

٤ - على الرغم مما جاء في القوانين الأخرى لا يجوز لأي شخص ان يسد أو يعوق أو يتسبب في سد أو إعاقة أي مصدر من مصادر المياه المخصصة لاغراض هذا القانون بأي شكل من الأشكال دون ان يشعر السلطة خطياً قبل ذلك بثلاثة اشهر وعليه ان يحدد طبيعة العمل الذي ينوي القيام به ويجوز للسلطة قبل انتهاء المدة المذكورة ان تحظر على الشخص المذكور باشعار خطي القيام بعمله او تفرض عليه شروطاً معينة في تنفيذه اذا وجدت ان هذا العمل سيؤثر تأثيراً فعالاً في اعدال السلطة المصروفة لها بمقتضى احكام هذا القانون ، ويجوز للشخص المذكور اذا لم يقتنع بالحظر او الشروط ان يتعرض لدى الوزير وعلى الوزير ان يرفع الاعتراض مرفقاً بمطالعة الى مجلس الوزراء للبت فيه .

مادة ١٥ - الحقوق المكتسبة لاستغلال مصادر المياه :

لا يؤثر الاعلان الصادر بمقتضى احكام الفقرة (٣) من المادة (١٤) من هذا القانون في أية رخصة منحت بمقتضى احكام أي قانون آخر قبل تاريخ الاعلان لاستنباط او تحويل او تجميع المياه من اية منطقة تجمع مياه او بحيرة او أي نهر أو جدول أو بئر أو مجرى أو غير ذلك من مصادر المياه الطبيعية فيما عدا الرخصة الممنوحة قبل تاريخ الاعلان بخمسة عشرة سنة أو أكثر لأقامة انشاءات عامة للمياه اذا كان من رأي الوزير ان صاحب الرخصة لم يكن قد مارس حقوقه الناشئة عنها ممارسة على وجه مقبول .

مادة ١٦ - توجيهات الوزير :

١ - يجوز للوزير بعد التشاور مع مجلس السلطة ان يصدر توجيهات ذات طبيعة عامة او خاصة ضمن احكام هذا القانون ، فيما يتعلق بطريقة ممارسة السلطة لصالحاتها والقيام بواجباتها المنصوص عنها في هذا القانون وعلى السلطة الالتزام بهذه التوجيهات دون تأخير .
٢ - اذا كان لمجلس السلطة اية اعتراضات على توجيهات الوزير فعلى المجلس ان يقدم هذه الاعتراضات واسبابها خطياً الى الوزير وعلى الوزير ان يرفعها مع توجيهاته المعترض عليها الى مجلس الوزراء للبت فيها .

مادة ١٧ - موظفو ومستخدمو السلطة :

١ - للسلطة ان تعين المسدد اللارم من الموظفين والمستخدمين وان تدفع لهم الرواتب والاجور والملاوات والمصاريف بموجب احكام نظام للموظفين يصدر استناداً الى هذا القانون .

٢ - الى ان يصدر نظام خاص لموظفي ومستخدمي السلطة بمقتضى احكام هذا القانون ، يخضع الموظفون والمستخدمون للقواعد والتعليمات التي يضعها المجلس بموافقة الوزير .
٣ - يكون جميع موظفي ومستخدمي السلطة تحت الاشراف الاداري للمدير العام الذي يكون مسئولاً تجاه المجلس عن الادارة العامة لاعمال السلطة بما في ذلك المراقبة وحفظ النظام وتنسيق عمل موظفي ومستخدمي السلطة ويكون مسئولاً عن المحافظة على موجودات السلطة وعن تنفيذ قرارات المجلس واعمال السلطة اليومية .

الفصل الثالث - برامج السلطة

مادة ١٨ - اعداد وتنفيذ البرامج :

١ - على مجلس السلطة في اسرع وقت ممكن ان يعد ويقدم الى الوزير برنامجاً او برامج للمملكة أو لأي منطقة فيها وتشتمل على ما يلي :
- تعيين محطات توليد الكهرباء سواء كانت جديدة او قائمة حالياً التي ستختارها السلطة (وتسمى فيما بعد محطات خنارة) كمحطات لتوليد الطاقة الكهربائية لاغراضها .

ب - النص على تدابير ربط المحطات الخنارة بعضها ببعض او ربطها مع شبكات التوزيع التابعة لاصحاب المشاريع الاخرين بخطوط كهربائية رئيسية تنبئها السلطة ، او بواسطة هذه الخطوط ربط شبكة التوزيع التابعة للسلطة في تلك المنطقة مع شبكة التوزيع في اية منطقة اخرى حيث يجري بناء شبكة للتوزيع او ستبنى فيها هذه الشبكة فيما بعد .

ج - تخويل السلطة اتخاذ التدابير الموقته (اثناء تنفيذ البرنامج) فيما بينها وبين اصحاب محطة توليد الكهرباء (سواء كانوا اصحاب مشاريع ام لا) بشأن اخذ واعطاء الطاقة الكهربائية من قبل السلطة وبشأن تشغيل محطة التوليد (سواء كانت خنارة ام لا) من قبل اصحابها .

د - وضع الترتيبات الاضائية او الطارئة او الناتجة مما يبدو من المصلحة وضعه او كان ضروريا لاغراض المذكورة آنفاً .

هـ - تقديرات التكاليف الرأسمالية للبرنامج بالتفصيلات التي يوافق عليها الوزير .

ويشترط ان لا تتدخل اية محطة لتوليد الكهرباء كمحطة خنارة في أي برنامج بدون موافقة اصحابها اذا لم يكونوا من اصحاب المشاريع وان لا تتدخل كذلك لاغراض أي مشروع كما جرى تعريفه في هذا القانون ، ولا يترتب على اصحاب المحطة المذكورة أي التزام بالتدبيرات الموقته لأي برنامج .

مجلس النواب

٢ - على الوزير ان يرسل لمن لهم علاقة مباشرة نسخاً عن البرنامج وان يعلن في ثلاث صحف محلية على الاقل عن البرنامج المد وماهيته وتفصيل موجز عنه بحيث يتسنى لمن قد يلحظه ضرر من تنفيذ البرنامج او اي جزء منه ان يقدم اعتراضاً للوزير خلال شهر واحد من تاريخ الاعلان .

٣ - الوزير بعد ان يطلع على الاعتراض ويجري التحقيقات التي يرى لزوماً لها من قبله او من قبل من يفوضه بذلك ان يوافق على البرنامج كلياً او جزئياً وان يعلن عن البرنامج كما تمت الموافقة عليه في الجريدة الرسمية وثلاث جرائد محلية .

على انه ليس في هذه المادة ما يمنع الوزير من معاودة الاعلان في الجريدة الرسمية عن موافقته عن تنفيذ جزء او اجزاء من البرنامج في المنطقة نفسها .

٤ - بعد صدور الموافقة النهائية من الوزير تقوم السلطة بتنفيذ البرنامج او اي جزء منه في المنطقة ، واذا تبين لاي من اصحاب المشاريع ان البرنامج يتطلب منه القيام بالترامات محطة بحقه فله خلال شهر واحد من تاريخ الاعلان ان يقدم للوزير اعتراضاً خطياً يبين فيه مآل شكواه والعلاج المطلوب ، وما لم يجز مجلس السلطة تعديلاً في البرنامج بحيث تزول اسباب الشكوى فعلى الوزير ان يحيل الخلاف على التحكيم ، والى حين البت في الاعتراض يتوجب على مجلس السلطة الامتناع عن تنفيذ البرنامج الى المدى الذي تتأثر به حقوق المشتكين ما لم يكن بالامكان ازالة اسباب الشكوى عن طريق التعويض المالي .

٥ - يجوز للمحكم الذي ترفع اليه الشكوى اذا لم يقتنع بمذاتها ان يقضي بدفع التعويض المالي العادل الى اصحاب الشكوى بعد اخذ جميع الظروف بعين الاعتبار او بتعديل البرنامج ، على انه لا يجوز للمحكم ان يقضي بغير التعويض المالي اذا بينت السلطة ان ذلك سيتناقض مع الاسس الرئيسية للبرنامج او سيؤثر تأثيراً سيئاً على ماهية البرنامج .

٦ - يجوز اجراء التغييرات في البرنامج او توسيعه ، وتجري الموافقة على ذلك بنفس الطريقة التي جرت الموافقة فيها على البرنامج الاصلي كما يبقى نفس حق تقديم الشكوى فيما يتعلق به ، على ان المحطة المختارة التي تعين كذلك ضمن اي برنامج لا يجوز تحويلها الى محطة غير مختاره الا بموافقة مالكيها .

مادة ١٩ - المحطات المختارة :

١ - يجوز للسلطة بعد الحصول على قرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير بعد الاتفاق مع مالكي محطة لتوليد الكهرباء تدخل في اي برنامج محطة مختارة ان تشتري المحطة المذكورة بالثمن والشروط التي يتم الاتفاق عليها .

٢ - اذا لم يتم شراء المحطة المختارة من قبل السلطة فعلى السلطة ان تتفق مع اصحاب المحطة على التدابير اللازمة لتشغيلها طبقاً لاحكام هذا القانون . ولتوسيعها او اجراء التعديلات فيها حسب متطلبات البرنامج ولاجراء التوسيعات او التعديلات الاضافية التي تقررها السلطة من وقت لآخر بموافقة الوزير ، على انه اذا كان من رأي مالكي المحطة المذكورة ان قرارات التوسيع او التشغيل او طريقة التشغيل ستحملهم عبئاً غير معقول فيجوز لهم المطالبة بحالة الامر الى التحكيم .

٣ - اذا لم يوافق مالكو المحطة المذكورة في الفقرة (٢) من هذه المادة على التدابير المذكورة فيها او لم ينفذوها بشكل ترضى به السلطة فيجوز للسلطة ان تستملك المحطة المذكورة وفق احكام المادة (٩) من هذا القانون ضمن يحدد حسبما ورد في الجدول الاول الملحق بهذا القانون ، ويشترط في استملاك المحطة انه : -

أ - اذا كانت المحطة في دور البناء او التوسع او الاصلاح ، فان حقوق والترامات مالكي المحطة السابقين بموجب اي عقد للبناء او التوسع او الاصلاح تنتقل الى السلطة .

ب - اذا وجد في موقع المحطة او في ابنتها اي مصنع يخص مالكي المحطة السابقين ويكون جزءاً من شبكة التوزيع التابعة لهم فان لهم حق الدخول الى المصنع طالما ان المحطة تزود الطاقة الكهربائية للتوزيع .

٤ - اذا استمكنت السلطة محطة لتوليد الكهرباء بمقتضى احكام هذه المادة فيجوز لها مع مراعاة احكام هذا القانون ان توسعها او تجري اية تغييرات فيها حسبما تتطلبه احتياجات البرنامج او كما تستتبه السلطة .

مادة ٢٠ - المحطات المختارة المزمع انشاؤها :

١ - اذا تطلبت احتياجات اي برنامج محطة جديدة لتوليد الكهرباء للسلطة ان تزود البرنامج بهذه المحطة او ان تتفق على تدابير لتزويدها مع اصحاب المشاريع الذين تتبع اليهم منطقة التزويد التي ستقع المحطة فيها او في جوارها .

٢ - اذا قامت السلطة بتزويد محطة جديدة لتوليد الكهرباء فلها ان تقوم بتشغيلها بنفسها كما لها ان تتفق مع اصحاب المشاريع الآخرين او اية شركة او اي شخص لتشغيلها .

٣ - ١ - اذا بدأ العمل في بناء محطة لتوليد الكهرباء بالقوة المائية (محطة كهرومائية) جديدة في وقت تأسيس السلطة فللوزير بموافقة مجلس الوزراء ان يصدر أمراً بانتقال ملكية المحطة وكل الانشاءات الكهربائية التابعة لها ومسؤولية اتمام العمل فيها الى السلطة في التاريخ الذي يحدده في الامر ، وان يأمر بانتقال ملكية المحطة والانشاءات

محطة جديدة

الآخرى المذكورة عند اتمام العمل فيها للسلطة ويشترط ان لا تنتقل الى السلطة بمقتضى هذه الاحكام ملكية الانشاءات الهندسية المدنية اذا كانت تكون جزءاً من المحطة وكانت تكون ايضاً جزءاً لا يتجزأ من السد .

ب - يكون لانتقال المحطة الكهربائية الجديدة والاشغال الاخرى بمقتضى احكام البند (أ) من هذه الفقرة الى السلطة الاثر التالي :-

١ - نقل حقوق وواجبات المالكين السابقين للمحطة واية اشغال اخرى مما نص عليه في أي عقد ساري المفعول عند النقل للقيام ببناء او تزويد الموجودات المنقولة .

٢ - نقل ديون والتزامات المالكين السابقين القائمة في وقت النقل فيما يتعلق بالمحطة والاشغال المذكورة وضمنان السلطة للمالكين السابقين تجاه هذه الديون والالتزامات على الوجه المذكور اذا كانت متعلقة باية موجودات ملموسة لم يتم نقلها للسلطة في حالة جيدة او معقولة .

ج - ١ - على السلطة ان تعوض المالكين السابقين للمحطة والاشغال المذكورة عن كل مدفوعاتهم ذات الطبيعة الرأسمالية سواء دفعت من رأس المال ام من غيره مما دفعوه في هذا الخصوص على وجه صحيح حتى تاريخ النقل مع اية فوائد مستحقة بنسبة يقررها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير من تاريخ النقل الى تاريخ الدفع .

٢ - يكون التعويض الذي تدفعه السلطة للمالكين السابقين للمحطة والاشغال الاخرى السابقين بالمقدار الذي تحدده لجنة ثلاثية تعين احد اعضائها السلطة ويعين مالكو المحطة العضو الثاني ويعين الوزير العضو الثالث على ان يكون محاسباً قانونياً مستقلاً .

د - على الرغم من احكام هذه المادة اذا احدث اصحاب المحطات والاشغال الاخرى المذكورة اية اعمال او ارتبطوا بأي التزام او قاموا باية مدفوعات بعد نفاذ هذا القانون دون الحصول على موافقة الوزير المسبقة على ذلك فلا تكون السلطة مسؤولة عن الاعمال او الارتباطات او الالتزامات او المدفوعات المذكورة .

مادة ١١ - التزامات وحقوق اصحاب المحطات :

١ - يلتزم اصحاب المحطات المختارة التي لا تشترها السلطة من تاريخ تحددده السلطة بأن :-

أ - يشغلوا المحطة لتوليد كمية من الطاقة الكهربائية بالنسب والافاق التي تحددها السلطة ، ويراعوا في ذلك الاقتصاد في الكلفة والكفاءة في الانتاج . و

ب - يبيعوا الى السلطة كل الطاقة الكهربائية المولدة في المحطة بالنسبة الذي يحدد كما هو مذكور لاحقاً .

٢ - يحق لاصحاب المحطة المختارة ان يزودوا بكمية الطاقة الكهربائية التي يحتاجونها لاغراض مشروعهم على ان لا يزيد ذلك عن الطاقة الكهربائية التي تولدها المحطة ويشمن يكون كما سيحدد لاحقاً ، ويشترط خضوع ذلك لاحكام هذا القانون التي تمكن السلطة من تكليف اصحاب المشاريع بأخذ كل متطلباتهم من الطاقة الكهربائية من السلطة وبدون اجحاف

يقع اصحاب المشاريع في طلب الطاقة الكهربائية بمقتضى الاحكام الاخرى من هذا القانون

٣ - يكون ثمن الطاقة الكهربائية الذي تدفعه السلطة لاصحاب المحطة المختارة التي تولدها الطاقة مساوياً لكلفة الانتاج التي تحدد طبقاً للقواعد التي يتضمنها الجدول الثاني الملحق بهذا القانون الا اذا اتفق على غير ذلك .

٤ - يكون ثمن الطاقة الكهربائية التي تزودها السلطة من محطة مختارة غير محطة كهربائية او محطة مما تقع ضمن احكام الفقرة (٥) من هذه المادة يكون ثمنها بالنسبة لاصحاب المحطة الاقل من الثمنين التاليين الا اذا اتفق على غير ذلك :

أ - اما كلفة الانتاج التي تحدد كما هو منصوص عنه في الفقرة (٣) من هذه المادة معدلة بالنسبة لعاملي الحمل والقوة للطاقة المزودة حسبما ورد في الجدولين الثالث والرابع الملحقين بهذا القانون ، بالإضافة الى جزء مناسب من تكاليف السلطة فيما علما ما اتفق على شراء الطاقة الكهربائية او توليدها ، او

ب - حسب التعريف الذي تحدد بمقتضى احكام هذا القانون لتزويد الطاقة الكهربائية من قبل السلطة .

٥ - يجوز تعديل كلفة انتاج الطاقة الكهربائية التي تزود لاصحاب المحطة بالنسبة لعاملي الحمل والقوة كما يقرره الوزير في الحالة التي تكون فيها محطة التوليد المختارة محطة كهربائية او التي يقع فيها اصحاب المحطة المختارة او تقع فيها السلطة الوزير ان الظروف المؤقتة او الدائمة المتعلقة بتشغيل المحطة تحول دون تطبيق احكام الجدولين الثالث والرابع تطبيقاً معقولاً .

٦ - حيثما يجري طبقاً لاحكام هذه المادة حساب ثمن الطاقة الكهربائية التي تزودها السلطة او تزود بها ، تحسب المبالغ الواجبة الدفع من قبل السلطة او اليها مقابل تزويد الطاقة الكهربائية خلال اية سنة في اسرع وقت يجري التمكن من حسابها بعد نهاية سنة الحساب الا انه يجب على السلطة ان تقدم دفعات شهرية الى اصحاب كل محطة مختارة على حساب المبالغ الصافية المطلوبة من السلطة اليهم والتي تقدر لهذا الغرض طبقاً لاحكام هذه المادة ويجري تعديلها بعد التأكد من الالتزامات الحقيقية في اسرع وقت بعد نهاية سنة الحساب .

هذه المادة

٧ - اذا نشأ أي خلاف بين السلطة واصحاب محطة مختاره بخصوص تطبيق احكام هذه المادة، فانه يجرى حله بواسطة مدقق حسابات يعين بالاتفاق فيما بين الوزير واصحاب المشروع اذا كان يتعلق بكلفة الانتاج ، وفي حالة عدم الاتفاق على تعيينه يعينه مجلس الوزراء بتنسيق من الوزير ويحال اي خلاف لا يتعلق بكلفة الانتاج الى الوزير ليبت فيه شريطة ان يلتزم اصحاب المحطة بآية متطلبات تضعها السلطة ضمن القانون والى ان يتم البت في الخلاف .

مادة ٢٢ - بناء خطوط نقل الكهرباء الرئيسية :

تقوم السلطة بالسرعة الممكنة بعد الموافقة على برنامج يمتضى احكام هذا القانون فيما يخص منطقة او جزء من منطقة ببناء ومد الخطوط الرئيسية لنقل الكهرباء من اجل وصل المحطات المختارة بعضها ببعض وبشبكة التوزيع التابعة لاصحاب المشاريع الاخرى حسب مخطط البرنامج في المنطقة او بجزء منها .

مادة ٢٣ - التزام السلطة بتزويد اصحاب المشاريع بالطاقة الكهربائية :

١ - مع مراعاة احكام هذا القانون يتوجب على السلطة حالما تعلن ان باستطاعتها تزويد الطاقة الكهربائية في منطقة او في جزء من منطقة ان تزود اصحاب المشاريع بطريق مباشر او غير مباشر في تلك المنطقة او جزء المنطقة بما يطلبونه من الطاقة الكهربائية لمشاريعهم وبمئن يحدد طبقاً لاحكام هذا القانون .

٢ - اذا طلب اصحاب مشروع تزويدهم بالطاقة الكهربائية كما ذكر انفا وتبين للسلطة ان تكاليف مد خطوط نقل الكهرباء الرئيسية من اجل تلبية طلبهم ستكون غير معقولة للسلطة ان ترفع الامر الى الوزير ، والوزير اذا تحقق من عدالة ذلك ان يفوض السلطة بفرض الشروط التي يستتبعها على التزويد المطلوب .

٣ - اذا طلب اصحاب مشروع ممن يملكون محطة لتوليد الكهرباء من غير المحطات المختارة من السلطة تزويدهم بالطاقة الكهربائية ، فيجوز للسلطة سواء اكان اصحاب المشروع يملكون ام لا يملكون محطة مختاره ، ان تشترط في تزويدهم بالطاقة الكهربائية ان يتزود اصحاب المشروع بكل الطاقة التي يحتاجها مشروعهم من السلطة بطريق مباشر او غير مباشر واذا طلب اصحاب المشروع المذكورون تزويدهم بالطاقة الكهربائية من اصحاب مشروع اخرين يتزودون بالطاقة من السلطة فانه يتوجب على هؤلاء الاخرين اذا طلبت السلطة اليهم ذلك ان يفرضوا نفس الاشتراط المذكور اعلاه على الرغم مما جاء في اية رخصة او امتياز يتعلق بالمشروع ويشترط في ذلك :

١ - انه لا يجوز للسلطة ان تفرض الاشتراط المذكور اعلاه او تطلب فرضه الا اذا اقتضت ان كلفة الوحدة الكهربائية لاصحاب المشروع اذا تزودوا كلياً بالطاقة

الكهربائية من السلطة بطريق مباشر او غير مباشر (بما في ذلك اية تكاليف يضطر اصحاب المشروع الى تكبدها في الحصول على اى مصنع او جهاز يمكنهم من استعمال الطاقة الكهربائية المزودة اليهم) ستكون لمدة لا تقل عن سبع سنوات اقل كلفة من انتاج الوحدة الكهربائية في ذلك الوقت في محطة التوليد التي يملكها اصحاب المشروع ولا تؤخذ في حساب كلفة الانتاج المذكورة التكاليف المفروضة على رأس المال المنفق في المحطة وتحسب اثمان المحروقات والاجور والرواتب وكأنها ثابتة .

ب - اذا شعر اصحاب المشروع بالحيف من فرض الاشتراط على الوجه المذكور فلهم ان يعرضوا الامر على الوزير ، وعلى الوزير ان يرفع الامر الى التحكيم ان طلبوا اليه ذلك اذا كان سبب الاستئناف او الى الحد الذي يكون فيه سبب الاستئناف ان كلفة تزويد الطاقة الكهربائية من قبل السلطة لن يقل عن كلفة انتاج الطاقة من قبل اصحاب المشروع .

ج - اذا فرضت السلطة او طلبت فرض الاشتراط الانف الذكر ، فعليها ان تتحمل التزامات اصحاب المشروع المذكورين بالتزود بالطاقة الكهربائية بالجملة ، وعلى انه لا يلتزم السلطة بالالتزامات المذكورة اذا نشأت عن عقد ابرم بعد هذا القانون الا اذا وافق عليه الوزير .

٤ - يجوز للسلطة قبل الانتهاء من تنفيذ الاعمال المدرجة في اي برنامج في منطقة ما ، ان تتفق اذا استنسبت ذلك على تدابير مع اصحاب مشروع في المنطقة (ممن يكونون اصحاب مشروع يحق للسلطة ان تزودهم مباشرة بالطاقة الكهربائية بعد الانتهاء من البرنامج) لتزويدهم بكمية من الطاقة الكهربائية بالشروط التي تتفق معهم عليها والى ان ينتهى تنفيذ الاعمال المذكورة .

المادة ٢٤ - تعرفة الطاقة الكهربائية التي تزودها السلطة لاصحاب المشاريع مباشرة :

١ - مع مراعاة احكام هذا القانون المتعلقة ببيع الطاقة الكهربائية لاصحاب المحطات المختارة يكون ثمن الطاقة التي تزودها السلطة لاصحاب المشروع مباشرة حسب تعرفة تحددها السلطة من وقت لآخر ، ويجب تحديد التعرفة بحيث يكفى مدخول حساب الواردات الخاصة بالطاقة الكهربائية المزودة بالجملة اذا وزع على عدد من السنوات يوافق عليه الوزير لتغطية تكاليف الصنف على حساب الواردات المذكورة ولا يزيد عنها ، بما في ذلك الفائدة وتكاليف الاستفراد وغيرها بما تستنسب السلطة تخصيصه في اية سنة لتغطية الامتياز والتجديلات والاحتياطي وما يثابه ذلك .

هذه هي الاصل

٢ - تحدد التعرفة بحيث تشمل على انفصال وكأجزاء من التكاليف ما يلي :

- أ - الأساس الثابت لتكاليف الكيلواط .
ب - الأساس المتكرر لتكاليف .

وللغاية المبينة اعلاه يجرى تحديد الاساسين المذكورين حسب القواعد التي يوافق عليها الوزير ، كما يجوز تحديد التعرفة بأية طريقة أخرى بأمر من الوزير بموافقة مجلس الوزراء

٣ - يجوز ان تتفاوت التعرفة المحددة بمقتضى احكام هذه المادة من منطقة لأخرى اذا استتست السلطة ذلك .

مادة ٢٥ - تمن الطاقة الكهربائية التي تزود بالحملة بطريقة غير مباشرة :

١ - اذا تزود اصحاب مشروع بالطاقة الكهربائية بطريق مباشر او غير مباشر من السلطة فانه على الرغم مما نص عليه في اية رخصة او امتياز للمشروع يتوجب ان يكون الثمن الذي يتقاضاه هؤلاء من اصحاب مشروع آخر للطاقة الكهربائية التي يزودونهم بها بالحملة على اساس نفس التعرفة لثمن الطاقة المزودة من السلطة مباشرة او بطريق غير مباشر مضافاً اليه الرسوم والحسميات المنصوص عنها في الجدول الخاص الملحق بهذا القانون والمستحقة على خط من خطوط النقل او جزء منها مما يستعمله اصحاب المشروع لنقل الطاقة الكهربائية الى اصحاب المشروع الاخر ، واذا نشأ الخلاف حول مبلغ الثمن المذكور فيحال الخلاف الى الوزير للبت فيه .

٢ - اذا قام اصحاب مشروع بتزودون بالطاقة الكهربائية من السلطة بتزويد الطاقة لاصحاب مشروع آخريين فان التزويد لهؤلاء الآخرين يعتبر تزويداً غير مباشر من السلطة ويعتبر هذا التزويد كذلك حيثما يشار الى التزويد غير المباشر في احكام هذا القانون .

مادة ٢٦ - سلطة اغلاق محطات توليد الكهرباء :

١ - اذا اشمرت السلطة اصحاب مشروع بملكون محطة لتوليد الكهرباء من غير المحطات المختارة بانها في وضع يمكنها من تزويدهم تزويداً مباشراً او غير مباشر بكمية من الطاقة الكهربائية بالقدر الذي يتطلبه مشروعهم في حالة اغلاق محطة التوليد التابعة لهم ، واذا تمهدت السلطة بتزويد كمية الطاقة المذكورة لمدة لا تقل عن سبع سنوات وبالتعرفة العامة التي تحددها السلطة بمقتضى احكام المادة (٢٤) واقتنعت السلطة بأن كلفة الطاقة حسب هذه التعرفة اقل من الكلفة القائمة لتوليد الطاقة في محطة التوليد التابعة لاصحاب المشروع ورفض اصحاب المشروع او لم يوافقوا خلال ثلاثة اشهر بعد تاريخ الاشعار على ان يتزودوا بالطاقة من السلطة بطريق مباشر او غير مباشر ، واقتنع الوزير بان كلفة انتاج

الطاقة في السنة التالية في محطة التوليد التابعة لاصحاب المشروع متزيد زيادة مأمورة عن كلفة الطاقة اذا تزودوا بها بالتعرفة المذكورة بطريق مباشر او غير مباشر من السلطة . فانه يجوز للوزير اذا استتست ابقاف استعمال المحطة كمحطة توليد ان يصدر أمراً الى اصحاب المشروع بان يتزودوا بالطاقة بالحملة من السلطة خلال مدة يحددها الوزير (على ان لا تقل هذه المدة عن ستة اشهر بعد تاريخ الامر المذكور) وان يغلقوا المحطة التابعة لهم بصفتها محطة للتوليد .

٢ - اذا نشأ خلاف حول ما اذا كانت كلفة الطاقة الكهربائية التي ينتجها اصحاب مشروع تزيد زيادة ملموسة عن كلفة كمية مساوية من الطاقة اذا تزودوا بها من السلطة بطريق مباشر او غير مباشر بالتعرفة المذكورة آنفاً ، فيتوجب احالة الخلاف الى التحكيم اذا طلب اصحاب المشروع ذلك .

٣ - لمقاصد هذه المادة ومن اجل اجراء حساب كلفة الطاقة الكهربائية التي ينتجها اصحاب المشروع لا تؤخذ بعين الاعتبار التكاليف الرأسمالية على اساس المال الذي استثمر على محطة التوليد ويفترض بقاء اسعار المحروقات والاجور ثابتة .

٤ - يتوجب لاغراض هذه المادة على اصحاب اي مشروع ممن يملكون محطة لتوليد الطاقة الكهربائية من غير المحطات المختارة اذا طلب منهم الوزير ذلك ان يزودوه بكشف مصدق يبين كلفة انتاج الطاقة في المحطة المذكورة وبالطريقة واللمدة اللتين يحددهما الوزير .

مادة ٢٧ - حصول السلطة على الموافقة القانونية :

اذا اقتضى تنفيذ اي برنامج او جزء منه او اية ترتيبات او متطلبات متعلقة به للقيام باعمال تحتاج الحصول على موافقة وفق القوانين فليس في احكام هذا القانون ما يعفى السلطة او اصحاب المشاريع من الحصول على تلك الموافقة .

مادة ٢٨ - صلاحية السلطة في استعمال خطوط النقل الرئيسية بالاتفاق :

يجوز للسلطة بالاتفاق مع اصحاب مشروع او غيرهم ان تستعمل اي خط لنقل الكهرباء تابع لهم للمدة والشروط التي يتفق عليها شريطة ان يخضع الاتفاق لشروط رخصة او امتياز المشروع .

مادة ٢٩ - صلاحية السلطة في شراء الطاقة الكهربائية الفائضة :

يجوز للسلطة تاية سلطة محلية او شركة او اي شخص ممن ينتجون الطاقة الكهربائية بقوة الماء او الحرارة الفائضة او غيرها ان يتفقوا على تديرات تشتري السلطة بمقتضاها الطاقة الكهربائية الفائضة عن حاجة السلطة المحلية او الشركة او الشخص المذكورين وفق الشروط التي يتم الاتفاق عليها ويجوز منحول السلطة بأمر من الوزير الصلاحيات الضرورية لنقل الطاقة المشتراة بما في ذلك صلاحية عبور الشوارع وسكك الحديد وخطوط الترام .

هكذا في الأصل

الفصل الرابع - تنظيم التوزيع

مادة ٣٠ - توسيع مناطق التزويد وتحويل المشاريع :

١ - على الرغم مما جاء في أي تشريع آخر :

أ - يجري في الوقت او الاوقات التي يحددها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير توسيع مناطق التزويد التابعة لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة وشركة كهرباء محافظة القدس الاردنية المساهمة المحدودة بحيث تشمل على التوالي المناطق المحددة تحت اسم كل شركة في الجدول السادس الملحق بهذا القانون ، ويتم في نفس الوقت مع التوسيع المذكور تحويل كل مشروع يملكه اصحاب مشاريع اخرون ويقع ضمن حدود كل من منطقتي التزويد الموسعتين الى الشركة التي تتبع لها المنطقة التي يقع فيها المشروع ويصبح ملكاً لها وتصبح الشركة صاحبة الحق في تزويد الطاقة الكهربائية في جميع انحاء منطقة التزويد الموسعة .

ب - يتم في الوقت الذي يحدده مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير نقل كل مشروع يملكه اصحاب مشاريع اخرون ويقع ضمن حدود منطقة التوزيع التابعة لشركة كهرباء محافظة اريد المساهمة المحدودة ويصبح ملكاً للشركة ، وتصبح الشركة صاحبة المشاريع المذكورة .

ج - ١ - تؤسس في محافظة نابلس مؤسسة تسمى « مؤسسة كهرباء محافظة نابلس » وتحول اليها في موعده اقصاصه ستة اشهر من تأسيسها جميع المشاريع الكهربائية القائمة ضمن حدود هذه المحافظة كما هي معدة في الجدول السادس الملحق بهذا القانون ، وتصبح المؤسسة المذكورة صاحبة الحق في تزويد الطاقة الكهربائية في جميع انحاء محافظة نابلس .

٢ - تحدد كيفية تشكيل مؤسسة كهرباء محافظة نابلس وصلاحياتها وواجباتها وطريقة ادارتها والتصرف باموالها بموجب نظام خاص يصدره مجلس الوزراء بمقتضى احكام هذا القانون ، في مدة اقصاصها ثلاثة اشهر بعد صدور هذا القانون وذلك بناء على تنسيب من الوزير ووزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية ، وبعد مشاورتهما مع ممثلي اصحاب المشاريع الكهربائية القائمة في محافظة نابلس .

٢ - يكون لتحويل ونقل الملكية بمقتضى احكام هذه المادة الاثار التالية :

أ - تحويل ونقل ملكية جميع الاموال والموجودات المملوكة عند تاريخ التحويل من اصحاب المشروع السابقين الى المستملكين لاغراض المشروع بدون تنظيم سندات لنقل الملكية ويشمل ذلك الاموال المقرضة او المؤجرة للمستملكين .

ب - تحويل ونقل ملكية جميع الديون الدفترية الثابتة وغيرها من الاموال التي تكون في وقت التحويل مدينة لاصحاب المشروع السابقين بسبب المشروع من هؤلاء المذكورين الى المستملكين مع نقل حق التقاضي والاستلام واعطاء الوصولات فيما يتعلق بالديون والاموال المذكورة .

ج - تحويل ونقل حقوق والتزامات اصحاب المشروع السابقين المنصوص عنها في اي عقد قائم في وقت الاستملاك والنقل لبناء او توسيع او اصلاح اية انشاءات خاصة بالمشروع من هؤلاء المذكورين الى المستملكين .

د - تحويل ديون والتزامات اصحاب المشروع السابقين بصفتهم هذه الى المستملكين والتزام المستملكين بضمان تعويض اصحاب المشروع السابقين ضد الديون والتزامات المذكورة ويشترط ان لا ينتقل اي دين او التزام على الوجه المذكور فيما يتعلق باية موجودات ملموسة تنتقل الى المستملكين في حالة لا تكون بصورة جيدة على وجه معقول .

هـ - الغاء او نقض اي قانون او رخصة او امتياز او اتفاق الى المدى الذي يخول فيه اية صلاحيات لاصحاب المشروع السابقين او يفرض عليهم اية التزامات .

على ان يشترط في جميع الحالات السابقة من هذه البنود (أ - هـ) في هذه الفقرة ان لا يتقيد المستملكون بأى عقد ابرمه اصحاب المشروع السابقون في تاريخ نفاذ هذا القانون او بعده او يتقبلوا بأى دين او التزام ارتبط به اصحاب المشروع السابقون في ذلك التاريخ او بعده الا اذا ابرم العقد المذكور او جرى الارتباط بالدين او الالتزام المذكورين بعد موافقة الوزير .

مادة ٣١ - شروط تحويل والتقال ملكية المشروع التابع لسلطة محلية :

١ - مع مراعاة احكام المادة (٣٤) من هذا القانون ، اذا كان اصحاب المشروع السابقون الذين تم تحويل وانتقال ملكية مشروعهم بمقتضى احكام المادة (٣٠) من هذا القانون سلطة محلية فان الشروط التالية تطبق على تحويل وانتقال ملكية مشروعهم :

أ - تقدر قيمة المشروع حسبما ورد في الجدول الاول الملحق بهذا القانون .

ب - يتولى المستملكون اذا طلب اليهم اصحاب المشروع السابقون ذلك مسؤولية تسديد اية مبالغ يصدق عليها بالطريقة المذكورة في الجدول الاول الملحق بهذا القانون ويتم تحصيلها قبل تاريخ تحويل المشروع كضريبة محلية وانما صرفت لاغراض المشروع ولم يتم تسديدها لصندوق السلطة المحلية ومن واردات المشروع .

هكذا حذرت

ج - تنزل من قيمة المشروع المقدرة حسبما ورد في الفقرة (أ) من هذا البند ومن أية مبالغ يستحق دفعها لأصحاب المشروع السابقين بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من هذا البند، جميع الديون والالتزامات التي تنتقل إلى المستملكين بمقتضى أحكام الفقرة (د) من البند (٢) من المادة (٣٠) من هذا القانون، ويعتبر الفائض المتحقق لصالح أصحاب المشروع السابقين ديناً على المستملكين.

٢ - لا يكون لأحكام البند (١) من هذه المادة أي أثر على الضمان لأي قرض استدانته سلطة محلية بصفتها صاحبة مشروع سابقة.

٣ - يحال أي نزاع ينشأ فيما يتعلق بالشهادة التي يصدرها مدقق حسابات بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من البند (١) من هذه المادة، إلى التحكيم وفقاً لأحكام المادة (٥١) من هذا القانون شريطة أن يسبق ذلك إحالة النزاع إلى الوزير وعلى الوزير أن يحاول حل النزاع ودياً خلال أسبوعين من إحالة النزاع إليه.

مادة ٣٢ - شروط تحويل ونقل ملكية المشروع التابع لشركة:

١ - مع مراعاة أحكام المادة (٣٤) من هذا القانون، إذا كان أصحاب المشروع السابقون الذين تم تحويل وانتقال ملكية مشروعهم بمقتضى أحكام المادة (٣٠) من هذا القانون شركة فانه في حالة عدم إبرام اتفاق على التعويض المستحق للشركة من المستملكين أو علم موافقة الوزير عليه يحال الأمر إلى التحكيم على الأسس المذكورة في البند (٢) من هذه المادة.

٢ - يتوجب على المحكم لأغراض البند في مقدار التعويض المستحق دفعه بمقتضى أحكام البند (١) من هذه المادة، أن يراعي الأسس التالية:

أ - سعر السوق العادل عند تاريخ استهلاك المستملكين لأية أموال غير منقولة واشغال وانشاءات واجهزة ومخازن ومواد تخص أصحاب المشروع السابقين وتصلح لأغراض مشروعهم ومستعمله له مع مراعاة نوعها وحالتها وأصلها وصلاحتها للعمل فوراً وملائمتها لأغراض المشروع.

ب - قيمة الديون الدفترية وغيرها من الأموال والحقوق والالتزامات المحولة إلى المستملكين بمقتضى أحكام الفقرتين (ب) و (ج) من البند (٢) من المادة (٣٠) فما تقدرها المحكم.

ج - الفائض عن المبالغ المذكورة في الفقرتين (أ) و (ب) من هذا البند بما يكون من رأي المحكم مساوياً للقيمة الرأسمالية المعقولة للدخل الصافي الذي يمكن تحقيقه سنوياً والذي يؤول في رأي المحكم المشروع المستملك فيما إذا لم يتم استهلاكه، وبعد أن يتول من القيمة المذكورة ما يقدر كدخل صافي للموجودات غير المستملكة والفائدة المكتسبة من استثمار أموال الاستهلاك والتجديد والاحتياطي وغير ذلك من أموال الإيرادات الفائضة.

٣ - يعتبر لأغراض البند (٢) من هذه المادة دخلاً صافياً يمكن تحقيقه سنوياً لا مشروع المستملك الدخل السنوي الذي يكون في رأي المحكم معاً للتوزيع على مالكي المشروع بعد دفع كل التكاليف المستحقة (بما في ذلك أية ضرائب مرتبة على المشروع باستثناء ضريبة الدخل) ويتوجب على المحكم أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي في حساب الدخل الصافي الذي يمكن تحقيقه:

أ - أرباح المشروع في السنوات المالية الخمس السابقة على تاريخ الاستهلاك أو للمدة الأقل التي مضت بعد بدء العمل التجاري في المشروع كما يظهر من حسابات المشروع المدققة وإلى الحد الذي لا يرى فيه المحكم أية مبالغة مع مراعاة ما يلي:

١ - ملائمة تكاليف الصيانة مع حالة الموجودات الطبيعية.

٢ - مدى كفاية الاحتياطات المرصودة لاستهلاك الموجودات.

٣ - مدى كفاية الاحتياطات المرصودة من صندوق استهلاك الديون أو غيرها للمحافظة على رأس المال المستمر في المشروع حيث تكون صلاحية المشروع للعمل مقيدة بشرط أي اتفاق أو امتياز سواء بشرط يوجب التنازل عن كل أو بعض الموجودات أو شرط يقيد مدة الاتفاق أو الامتياز أو أي شرط آخر.

٤ - ملائمة المبالغ المتقيدة كرسوم أو اجور أو تعويضات للمدراء أو الشركاء.

٥ - مدى كفاية أية تكاليف أخرى.

٦ - أ - مدى معقولة نسب الرسوم التي فرضها أصحاب المشروع لتزويد الطاقة الكهربائية للمستهلكين، ويشترط أن لا يؤخذ كقياس أي حد أعلى للرسوم مقرر بمقتضى أحكام القانون.

ب - كون المشروع لو لم يتم استهلاكه خاضعاً لأحكام قانونية خاصة بشأن وضع حد أعلى للأسعار وتحديد الأرباح.

ج - شروط أي اتفاق أو امتياز يتعلق بالمشروع.

٧ - يعتبر لأغراض البند (٢) من هذه المادة قيمة رأسمالية معقولة للدخل الصافي الذي يمكن تحقيقه سنوياً المبلغ الرأسمالي الذي يدر في رأي المحكم دخلاً سنوياً يساوي الدخل الصافي الذي يمكن تحقيقه سنوياً إذا استثمر في عمل تجاري أو غيره في المملكة بفائدة لا تقل عن خمسة في المائة ولا تزيد عن تسعة في المائة وتعتبر معقولة في رأي المحكم.

هذه هي الأصل

مادة ٣٣ - شروط تحويل ونقل المشروع التابع لجمعية تعاونية:

١ - مع مراعاة احكام المادة (٣٤) من هذا القانون ، اذا كان اصحاب المشروع السابقون الذين تم تحويل وانتقال ملكية مشروعهم بمقتضى احكام المادة (٣٠) من هذا القانون جمعية تعاونية فان الشروط التالية تطبق على تحويل وانتقال ملكية مشروعهم:

أ - تقدر قيمة المشروع حسبما ورد في الجدول الاول الملحق لهذا القانون .

ب - تنزل من قيمة المشروع المقدرة كما نص عنها في البند السابق جميع الديون والالتزامات التي تنقل الى المستملكين بمقتضى احكام الفقرة (د) من البند (٢) من المادة (٣٠) من هذا القانون ، ويعتبر اي فائض عن الديون والالتزامات المذكورة ديناً لاصحاب المشروع السابقين على المستملكين .

٢ - تكون اي شهادة يصدرها مدقق حسابات بمقتضى احكام الفقرة (أ) من البند (١) من هذه المادة نهائية وقطعية ، ويحال اي نزاع او خلاف ينشأ حول تطبيق احكام هذه المادة الى الوزير ليبت فيه اذا لم تتم تسويته بالاتفاق ، وللوزير ان يحيل النزاع او الخلاف الى محكم معين من قبله اذا استتب ذلك .

مادة ٣٤ - الامتيازات :

على الرغم مما جاء في الاحكام الاخرى في هذا القانون ، اذا كان اصحاب المشروع الذين يستملك مشروعهم كلياً او جزئياً استملاكاً اجبارياً بمقتضى احكام هذا القانون ، يديرون مشروعهم بمقتضى اي قانون او امتياز او اتفاق او غير ذلك من وسائل الترخيص من قبل الحكومة وحددت فيه كيفية حساب التعويض عند الاستملاك الاجباري للمشروع ، فانه يحق لاصحاب المشروع ان يختاروا حساب التعويض على الوجه المذكور بدلا من اية طريقة اخرى يحددها هذا القانون .

مادة ٣٥ - تعرفة الطاقة الكهربائية ورسوم الخدمات التي تقدمها السلطة للمستهلكين :

مع مراعاة الاسعار القصوى التي يحددها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير وموافقة مجلس الوزراء على تعرفة السلطة ، تحدد جميع فئات الرسوم التي تتقاضاها السلطة عن الطاقة الكهربائية والخدمات التي تزود بها المستهلكين ، بحيث يكون الدخل المتحقق منها بعد دمج سنة باخرى كافياً الى اقرب حد ممكن ولا يزيد عن تكاليف حساب وازدادات تلك الطاقة والخدمات بما في ذلك الفائدة ورسوم الاسترداد واية مبالغ تستتب السلطة لخصيصها في اية سنة للاستهلاك والتوسيعات والتجديدات واموال الاجتياط وغير ذلك من الاغراض المشابهة .

مادة ٣٦ - اثمان الطاقة الكهربائية التي يزودها - اصحاب المشاريع :

عندما يبدأ اصحاب المشاريع بالتزود بالطاقة الكهربائية من السلطة يجوز لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ان يعيد النظر في الحد الاعلى لاسعار الطاقة الكهربائية التي يتقاضاها اصحاب المشاريع استنادا الى الرخصة او الامتياز ، ويتوجب في ذلك الاخذ بعين الاعتبار اي تغير في كلفة الطاقة لاصحاب المشاريع لسبب ناشئ عن هذا القانون .

الفصل الخامس - المالية والحسابات والقرير السنوي

مادة ٣٧ - صندوق الكهرباء :

- ١ - يتوجب على السلطة ان تؤسس صندوقاً يسمى (صندوق الكهرباء) تحول اليه جميع الاموال التي يتم تسلمها فيما يتعلق بجميع اعمالها وتصرف من هذا الصندوق جميع المدفوعات الخاصة بهذه الاعمال .
- ٢ - لا يجوز للسلطة ان تخصص بدون موافقة مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير اية اموال يتم تسلمها فيما يتعلق بجميع اعمالها لاي غرض كان غير ما هو ضروري لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٣٨ - صلاحية اقتراض المال :

- ١ - مع مراعاة احكام هذه المادة واية انظمة بموجب هذا القانون ، يجوز للسلطة من وقت لآخر ان تقرض بموافقة مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير اية اموال عن طريق الاسهم او الرهن او مستندات الدين او الكفالات او غيرها مما تحتاجه للوفاء بالتزاماتها القانونية وممارسة اعمالها بمقتضى احكام هذا القانون .
- ٢ - يجوز ممارسة صلاحية الاقتراض المذكورة آنفاً لجميع الاغراض التالية او اي منها :
 - أ - انشاء او استملاك محطات لتوليد الكهرباء او انشاء خطوط نقل الكهرباء وغير ذلك من الانشاءات التي تكون ذات طبيعة مؤقتة ، مما تحولت السلطة في بنائه او انشاءه في هذا القانون ، وتدخل بشكل ملائم في حساب رأس المال .
 - ب - ايجاد رأس المال العامل .
 - ج - اعادة الاقتراض لتسديد قرض آخر سبق اقتراضه .
 - د - تسديد القابلة عن الاموال المقترضه طيلة المدة التي تبقى فيها تكاليف هذه الاموال لمدة لا تزيد عن خمسين سنين غير مبرجة على ان يراعي في ذلك اية شروط يضعها الوزير .
 - هـ - الاستثمار في شهادات ضمان اية مشروع كهربائي آخر بموافقة الوزير .

هكذا في النص

و - اية دفعة اخرى او اى عمل دائمي ، و غير ذلك مما تكون السلطة مخولة صلاحية القيام به او تنفيذه او عمله ، ويتوجب حسب رأي الوزير ان توزع كلفته على عدد من السنين .

ز - أى غرض آخر يجوز للسلطة ان تقتض له بمقتضى احكام هذا القانون .

٣ - لا يجوز ان يزيد المبلغ الذي تقتضه السلطة لاغراض هذا القانون عن عشرة ملايين دينار ، ولا يجوز للسلطة ان تقتض مبالغ اضافية على هذا المبلغ الا لغرض تسديد القروض التي سبق اقتراضها ما لم تكن مفوضة بذلك بقانون .

٤ - تعتبر الاموال التي تقتضها السلطة بمقتضى احكام هذه المادة والفوائد المستحقة عليها ديناً على المشروع وايرادات السلطة ويتوجب سدادها خلال المدة او المدد التي يحددها الوزير ، ويشترط انه يجوز قانوناً ارجاء اى تخصيص ستوي يلزم لسداد المال المقترض من قبل السلطة لاغراض هذا القانون طيلة المدة التي تكون فيها الصريفات من هذا المال غير مربحة على ان تراعى الشروط التي يضعها الوزير ، ويشترط ايضاً ان لا تزيد مدة لا ارجاء التخصيص السنوى المذكور عن خمس سنوات ابتداء من السنة المالية للسنة التي تلي السنة التي تجرى فيها الصريفات المذكورة .

٥ - مع مراعاة احكام هذا القانون يجوز للسلطة بموافقة مجلس الوزراء بتسليم من الوزير ان تبرم العقد مع اصحاب المصانع لشراء اى مصنع مقابل دفعات موزعة كلياً او جزئياً .

مادة ٣٩ - استثمار الاموال الفائضة :

يجوز استثمار جميع اموال السلطة بما فيها الاموال المقترضة التي لا يكون زمة فوراً لتغطية اية التزامات او تأدية اية اعمال للسلطة ، في سندات الضمان التي يوافق عليها الوزير .

مادة ٤٠ - صلاحية السلطة في اصدار السندات :

يجوز للسلطة استناداً الى الصلاحيات المخولة لها في هذا القانون وبموافقة مجلس الوزراء بتسليم من الوزير مع مراعاة الانظمة ان تبرم الرهونات وتصدر سندات الضمان وسندات الدين وسندات القرض والكفالات او غيرها من الضمانات للضمان القروض او لضمان الديون حيثما تكون مخولة بذلك بمقتضى احكام هذا القانون ، وتحمل هذه السندات القوائد التي تحددها السلطة بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

مادة ٤١ - كيفية حساب - ودفع التعويض :

١ - عندما يستحق دفع تعويض عن الاستهلاك الاجباري المشروع او محطة لتوليد الكهرباء بمقتضى احكام هذا القانون فان هذا التعويض يدفع لاصحاب المشروع او المحطة السابقين اما نقداً او بسندات الضمان او بكليهما كما يتفق عليه الطرفان . واذا لم يتم الاتفاق في مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ الاستهلاك الاجباري فانه يجوز لاصحاب المشروع او المحطة السابقين حسب الحال ان يستأنفوا بواسطة الوزير لدى مجلس الوزراء خلال شهر واحد من تاريخ انتهاء مدة الثلاثة اشهر المذكورة وعلى مجلس الوزراء ان يقرر طريقة دفع التعويض . واذا لم يقدم الاستئناف خلال الشهر المذكور فان اصحاب المشروع او المحطة السابقين يعتبرون قابلين بالتعويض لسندات الضمان كما هو متصوص عنه في الفقرة (٢) من هذه المادة .

٢ - عندما يكون التعويض عن الاستهلاك الاجباري بسندات الضمان فانه يتم الوفاء به باصدار السندات التالية لاصحاب المشروع او المحطة السابقين :

أ - سند او اكثر من سندات القرض بما يساوى قيمة التعويض عندما يكون المستملك شركة ، و

ب - سندات السلطة المخول لها اصدارها بمقتضى احكام المادة (٤٠) من هذا القانون بما يساوى قيمة التعويض عندما يكون المستملك السلطة ، و

ج - السندات التي يخول لمؤسسة كهرباء محافظة نابلس اصدارها عندما تكون هذه المؤسسة هي المستملكة .

٣ - تعتبر سندات الضمان التي يصدرها المستملكون حسب احكام الفقرة السابقة من هذه المادة ديناً على المشروع وعلى جميع واردات المستملكين ويكون متساوياً في الامتيازات مع سندات الضمان الاخرى التي يصدرها المستملكون وتستحق عليها من تاريخ الاستهلاك القوائد التي يقررها مجلس الوزراء ، مع مراعاة قوانين الامتيازات وتستهلك خلال المدة التي يحددها هذا المجلس .

مادة ٤٢ - كفالة الحكومة للقروض - التي تأخذها السلطة :

١ - يجوز لوزارة المالية وبطريقة التي يستسيها ان يكفل دفع اية فائدة او تسديد رأس مال او تسديد قرض تتولى السلطة اخذه عن طريق الاسهم او الرهونات او السندات او سندات الدين او الكفالات او غيرها .

هكذا من النص

٢ - على الرغم مما جاء في أي تشريع آخر تكون المبالغ التي تدفعها الحكومة بسبب أي ضمان نص عليه في هذه المادة والفائدة القانونية التي يقرر وزير المالية نسبتها على هذه المبالغ تكون ديناً على المشروع وعلى جميع واردات السلطة ويأتي مباشرة بعد رأس المال وفائدة القرض المكنول وإية مبالغ أخرى وفوائد مستحقة لتسديد رأس مال القرض وقبل إية تكاليف أخرى لم يلتزم بها حتى تاريخ اخذ القرض .

٣ - على وزير المالية أن يرفع إلى مجلس الوزراء خلال شهر واحد بعد نهاية كل سنة مالية بياناً عن إية كفالات اعطيت استناداً إلى هذه المادة خلال السنة المذكورة وعن إية كفالات كالمذكورة تكون غير مسددة في نهاية السنة المالية ، مع بيان حساب إية مبالغ دفعت بسبب الكفالات المعطاة استناداً إلى هذه المادة ، وإية تسديدات قامت بها السلطة من هذه المبالغ والفوائد المستحقة عليها حتى نهاية السنة المالية المذكورة .

مادة ٤٣ - اقرار تقديرات رأس المال والإيرادات :

على السلطة في مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر قبل بدء كل سنة مالية أن ترفع إلى الوزير ما يلي ليصادق عليه :

١ - النفقات التقديرية على حساب رأس المال المقترح اتفاقاً أو صرفها خلال السنة المالية المذكورة ، بحيث يظهر على انفراد مجموع النفقات المخصصة لتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها والخدمات والعدادات والأشغال وإية أعمال تتعلق بتشغيل ما ذكر على التوالي ، و

٢ - النفقات التقديرية منظمة حسبما يقرره الوزير للإيراد والصرف على حساب الإيرادات خلال السنة المالية المذكورة اتفاقاً ، بحيث تظهر على انفراد التقديرات المخصصة لتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها والمبيعات من الطاقة الكهربائية وتوفير الأجهزة الكهربائية وبمبها وتأجيرها ، ويشترط أن ترفع إلى الوزير بالسرعة الممكنة التقديرات المذكورة الخاصة بالسنة المالية التي تلي تأسيس السلطة .

مادة ٤٤ - الحسابات والتدقيق :

١ - على السلطة أن تحتفظ بحسابات منظمة وبدفاتر وسجلات أخرى عن أعمال السلطة ، وعليها أن تعد بياناً بالحسابات والميزانية لكل سنة مالية بالشكل الذي يقرره الوزير أو يوافق عليه ويكون متشبيهاً مع أحسن المستويات التجارية .

٢ - يقتضى أن يشمل البيان المذكور اتفاقاً على انفراد المعلومات الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وعلى المبيعات من الطاقة الكهربائية وتوفير الأجهزة الكهربائية وبمبها وتأجيرها ويوجب أن يظهر البيان بقدر المستطاع النتائج المالية والتشغيلية لكل منها .

٣ - يتوجب تدقيق حسابات السلطة وبيانات الحسابات والميزانية المذكورة اتفاقاً بواسطة مدققي حسابات مستقلين يعينهم الوزير من ذوي الكفاءة المناسبة وعلى السلطة أن تقدم إليهم في أي وقت جميع الحسابات والدفاتر والسجلات الموجودة لديها أو تحت امرتها والتي يطلبها مدققو الحسابات ويدفع للمدققي الحسابات الاجر الذي يقرره أو يوافق عليه الوزير ، وعلى السلطة أن تدفع لدى الطلب إليهم هذا الاجر وجميع المصاريف التي يتكبدها في تنفيذ ما أوكل إليهم إلى الحد الذي يوافق عليه الوزير .

٤ - على السلطة بالإضافة لما نص عليه في البند (٣) من هذه المادة أن تتأكد بشكل معقول من اجراء التدقيق والمراقبة الكافيتين وبصورة مستمرة على أعمال السلطة ومستودعاتها وأموالها والحسابات الخاصة بها بواسطة مدققين خاصين بها أو غيرهم .

مادة ٤٥ - التقرير السنوي والحسابات :

١ - على السلطة في كل سنة مالية أن تعد تقريراً يبين الأعمال الرئيسية التي قامت بها السلطة ومدى تقدمها مرفقاً بنسخة من بيان الحسابات والميزانية وأي تقرير يقدمه مدققو الحسابات على البيان ، ويشار إليهما فيما بعد بـ (التقرير والحسابات) .

٢ - على السلطة أن تزود الوزير بالنسخ التي يطلبها من التقرير والحسابات وعلى الوزير أن يرفع بعض النسخ إلى مجلس الوزراء .

٣ - تحتفظ نسخ عن التقرير السنوي والحسابات في المكاتب الرئيسية للسلطة ويجري بمبها لمن يرغب بسر لا يزيد عن مائة فلس للنسخة الواحدة .

الفصل السادس - انتقال الموظفين والمستخدمين

مادة ٤٦ - انتقال الموظفين والمستخدمين :

١ - عندما تستملك السلطة أو غيرها من أصحاب المشاريع أي مشروع أو محطة لتوليد الكهرباء بمقتضى أحكام هذا القانون يصبح موظفاً أو مستخدماً للمستملك من تاريخ الاستهلاك كل شخص كان مباشرة قبل تاريخ الاستهلاك في الخدمة المنتظمة في المشروع أو المحطة الكهربائية الألف ذكرهما وكان في هذه الخدمة قبل سن هذا القانون إلا إذا اختار الشخص المذكور غير ذلك ، ويتم توظيفه أو استخدامه على الوجه المذكور بنفس الشروط التي كان يطبقها عليه أصحاب أو مالكو المشروع السابقون عند سن هذا القانون ويتشبع من إية زيادات في الراتب والاجر وغيرها من المنافع التي منحها له أصحاب أو مالكو المشروع السابقون بعد سن هذا القانون ووافق عليه الوزير .

هكذا في الأصل

٢ - عندما يستملك أي مشروع أو أية محطة لتوليد الكهرباء على الوجه الآنف ذكره يصبح موظفاً أو مستخدماً للمستملك من تاريخ الاستهلاك كل شخص كان مباشرة قبل تاريخ الاستهلاك في الخدمة المنتظمة في المشروع أو المحطة الكهربائية الآنف ذكرهما ، وتم توظيفه في هذه الخدمة لأول مرة في تاريخ سن هذا القانون أو بعده إلا إذا اختار هذا الشخص المذكور غير ذلك ، ويتم توظيفه أو استخدامه على الوجه المذكور بنفس الشروط التي كان يطبقها عليه أصحاب أو مالكو المشروع السابقون ويشترط أن لا تطبق هذه الأحكام على أي شخص إلا إذا صادق الوزير على خدمته السابقة في المشروع أو محطة الكهرباء الآنف ذكرهما وعلى شروطها كما كانت قبل تاريخ الاستهلاك مباشرة .

٣ - إذا نشأ خلاف فيما إذا كان أي شخص :-

- أ - في الخدمة المنتظمة لدى أصحاب أو مالكي المشروع السابقين في أي وقت ، أو
ب - في خدمة المشروع أو المحطة الكهربائية التابعين لأصحابها أو مالكيها السابقين .
فانه يجري البت في الأمر نهائياً عن طريق التحكيم بمقتضى أحكام هذا القانون .

٤ - تشمل كلمة (الشروط) في هذه المادة الشروط المتعلقة بمنح أي تقاعد .

٥ - لا تطبق أحكام هذه المادة إلا على الشخص الذي كان متفرغاً لأجبات وظيفته أو خدمته في المشروع أو المحطة الكهربائية المستملكين لدى أصحاب أو مالكي المشروع أو المحطة السابقين .

مادة ٤٧ - التعويض عن تغيير شروط الخدمة :

١ - إذا تمكن أي موظف أو مستخدم كان في خدمة منتظمة لدى أصحاب أي مشروع أو محطة لتوليد الكهرباء تم استهلاكها بمقتضى أحكام هذا القانون أو كان في الخدمة المنتظمة لدى أصحاب محطة لتوليد الكهرباء أغلقت أو فرضت قيود على تشغيلها أو استعمالها بمقتضى الأحكام المذكورة ، إذا تمكن من أن يبرهن خلال خمس سنوات بعد تاريخ الاستهلاك أو الإغلاق أو فرض القيود لمحكم يمين من قبل الوزير أنه نتيجة لهذا الاستهلاك أو الإغلاق أو القيود المفروضة :

أ - قد فقد خدمته أو انخفض راتبه أو أجره أو تعويضاته بسبب غير سوء السلوك أو عدم القدرة أو الإحالة على التقاعد .

ب - قد فقد خدمته نتيجة لأي من الأسباب المذكورة في الفقرة (١) من المادة (١٨) من قانون العمل رقم (٢) لسنة ١٩٦٥ ، وأي تعديلات يطرأ عليها من وقت لآخر .

ج - قد خضع لشروط خدمة أقل نفعاً (بما في ذلك مدة الخدمة والاجر والمكافآت والتقاعد والصندوق الطبي وغيره أو أية منافع أو علاوات تستحق بمقتضى أحكام القوانين المرعية أو العرف) .

لم يتمكن مستملكو المشروع أو محطة توليد الكهرباء أو مالكو المحطة التي يتم إغلاقها أو فرض القيود على تشغيلها أو استعمالها من اقتناع المحكم بتوفر خدمة مماثلة بنفس الشروط المطبقة على الشخص المذكور في تاريخ استهلاك المشروع أو المحطة أو إغلاق المحطة أو فرض القيود على تشغيلها أو استعمالها ، فانه يتوجب على هؤلاء المذكورين أن يدفعوا له التعويض الذي يقرره المحكم بما في ذلك أية مصاريف ملائمة يتكبدها الشخص في الانتقال إلى منطقة أخرى .
ويشترط أن لا يتجاوز هذا التعويض ، فيما عدا أية مصاريف انتقال جزءاً من اثني عشر من العائدات السنوية التي تقاضاها الموظف أو المستخدم قبل تاريخ الاستخدام أو الإغلاق أو فرض القيود عن كل سنة كاملة قضاهما في خدمة أصحاب مشاريع الكهرباء ، وذلك مع مراعاة أحكام الفقرتين (١) ، (٢) من المادة (٤٦) من هذا القانون .

٢ - إذا نشأ أي خلاف فيما إذا تم استهلاك مشروع أو محطة لتوليد الكهرباء أو فيما إذا أغلقت محطة لتوليد الكهرباء أو فرضت قيود على تشغيلها أو استعمالها بموجب أحكام هذا القانون أو بسبب سريان مفعولها ، فانه يجري البت في الخلاف نهائياً عن طريق التحكيم بمقتضى أحكام هذا القانون .

الفصل السابع - أحكام مفترقة

مادة ٤٨ - الاعفاء من الضرائب والخص واية رسوم أخرى :

١ - يجوز للسلطة أن تستورد ضمن القوانين والأنظمة المرعية الآلات والمعدات والأجهزة وجميع ما تحتاج إليه لتنفيذ وتشغيل مشاريعها والقيام بواجباتها والتزاماتها المنصوص عنها في هذا القانون .

٢ - تعفى من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية ومن جميع الرسوم الاضائية الاخرى والطابع التي تستوفي على البضائع المستوردة والمواد التي تستوردها السلطة لحسابها أو التي تحول لها من مستودعات عامة أو خاصة (بوند) شريطة أن تستعمل المواد المذكورة لأغراض المشروع . وأن يجري الاستيراد حسب الترتيبات التي تحددها السلطات المختصة ، ويستثنى من هذا الاعفاء جميع الأشياء والمواد المستوردة من قبل موظفي ومستخدمي السلطة لأجل استعمالهم الشخصي والمواد المستوردة من قبل السلطة لبيعها للموظفين والمستخدمين فيها .

مكتبة مجلس النواب

- ٣ - إذا باعَت السلطة لأجل الاستعمال في المملكة المواد المستوردة معفاة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد أو الرسوم الأخرى المذكورة أعلاه إلى أية شركة أو مؤسسة أو هيئة أو أي شخص ممن لا يحق له استيراد هذه المواد معفاة من الرسوم المذكورة فتكون هذه المواد خاضعة لفئات الرسوم التي تترتب عليها بتاريخ البيع .
- ٤ - تعفى السلطة من أية رسوم أو ضرائب تترتب على خطوط الكهرباء التابعة لها .

مادة ٤٩ - تشغيل أجهزة ضبط ومواصلات سلكية ولاسلكية من قبل السلطة :

- ١ - يحق للسلطة أن تستأجر من الحكومة أو غيرها أو تنشئ أو تمتلك أو تشغل أجهزة ضبط ومواصلات سلكية أو لاسلكية خاصة بها بواسطة الاسلاك أو الراديو من أجل إعطاء الارشادات وتشغيل مشاريعها شريطة حصر هذا الاستعمال ضمن حدود المملكة وقصره على حاجات السلطة وأجهزتها الكهربائية .
- ٢ - تخضع أية أجهزة ضبط أو مواصلات سلكية ولاسلكية من النوع المشار إليه في الفقرة السابقة لموافقة الجهات الحكومية المختصة ويتم تركيبها وتشغيلها بصورة لا تتعارض مع أية أجهزة أو مواصلات سلكية ولاسلكية أخرى في المملكة وفي حالة حدوث أي تعارض يحق للجهات الحكومية المختصة سحب موافقتها المذكورة إلى أن يزول التعارض المشكوك منه .

مادة ٥٠ - التزام أصحاب المشاريع بدفع رسوم معينة :

إذا رأى الوزير ضرورة تعيين شخص أو أشخاص من مفتشي الكهرباء أو غيرهم ليقوموا بأي بحث أو تحقيق أو خدمة ذي طبيعة خاصة فيما يتعلق بأي مشروع أو إذا جرى تنفيذ ذلك بالنيابة عن الوزير بطلب من أصحاب المشروع ، فإنه يتوجب على هؤلاء أن يدفعوا للوزير رسم أو رسوم كلفة البحث أو التحقيق أو الخدمة ، وإذا كان الأمر يتعلق بأكثر من مشروع فإنه يتوجب على أصحاب المشاريع أن يدفعوا الرسم أو الرسوم المذكورة بالنسب التي يحددها الوزير .

مادة ٥١ - التحكيم :

فيما عدا ما نص عليه صراحة في هذا القانون :

- ١ - إذا نشأ أي خلاف أو نزاع بشأن تطبيق أحكام هذا القانون فإنه يحال إلى التحكيم رغم عدم موافقة أحد الفريقين المتنازعين ويكون ذلك بطلب خطي يقدم به أحد الفريقين أو كلاهما إلى الوزير وعلى الوزير أن يحيله إلى التحكيم خلال أسبوع واحد من تاريخ تسلمه أول طلب للتحكيم .

- ٢ - يحال الخلاف أو النزاع المذكور آنفاً إلى هيئة تحكيم مؤلفة من محكمين اثنين وفيصل يعين كل من الفريقين المتنازعين واحداً من المحكمين خلال مدة أسبوع واحد من تاريخ إحالة النزاع أو الخلاف إلى التحكيم بواسطة الوزير . ويعين المحكمان المذكوران الفيصل خلال مدة أقصاها أسبوعان من انتهاء المدة المحددة لتعيين المحكمين وإذا لم يتم الاتفاق بين المحكمين على تعيين الفيصل خلال المدة المذكورة فإنه يجوز لأي من الفريقين المتنازعين أن يقدم طلباً إلى رئيس محكمة التمييز ، وعلى رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه بعد أن يتحقق من عدم الاتفاق على تعيين الفيصل أن يعينه خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب إليه .

- ٣ - على هيئة التحكيم أن تصدر قرارها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تعيين الفيصل .

- ٤ - لا يجوز للمحكمة أن تمدد المدد المنصوص عنها في البندين (٢ ، ٣) من هذه المادة إلا لأسباب قاهرة تقتضيه ، على أنه لا يؤثر في قانونية قرار هيئة التحكيم عدم الالتزام بالمدد المذكورة أو أي إخلال بإجراءات التحكيم الشكلية .

- ٥ - يكون قرار التحكيم نهائياً وقطعياً ، ولا يجوز للمحكمة أن تطلب إلى هيئة التحكيم إعادة النظر فيه .

- ٦ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة تطبق أحكام قانون التحكيم المعمول به .

مادة ٥٢ - الأنظمة :

لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير أن يضع الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٥٣ - الغرامات :

فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون ، تلغى أحكام أي تشريع آخر إلى المدى الذي تتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

مادة ٥٤ - تنفيذ القانون :

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

مكتبة مجلس النواب

الجدول الأول

استهلاك محطات توليد الكهرباء أو المشاريع

يكون ثمن محطة توليد الكهرباء لأغراض البند (٣) من المادة (١٩) من هذا القانون وتكون قيمة المشروع لأغراض المادة (٩) والبند (١) من المادة (٣١) والبند (١) من المادة (٣٣) من هذا القانون المبلغ الذي يشهد مدقق حسابات كفو ومستقل يعينه الوزير بأنه يساوي التكاليف التي صرفت بشكل ملائم لإيجاد المحطة أو المشروع أو بسبب ذلك تخفيضاً منها قيمة استهلاك الموجودات التي تكون جزءاً من المحطة أو المشروع والمذكورة في ملحق هذا الجدول .

وتكون قيمة الاستهلاك المسموح به لكل من الموجودات المذكورة المبلغ الذي كان سيخصص لصندوق استهلاك باقسط سنوية متساوية خلال المدة من بدء السنة المالية لأصحاب المشروع حيث بدأ ان أصبحت كل الموجودات المذكورة متوفرة للاستعمال لأغراض المحطة أو المشروع وإلى نهاية السنة المالية التالية قبل تاريخ الاستهلاك إذا كانت الأقساط المذكورة محددة على أساس المدة المعينة لكل من الموجودات في ملحق هذا الجدول .

الملحق

الموجودات	المدة بالسنوات
الأراضي بما في ذلك التنمية	لا استهلاك
الابنية المملوكة ملكية مطلقة والمستخدمة للإدارة	٦٠
الابنية المستأجرة	مدة الاجارة
الابنية المستخدمة لغير الاداره	٤٠
الانشاءات الهندسية المدنية باستثناء الانشاءات الكهربائية	٤٠
(انظر لاحقاً)	
الانشاءات الكهربائية :-	
أ - الانشاءات الهندسية والمدنية والسدود الخ . .	٨٠
ب - الابنية الأخرى	٤٠
أبراج التبريد :-	
أ - من الاسمنت المسلح	٣٠
ب - من الخشب	١٥
المنشآت والمكينات بما فيها :-	

محطات توليد الكهرباء (ماعدا محطات الديزل) ومصانع توليد البخار ومفاتيح ضبط الكهرباء والمحولات وتجهيزات المحطات الفرعية ومحطات التحويل واجهزة الخنابة من الحريق الدائمة والثابتة

المدة بالسنوات

الموجودات

١٥	محطات الديزل
١٠	الات الحريق والمضخات والتجهيزات الثقيلة
٧	بطاريات التخزين
١٠	ادوات الفحص الثقيلة
١٠	الات والتجهيزات والوازم المثبتة
٧	المكينات المكنية
	المخطوط الرئيسية
٣٠	المواقيت بأنواعها المختلفة
٤٠	الأرضية بأنواعها المختلفة

الموجودات

٢٥	خدمات المستهلكين المواقية والأرضية
١٥	معدات المستهلكين واجهزة ضبط البعد للتيار والافارة العامة
٧	الاجهزة الموجرة للمستهلكين
	وسائل النقل
٥	سيارات البنزين
١٠	السيارات الكهربائية
١٠	الغربات من جميع الانواع لنقل المواد والبضائع المخصصة للاستعمال
٢٥	داخل المحطات أو المصانع
	غربات البحر ومراكب وسفن نقل البضائع

هكذا من الأصل

الجدول الثاني

كلفة الطاقة الكهربائية في المحطات المختارة

تقدر كلفة انتاج الطاقة الكهربائية في اية محطة مختارة باحتساب التكاليف والرسوم والحسميات التالية لكل سنة حساب من سنوات مالكي المحطة :-

أ - تكاليف المحروقات والزيوت والمساء والمحروقات المستهلكة والرواتب والاجور واية مساهمات لتقاعد وتأمين الموظفين والمستخدمين ، والاصلاحات والصيانة والتجديدات غير المقيدة على حساب رأس المال .

ب - تكاليف الاستئجار والاسعار والضرائب (فيما عدا الضرائب على الارباح) والتأمين فيما يخص المحطة .

ج - النسبة الملائمة من تكاليف تأسيس وإدارة المحطة

د - اية تكاليف اخرى خاصة على حساب الإيرادات .

هـ - الفائدة (فيما عدا الفائدة المدفوعة من رأس المال) على الاموال التي تنفق بشكل ملائم لاغراض رأس المال (سواء اصرفت من رأس المال ام من الإيرادات) فيما يتعلق بالمحطة والمصنع الصالح لتوليد الطاقة الكهربائية والمستخدم لذلك ، ورأس المال العامل الخاص بالمحطة وتوليد الطاقة الكهربائية فيها بشكل ملائم .

وإذا كانت تملك المحطة شركة فان نسبة الفائدة لاغراض هذه الفقرة تساوي معدل الارباح والفوائد التي تدفعها الشركة عن رأس مال الاسهم والقروض خلال سنتها المالية السابقة ، بحيث لا تقل هذه النسبة عن اربعة ولا تزيد عن تسعة بالمائة في السنة .

و - حسم للاستهلاك لكل من الموجودات المذكورة في القائمة المدرجة في الجدول الاول الملحق بهذا القانون والتي تكون جزءا من المحطة وتكون صالحة لتوليد الطاقة الكهربائية ومستخدمة لذلك ، وتكون قيمة الحسم مساوية لمبلغ الكلفة الاصلية لهذه الموجودات اذا وزع الحسم على اقساط سنوية خلال (المدة المحددة) كما عرفت لاحقا في هذا الجدول ، ويبدأ هذا الحسم من تاريخ التشغيل او من بدء سنة الحساب التالية للسنة التي تصبح فيها الموجودات المذكورة معدة للاستخدام لاغراض المحطة ايها يأتي بعد الاخر وينتهي في نهاية المدة المحددة المذكورة او عندما يتوقف استخدام الموجودات لاغراض المحطة ايها يأتي قبل الاخر ، مع مراعاة الاحكام اللاحقة ، ويشترط حيثما يكون ذلك ملائماً ان تكون نسبة الحسم السنوي متناسبة مع جزء من سنة الحساب ، ويشترط ايضاً حيثما يتوقف استخدام اية موجودات بسبب عدم الاستعمال بعد تاريخ التشغيل وقبل نهاية المدة المحددة المذكورة آنفاً ان تقوم السلطة بحسم او حسميات اضافية فيما يتعلق بالموجودات المذكورة لصالح مالكي المحطة خلال مدة تقررهما هي ولا تتجاوز المدة المحددة بحيث انه اذا اضيفت هذه الحسميات الى (١) سعر الموجودات في السوق بتاريخ توقف

استخدامها على الوجه المذكور آنفاً ان كان لها سعر في السوق ، و (٢) مجموع الحسميات المتعلقة بتلك الموجودات اذا عملت الحسميات المنصوص عنها في هذه الفقرة بتاريخ بدء المدة المحددة الى تاريخ توقف الاستخدام ، فان المجموع يساوي الكلفة الاصلية الموجودات .

وتكون العبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه لاغراض هذا الجدول :-

تعني العبارة (الكلفة الاصلية) المبالغ التي صرفت بشكل ملائم لاغراض المال فيما يتعلق بموجودات تكون جزءا من المحطة الا انه اذا كانت هذه الموجودات جاهزة للاستعمال ومعدة للاستخدام لمدة لا تقل عن المدة المحددة وجرى استبدالها فيما بعد فان المبالغ التي صرفت بشكل ملائم في تزويد اية موجودات جديدة مخفضاً منها مبلغ يساوي سعر السوق للموجودات المستبدلة (ان كان لها سعر في السوق) في تاريخ توقف استخدامها لاغراض المحطة ، تعتبر الكلفة الاصلية للموجودات الجديدة .

تعني عبارة (تاريخ التشغيل) التاريخ الذي تحدده السلطة بمقتضى احكام المادة (١٩) من هذا القانون لتشغيل المحطة وفق احكام هذه المادة ، وتعني بالنسبة لاية موجودات يرد ذكرها في هذا الجدول التاريخ الذي تحدده السلطة على الوجه المذكور فيما يتعلق بالمحطة التي تكون الموجودات جزءا منها .

وتعني عبارة (المدة المحددة) بالنسبة لكل من الموجودات المذكورة في ملحق الجدول الاول عدد السنوات المحددة امامها في الملحق وفي كل حالة من بدء سنة الحساب التالية للسنة التي تصبح فيها الموجودات المذكورة معدة للاستخدام لاغراض المحطة لأول مرة .

الجدول الثالث

تعديل كلفة الانتاج بالنسبة لمعامل حمل الطاقة

إذا كان سعر تزويد الطاقة الكهربائية بمقتضى احكام هذا القانون مساوياً لكلفة الانتاج بعد تعديلها بالنسبة لمعامل حمل الطاقة والى الحد الذي يكون فيه كذلك ، فان السعر المعدل يكون مساوياً لمجموع مايلي :-

أ - الحاصل من ضرب الحد الاعلى من الكيلوواط خلال كل شهر من اشهر السنة المالية في الاساس الثابت لتكاليف الكيلوواط ، و

ب - الحاصل من ضرب عدد الوحدات المزودة ، لاصحاب المشروع خلال سنة الحساب في الاساس المتكرر للتكاليف .

ويعتبر الحد الاعلى للطلب من الكيلوواط خلال اى شهر لاغراض الفقرة (أ) اعلاه ضعف اكبر عدد من وحدات الطاقة الكهربائية المزودة لاصحاب المشروع خلال ثلاثين دقيقة متتالية من بدء او منتصف اية ساعة من ساعات اليوم الرابع والعشرين في ذلك الشهر ، ويشترط اذا كان الحد الاعلى للطلب مسن الكيلوواط لا كما جرى تخفيضه على الوجه المذكور اقل من الحد الاعلى للطلب من الكيلوواط خلال اى شهر سابق من اشهر السنة المالية نفسها ، ان يدفع عن الحد الاكبر

هكذا من الأصل

ومع مراعاة أحكام البند (٤) من المادة (٢١) من هذا القانون يجري تحديد الأساس الثابت والأساس المتكرر للتكاليف طبقاً للقواعد التالية :-

- ١ - تحدد كلفة الانتاج حسبما ورد في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون .
- ٢ - توزع الكلفة المحددة على الوجه المذكور بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتكررة بالطريقة الموضحة في ملحق هذا الجدول .
- ٣ - يكون الجزء الواحد من اثني عشر من التكاليف الثابتة في سنة الحساب مقسوماً على معدل الحد الاعلى للطلب الشهري في تلك السنة ، اساساً ثابتاً لتكاليف الكيلوواط .
- ٤ - يكون مبلغ التكاليف المتكررة مقسوماً على عدد الوحدات المزودة من المحطة خلال سنة الحساب اساساً متكرراً للتكاليف .

الملحق

- ١ - تخصص من كلفة الانتاج في محطة توليد كهرباء مختارة كما يجري تحديدها حسبما ورد في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون التكاليف والرسوم والحسميات لتكاليف ثابتة في سنة الحساب كما يلي :-
- أ - جميع التكاليف والرسوم والحسميات المفصلة في البنود ب ، ج ، د ، هـ ، و ، من الجدول الثاني .
- ب - اجزاء من التكاليف والرسوم والحسميات المفصلة في البند (١) من الجدول الثاني محسوبة على اساس المعادلات التي يقررها الوزير .

الجدول الرابع

تعديل كلفة الانتاج بالنسبة لمعامل القوة

إذا كان سعر تزويد الطاقة الكهربائية بمقتضى أحكام هذا القانون مساوياً لكلفة الانتاج بعد تعديلها بالنسبة لمعامل القوة وإلى الحد الذي يكون فيه كذلك ، يعمل التعديل بضرب الأساس الثابت لتكاليف الكيلوواط كما جرى تحديده طبقاً للجدول الثالث الملحق بهذا القانون في العامل الذي ينتج من تطبيق المعادلة المذكورة في القائمة الملحقة بهذا الجدول ، وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة (٤) من المادة (٢١) من هذا القانون

الملحق

- ١ - معادلة حساب العامل الذي يضرب به الأساس لتكاليف الكيلوواط هي :-

$$\frac{٠.٢}{ق} + ٠.٨$$

$$\frac{٠.٢}{ط} + ٠.٨$$

باعتبار (ط) معامل القوة (بالكسر العشري) الذي تشتغل به المحطة المختارة في وقت الحد الاعلى للطلب للمحطة ، وباعتبار (ق) معامل القوة (بالكسر العشري) لطاقة المزودة من المحطة المختارة للمالكين في وقت الحد الاعلى للطلب للمالكين من المحطة .

- ٢ - في هذا الملحق :-

- أ - يعبر عن معامل القوة الذي تشتغل به المحطة المختارة في وقت الحد الاعلى للطلب من المحطة بالكسر العشري ويتوصل اليه بقسمة ضعف اكبر عدد من وحدات الطاقة الكهربائية المزودة من المحطة خلال ثلاثين دقيقة متتالية من بدء او منتصف اية ساعة من ساعات اليوم الاربع والعشرين في اي يوم في سنة الحساب على ضعف عدد الكيلو فولت امبير المزودة من المحطة في الثلاثين دقيقة المذكورة .
- ب - يعبر عن معامل القوة المزودة من المحطة المختارة للمالكين في وقت الحد الاعلى لطلبهم من المحطة ، بالكسر العشري ، ويتوصل اليه بقسمة ضعف اكبر عدد من وحدات الطاقة الكهربائية المزودة من المحطة للمالكين خلال ثلاثين دقيقة متتالية من بدء او منتصف اية ساعة من ساعات اليوم الاربع والعشرين في سنة الحساب على ضعف عدد ساعات الكيلو فولت امبير المزودة من المحطة للمالكين خلال الثلاثين دقيقة المذكورة .

الجدول الخامس

- الرسوم والحسميات المتعلقة بخطط النقل المستخدم في تزويد الطاقة الكهربائية بالجملة لأصحاب المشاريع الآخرين
- ١ - تحسب الرسوم والحسميات المتعلقة بخطط النقل المستخدم في تزويد الطاقة الكهربائية بالجملة لأصحاب المشاريع الآخرين على الاسس التالية بالنسبة لسنة الحساب او لما يتناسب مع جزء السنة :-
- أ - الكلفة الفعلية لصيانة خطط النقل بما في ذلك تجديداته غير المقيدة على حساب رأس المال .
- ب - المبالغ المدفوعة للاستئجار والاسعار والضرائب (فيما عدا الضرائب على الارباح) والتأمين الخاص بخطط النقل .
- ج - نسبة ملائمة من تكاليف التأسيس والادارة فيما يتعلق بخطط النقل .

مكون من الأصل

د - كلفة الوحدات الكهربائية الضائعة في النقل من المحطة الرئيسية أو الفرعية التي تزود الطاقة الكهربائية إلى المحطة الرئيسية أو الفرعية التي تأخذ الطاقة .

هـ - أية تكاليف أخرى على حساب الإيرادات فيما يتعلق بخط النقل .

و - الفائدة على الأموال التي تنفق بشكل ملائم لأغراض رأس المال (سواء أصرفت من رأس المال أم من الإيرادات) فيما يتعلق بخط النقل ، والفائدة على رأس المال العامل فيما يتعلق بخط النقل بشكل ملائم بالنسبة التالية : -

١- حيثما تكون مالكة خط النقل شركة تكون النسبة معدل نسبة الأرباح والفائدة التي تدفعها الشركة عن رأسمال الأسهم والقروض خلال سنة الحساب السابقة ، بحيث لا تقل النسبة في أي حال عن أربعة ولا تزيد عن تسعة بالمائة في السنة .

٢ - حيثما تكون مالكة خط النقل سلطة محلية تكون النسبة معدل النسبة المدفوعة من السلطة على الأموال التي تأخذها لأغراض بناء الخط .

ز - حسم للاستهلاك لكل من الموجودات المذكورة في ملحق هذا الجدول والتي تكون جزءاً من خط النقل ، وتكون قيمة الحسم مساوية لمبلغ الكلفة الأصلية لهذه الموجودات إذا وزع الحسم على أقساط سنوية خلال المدة المحددة ويبدأ هذا الحسم من تاريخ التزويد أو من بدء سنة الحساب التالية للسنة التي تصبح فيها الموجودات المذكورة معدة للاستخدام لأغراض خط النقل أيهما يأتي بعد الآخر وينتهي في نهاية المدة المحددة أو عندما يتوقف استخدام الموجودات لأغراض خط النقل أيهما يأتي قبل الآخر ، مع مراعاة الأحكام اللاحقة .

ويشترط حيثما يتوقف استخدام أية موجودات بسبب عدم الاستعمال بعد تاريخ التزويد وقبل نهاية المسلة المحددة أن يقوم أصحاب المشروع الذين يتزودون بالطاقة الكهربائية بحسم أو حسميات إضافية للموجودات المذكورة خلال مدة لا تتجاوز المدة المحددة حسبما يتفق عليه بينهم وبين أصحاب المشروع الذين يزودون الطاقة ، أو حسبما يقرره الوزير في حالة عدم الاتفاق بحيث أنه إذا أضيفت هذه الحسميات إلى (١) سعر الموجودات في السوق في تاريخ توقف استخدامها على الوجه المذكور ، إن كان لها سعر في السوق ، و (٢) مجموع الحسميات المتعلقة بتلك الموجودات إذا عملت الحسميات المنصوص عنها في هذه الفقرة من تاريخ بدء المدة المحددة إلى تاريخ توقف الاستخدام فإن المجموع يساوي الكلفة الأصلية للموجودات .

٢ - إذا استعمل خط نقل لتزويد الطاقة الكهربائية بالجملة لاثنتين أو أكثر من أصحاب المشاريع وإذا استعمل خط نقل لتزويد الطاقة بالجملة لأغراض أخرى ، فإن الرسوم والحسميات تكون النسبة الملائمة من الرسوم والحسميات على الوجه الألف ذكره .

٣ - تكون للعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه لأغراض هذا الجدول : -

تعني عبارة (الكلفة الأصلية) المبالغ التي تصرف بشكل ملائم لأغراض رأس المال فيما يتعلق بموجودات تكون جزءاً من خط النقل ، إلا أنه حيثما تكون هذه الموجودات معدة للاستخدام لمدة لا تقل عن المدة المحددة وجرى استبدالها فيما بعد فإن المبالغ التي تصرف بشكل ملائم في تزويد موجودات جديدة مخفضة منها مبلغ يساوي سعر السوق للموجودات المستبدلة (إذا كان لها سعر في السوق) في تاريخ توقف استخدامها لأغراض خط النقل . تعتبر الكلفة الأصلية للموجودات الجديدة . وتعني عبارة (تاريخ التزويد) التاريخ الذي بدأ فيه استخدام خط النقل لتزويد الطاقة الكهربائية بطريق غير مباشر من السلطة ، وتعني بالنسبة لأية موجودات تكون جزءاً من خط النقل يستخدم على الوجه المذكور التاريخ المشار إليه فيما يتعلق بخط النقل . وتعني عبارة (المدة المحددة) بالنسبة لكل من الموجودات المذكورة في القسم (١) من ملحق هذا الجدول والتي تكون جزءاً من خط النقل عدد السنوات المحدد أمامها في ذلك القسم . وفي كل حالة من بدء سنة الحساب التالية للسنة التي تصبح فيها الموجودات المذكورة معدة للاستخدام لأغراض خط النقل ، وتكون المدة بالنسبة لكل من الموجودات المذكورة في القسم (٢) من الملحق المذكور المدة المحددة في ذلك القسم أمام هذه الموجودات . وتعني عبارة (سنة الحساب) سنة حساب مالكي خط النقل .

الملحق

القسم (١)

المدة بالسنوات

٤٠

٣٠

٢٥

٤٠

الموجودات

الخطوط الأرضية

الخطوط الهوائية

المحولات ومفاتيح ضبط الكهرباء

الضرورية لضبط الخطوط الأرضية

والهوائية المستعملة كذلك

الابنية واجرائها الضرورية لحفظ المحولات

ومفاتيح ضبط الكهرباء

القسم (٢)

اجارة الاراضي

إخلاء الموقع

المدة المتبقية للاجاره

مدة الاجارة المتبقية في تاريخ

إخلاء الموقع

هكذا
مجلس النواب

الجدول السادس

مناطق التزويد الموسعة

اصحاب المشاريع

الاماكن الداخلة في المناطق الموسعة

١ - شركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة في عمان .

محافظه العاصمة كما هي معرفة في
الجدول رقم (١) الملحق بنظام
التقسيمات الادارية رقم (١٢٥)
لسنة ١٩٦٥ومحافظة البلقاء (باستثناء قضاء
الشونة الجنوبية) كما هي معرفة في
الجدول رقم (٦) الملحق
بالنظام المذكور

٢ - شركة كهرباء محافظة القدس الاردنية المساهمة المحدودة في القدس

محافظه القدس كما هي معرفة في
الجدول رقم (٢) الملحق بنظام
التقسيمات الادارية رقم (١٢٥)
لسنة ١٩٦٥ومحافظة الخليل كما هي معرفة في
الجدول رقم (٥)
وقضاء الشونة الجنوبية كما هو
معرفة في الجدول رقم (٦)
الملحق بالنظام المذكور

٣ - مؤسسة كهرباء محافظة نابلس

محافظه نابلس كما هي معرفة في
الجدول رقم (٤) الملحق بنظام
التقسيمات الادارية رقم (١٢٥)
لسنة ١٩٦٥

الفهرس

رقم المادة	عنوان المادة	رقم الصفحة
١	اسم القانون	٤٩٤
٢	الفصل الاول - التعاريف	٤٩٤
	تعريف	٤٩٤
	الفصل الثاني - السلطة وواجباتها وصلاحياتها	
٣	السلطة وغاياتها ومركزها	٤٩٦
٤	مجلس السلطة	٤٩٧
٥	مكافآت اعضاء مجلس السلطة	٤٩٧
٦	النصاب القانوني لمجلس السلطة	٤٩٧
٧	صلاحيات وواجبات السلطة	٤٩٨
٨	صلاحيات اضافية للسلطة	٤٩٩
٩	صلاحية الاستملاك	٤٩٩
١٠	ممارسة السلطة لاعمالها بواسطة موظفيها ووكلائها	٤٩٩
١١	صلاحية دخول الاراضي والابنية	٥٠٠
١٢	حق الارتفاق	٥٠٠
١٣	حق دعم وتثبيت الخطوط الكهربائية	٥٠٢
١٤	استغلال مصادر المياه	٥٠٢
١٥	الحقوق المكتسبة لاستغلال مصادر المياه	٥٠٣
١٦	توجيهات الوزير	٥٠٣
١٧	موظفو ومستخدمو السلطة	٥٠٣
	الفصل الثالث - برامج السلطة	
١٨	اعباء وتنفيد البرامج	٥٠٤
١٩	المحطات المختارة	٥٠٥
٢٠	المحطات المختارة المزيج انشائها	٥٠٦
٢١	الزامات وحقوق اصحاب المحطات	٥٠٧

مكتبة مجلس النواب

رقم المادة	عنوان المادة	رقم الصفحة
٢٢٠	بناء خطوط نقل الكهرباء الرئيسية	٥٠٨
٢٢١	التزام السلطة بتزويد اصحاب المشاريع بالطاقة الكهربائية .	٥٠٩
٢٢٢	تعرفة الطاقة الكهربائية التي تزودها السلطة لاصحاب المشاريع مباشرة .	٥١٠
٢٢٣	ثمن الطاقة الكهربائية التي تزود بالجملة بطريقة غير مباشرة	٥١٠
٢٢٤	سلطة اغلاق محطات توليد الكهرباء	٥١١
٢٢٥	حصول السلطة على الموافقة الثانوية	٥١٢
٢٢٦	صلاحية السلطة في استعمال خطوط النقل الرئيسية بالاتفاق .	٥١٢
٢٢٧	صلاحية السلطة في شراء الطاقة الكهربائية الفائضة .	٥١٢
٢٢٨	٢٢٩	
٢٢٩	٢٣٠	
٢٣٠	٢٣١	
٢٣١	٢٣٢	
٢٣٢	٢٣٣	
٢٣٣	٢٣٤	
٢٣٤	٢٣٥	
٢٣٥	٢٣٦	
٢٣٦	٢٣٧	

الفصل الرابع - تنظيم التوزيع

٢٣٧	توسيع مناطق التزويد وتحويل المشاريع	٥١٢
٢٣٨	شروط تحويل وانتقال ملكية المشروع التابع لسلطة محلية .	٥١٤
٢٣٩	شروط تحويل ونقل ملكية المشروع التابع لشركة .	٥١٤
٢٤٠	شروط تحويل ونقل المشروع التابع لجمعية تعاونية .	٥١٦
٢٤١	الامتيازات	٥١٦
٢٤٢	تعرفة الطاقة الكهربائية ورسوم الخدمات التي تقدمها السلطة للمستهلكين .	٥١٧
٢٤٣	أثمان الطاقة الكهربائية التي تزودها اصحاب المشاريع	٥١٧

رقم المادة	عنوان المادة	رقم الصفحة
<u>الفصل الخامس - المالية والحسابات والتقرير السنوي .</u>		
٣٧	صندوق الكهرباء .	٥١٧
٣٨	صلاحية اقتراض المال	٥١٧
٣٩	استئثار الاموال الفائضة	٥١٨
٤٠	صلاحية السلطة في اصدار السندات	٥١٨
٤١	كيفية حساب - ودفع التعويض	٥١٩
٤٢	كفالة الحكومة للترويض - التي تأخذها السلطة	٥١٩
٤٣	اقرار تقديرات راس المال والارادات	٥٢٠
٤٤	الحسابات والتدقيق	٥٢٠
٤٥	التقرير السنوي والحسابات	٥٢١
<u>الفصل السادس - انتقال الموظفين المستخدمين</u>		
٤٦	انتقال الموظفين والمستخدمين	٥٢١
٤٧	التعويض عن تغيير شروط الخدمة	٥٢٢
<u>الفصل السابع - احكام متفرقة</u>		
٤٨	الاعفاء من الضرائب والرسوم واية رسوم اخرى .	٥٢٣
٤٩	تشغيل اجهزة ضبط ومواصلات سلكية ولاسلكية من قبل السلطة	٥٢٣
٥٠	التزام اصحاب المشاريع بدفع رسوم معينة	٥٢٤
٥١	التحكيم	٥٢٤
٥٢	الانظمة	٥٢٥
٥٣	القواعد	٥٢٥
٥٤	تنفيذ القانون	٥٢٥

رقم المادة	عنوان المادة	الجدول رقم
	الجدول الملحق بالقانون	
٥٢٦	استهلاك محطات توليد الكهرباء او	١
٥٢٦	الشارع	١
٥٢٨	الملحق	٢
٥٢٩	تكلفة الطاقة الكهربائية في المحطات	٣
٥٣٠	المختارة .	٣
٥٣٠	تعديل كلفة الانتاج لمعامل حمل	٤
٥٣٠	الطاقة .	٤
٥٣١	الملحق	٥
٥٣٣	تعديل كلفة الانتاج بالنسبة لمعامل القوة	
٥٣٤	الملحق	
٥٣٥	تعديل كلفة الانتاج بالنسبة لمعامل القوة	
	الملحق	
	الرسم والحسميات المتعلقة بنقل	
	المستخدم في تزويد الطاقة الكهربائية	
	بالجسلة لاصحاب المشاريع	
	الآخرين	
	الملحق	
	مناطق التزويد الموسعة	
	الفهرس	

- ٤ -

السيد الرئيس :

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ قانون الزراعة
العام ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون

الاسباب الموجبه

لقانون الزراعة العام المؤقت

رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٦

وضع قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦٢ لتمكين
وزارة الزراعة من القيام بالتزاماتها في تطوير القطاع
الزراعي ولا يقضح السند القانوني لاعمال التحسين التي
تضطلع بها اجهزتها المختلفة .

وقد وجد بعد مضي حوالي ثلاث سنوات على
العمل بموجب القانون اعلاؤه بالنسبة للتطور في

التخطيط والتنسيق فان الحاجة تدعو الى اعادة النظر
في القانون المذكور للاسباب التالية : -
(١) تأمين المرونة الكافية لتمكين القانون من أن يبقى
السند الرسمي لعمليات التنمية المتسارعة .

(٢) حذف بعض الفقرات والمواد التي وجد انها
محللة وامكن الاستعاضة عنها بنصوص اعم .

(٣) ادخال مواد من شأنها ان تخول وزارة الزراعة
مواكبة التطور المتوقع في تقديم المشورة الفنية
والخدمات الزراعية .

(٤) التركيز على أن يكون القانون شاملا لاهداف
وغايات التنمية الاقتصادية في البلد وان يعطى
وزارة الزراعة الصلاحية بالقيام بدورها في
هذه التنمية .

(٥) جعل وزارة الزراعة يوضع قانوني يخولها ان
تكون مواكبة ومشرفة على التطور الزراعي
في البلد ويمكنها من توحيد وتنسيق الجهود
للهيئات المختلفة التي تخدم في هذا القطاع .

قانون مؤقت رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٦

قانون الزراعة العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تتولى وزارة الزراعة وضع السياسة الزراعية الامامية للمملكة بالتعاون مع كافة الدوائر والمؤسسات
الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة وتعمل على تطبيقها بالوسائل التي تراها مناسبة لتحقيق
الاهداف الموضوعة وتنسيق برنامج العمل اللازم .

المادة ٣ - تقوم وزارة الزراعة بالاشراف على كافة النشاطات والاعمال الزراعية وتنظيمها وتطويرها ومراقبتها
بمقتضى رفع مستوى الزراعة الأردنية وزيادة الدخل القومي من القطاع الزراعي ويدخل ضمن
ذلك ما يلي :

أ - الابحاث العلمية الزراعية وخاصة التطبيقية منها .

قانون الزراعة العام

- ب - تقديم الخدمات والإرشادات الزراعية إلى المزارعين في كافة حقول الزراعة ونشر الثقافة الزراعية بينهم .
- ج - إنتاج الفراس والشتول والبذور والحيوانات والطيور والسمك من الأنواع المحسنة .
- د - مكافحة الجراد ومقاومة الآفات الزراعية وأعمال الحجر الزراعي .
- هـ - تنمية ووقاية الثروة الحيوانية وتنظيم الأمور المتعلقة بها ومنتجاتها وأعمال الحجر الصحي البيطري .
- و - تنمية الأحياء المائية والطيور والحيوانات البرية والحفاظ عليها وتنظيم صيدها .
- ز - وقاية التربة من الانجراف وصيانتها وحفظ المياه .
- ح - تنمية الثروة الحرجية وصيانة أراضي الحراج والعمل على تنظيم المناطق الحرجية .
- ط - حماية وتنمية المراعي الطبيعية وتنظيم الرعي بها .
- ي - تحديد استغلال الأراضي الزراعية وفقاً لطبيعتها وقدرتها الإنتاجية وسياسة الإنتاج الزراعي .
- ك - حماية الإنتاج الزراعي والحيواني من المنافسة الأجنبية والعمل مع الدوائر ذات العلاقة على تطوير وتشجيع الصناعات الزراعية .
- ل - تنظيم أسس التعامل في مواد الإنتاج الزراعي والحيواني كالأسمدة والبذور والعلاجات والفراس والأعلاف والآلات الزراعية وغير ذلك وتحديد أسعارها حيثما اقتضى ذلك .
- م - التعاون مع الدوائر المختصة في تنظيم وتطوير عمليات تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية والمستوردة .

- المادة ٤ - لو أن الزراعة أن يبنى الأجهزة الفنية والإدارية اللازمة لتنفيذ أهداف هذا القانون وأن يعمل على توفير الوسائل الضرورية لقيام هذه الأجهزة بعملها كاملاً .
- المادة ٥ - لمجلس الوزراء - بناءً على تنسيب من وزير الزراعة أن يصدر الأنظمة الضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون وتحقيق غاياته بمسأ في ذلك تعيين الرسوم المستوفاة مقابل الخدمات الزراعية والغرامات والعقوبات المترتبة على مخالفة هذا القانون .
- المادة ٦ - يحق لوزير الزراعة أن يحدد أسعار بيع المنتجات الزراعية والحيوانية في محطات ومراكز وزارة الزراعة .
- المادة ٧ - يلغى هذا القانون قانون الزراعة العام رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢ والقانون المعدل لقانون الزراعة العام رقم (١٩) لسنة ١٩٦٤ على أن تبقى جميع الأنظمة الصادرة بموجبها سارية المفعول إلى أن تستبدل بأنظمة جديدة تصدر بمقتضى هذا القانون .
- المادة ٨ - رئيس الوزراء ووزير الزراعة مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

(٥)

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون صندوق قروض البلديات والقرى ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون

هـ - وفيما يلي نص المشروع كما وافق عليه المجلس مادة مائة بمجموعه وبالصيغة التي سبغ فيها إلى مجلس الأعيان المؤرخ ١٠

مجلس النواب		١٩٦٧ لسنة
مجلس النواب		١٩٦٧ لسنة
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) المؤرخ في ٣ / ٢ / ١٩٦٨ البند (هـ)		
المادة (١١)	المادة (١١)	المادة (١١)
يلغى ما جاء في المادة (١١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -	تحدد شروط تعيين موظفي الصندوق والإشراف عليهم وعزلهم واختصاصاتهم وإجازاتهم ومكافآتهم ومكافآتهم وصندوق ادخارهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بنظام يقره المجلس بموافقة مجلس الوزراء .	تحدد شروط تعيين موظفي الصندوق والإشراف عليهم وعزلهم واختصاصاتهم وإجازاتهم ومكافآتهم ومكافآتهم وصندوق ادخارهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بنظام يقره المجلس بموافقة مجلس الوزراء .
المادة (١٢)	المادة (١٢)	المادة (١٢)
يلغى ما جاء في المادة (١٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -	١ - يتحقق جميع موظفي صندوق قروض البلديات (مجلس الاعمار والاصلاح الريفي) (مؤسسة الأراضي الزراعية) الصنفين وغير الصنفين بالصندوق على أن تكون خدماتهم فيه استمرارية لخدماتهم السابقة ، ويخضع الموظفون للصندوق خاضعين للقواعد التي يقرها قانون القواعد التي رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ أو أي تعديل يطرحه أو يشرع على عمل .	١ - يتحقق جميع الموظفين من صندوق قروض البلديات (مجلس الاعمار والاصلاح الريفي) (مؤسسة الأراضي الزراعية) إلى الصندوق وتكون خدماتهم فيه استمرارية لخدماتهم السابقة .
ب - يتحمل الصندوق النفقة (أ) من هذه المادة .		

١٠
١١
١٢

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) المؤرخ
في ١٩٦٨/٢/٣

المادة	المادة
١ - يولى الصندوق حسم عائدات التقاعد من رواتب موظفي وورديها الى صندوق الخيرية.	١ - يولى الصندوق حسم عائدات التقاعد من رواتب موظفي وورديها الى صندوق الخيرية.
٢ - تكون الخيرية بوزارة الخيرية الى مستحقها وفقا لقانون التقاعد.	٢ - تكون الخيرية بوزارة الخيرية الى مستحقها وفقا لقانون التقاعد.
٣ - يلقى ما جاء في المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي:	٣ - يلقى ما جاء في المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي:
تحدد علاوات المجلس بقرار من حيث لا يزيد مجموع ما يتقاضاه المصور من ثلاثمائة دينار في السنة.	تحدد علاوات المجلس بقرار من حيث لا يزيد مجموع ما يتقاضاه المصور من ثلاثمائة دينار في السنة.
تعمل المادة (١٧) من القانون الاصلي بأضافة العبارة التالية التي مباشرة بعد عبارة المدير العام الواردة فيها.	تعمل المادة (١٧) من القانون الاصلي بأضافة العبارة التالية التي مباشرة بعد عبارة المدير العام الواردة فيها.
(مرتبة في الشهر على الاقل).	(مرتبة في الشهر على الاقل).
يضاف الى القانون الاصلي المادة الجديدة التالية برقم (٢٤) :-	يضاف الى القانون الاصلي المادة الجديدة التالية برقم (٢٤) :-
المادة (٢٤)	المادة (٢٤)
يعفى الصندوق من رسوم الطابع والرسوم والقرائن المالية المباشرة وغير المباشرة المضافة لجميع دوائر الحكومة والبلديات والقرى التجارية والصناعية والمؤسسات العامة الاخرى التي تشرع عليها الحكومة من اي نوع كانت.	يعفى الصندوق من رسوم الطابع والرسوم والقرائن المالية المباشرة وغير المباشرة المضافة لجميع دوائر الحكومة والبلديات والقرى التجارية والصناعية والمؤسسات العامة الاخرى التي تشرع عليها الحكومة من اي نوع كانت.
يعاد رقم المادة (٢٤) من القانون الاصلي برقم (٢٥).	يعاد رقم المادة (٢٤) من القانون الاصلي برقم (٢٥).
١ - يسمي هذا القانون وقانون صندوق قروض البلديات والقرى رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	١ - يسمي هذا القانون وقانون صندوق قروض البلديات والقرى رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
٢ - يلقى ما جاء في المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-	٢ - يلقى ما جاء في المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة (١١)	المادة (١١)
تحدد شروط تعيين موظفي الصندوق والاشراف عليهم وحملهم واختصاصاتهم واجازاتهم ومكافاتهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بنظام يضعه المجلس بموافقة مجلس الوزراء.	تحدد شروط تعيين موظفي الصندوق والاشراف عليهم وحملهم واختصاصاتهم واجازاتهم ومكافاتهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بنظام يضعه المجلس بموافقة مجلس الوزراء.

الاسباب الموجبة

- ١ - بناء على تنسيب كل من صاحبي المعالي وزير المالية والادخالية للشئون البلدية والقروية والاسباب التالية : ان عدد الموظفين الذين يشملهم هذا المشروع ولهم خدمة سابقة في الصندوق هو ستة موظفين فقط .
- ٢ - وبناء على تنسيب كل من صاحبي المعالي وزير المالية والادخالية للشئون البلدية والقروية والاسباب التالية : ان معظم المؤسسات الحكومية كالبليات والافراض الزراعي والاقواف وساطة المصادر الطبيعية مشوبة بقانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ ، علما بان المؤسستين الاخيرتين صدر قانون الاولى منها بتاريخ ١٩٦٦/٦/٥ وذا اثر رجعي من ١٩٥٩/٥/١ والثانية صدر قانونها بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٦ .
- ٣ - ان عدد الموظفين في اي مؤسسة من المؤسسات المذكورة يزيد كثيرا عن عدد موظفي الصندوق المشمولين بهذا المشروع .
- ٤ - لتد نال معظم موظفي المؤسسات الحكومية حقوقهم التقاعدية ، ولا خوف من ان تتقدم بعض المؤسسات كالمسكك الحديدية ومؤسسة الروافد والبنك المركزي يمثل هذا الطلب ، لان للاولى نظاما خاصا بموظفيها وضعت لجنة تسيير الخط الحديد الحجازي والثانية است لغاية محدودة تنتهي بنهايتها ، واما البنك المركزي فيتمتع موظفوه بامتيازات خاصة .
- ٥ - ان خزينة الدولة لن تتكبد نفقات اضافية ، سيما وان الصندوق سيقوم بتأدية العائدات التقاعدية عن المسددة السابقة وسيستمر في حسم هذه العائدات وتوريدها للخزينة بشكل منتظم .

وضع مشروع التعديل ليضمن لموظفي صندوق اقراض البلديات الحقوق التقاعدية .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون صندوق قروض البلديات والقرى

- ١ - يسمي هذا القانون وقانون صندوق قروض البلديات والقرى المعدل لسنة ١٩٦٧ « ويقرأ مع القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - يلقى ما جاء في المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة (١١)

تحدد شروط تعيين موظفي الصندوق والاشراف عليهم وحملهم واختصاصاتهم واجازاتهم ومكافاتهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بنظام يضعه المجلس بموافقة مجلس الوزراء .

مكتبة مجلس النواب

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة (١٢)

أ - يلتحق جميع موظفي صندوق قروض البلبسات (مجلس الاعمار) والاصلاح الريفي (مؤسسة الاقراض الزراعي) المصنفين وغير المصنفين بالصندوق على ان تكون خدماتهم فيه استمرارا لخدماتهم السابقة ، ويعتبر الموظفون المصنفون خاضعين للتقاعد بموجب قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ او اي تعديل يطرأ عليه او تشريع يحل محله .

ب - يتحمل الصندوق العائدات التقاعدية عن خدمات الموظفين المصنفين السابقة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج - يتولى الصندوق حسم عائدات التقاعد من رواتب موظفيه وتوريدها الى صندوق الخزينة .

د - تكون الخزينة ملزمة بدفع رواتب التقاعد الى مستحقيها وفقا لقانون التقاعد .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة (١٣)

تحدد علاوات المجلس بقرار منه بحيث لا يزيد مجموع ما يتقاضاه العضو عن ثلاثماية دينار في السنة .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية اليها مباشرة بعد عبارة المسير العام الواردة فيها :

(مرتين في الشهر على الاقل) .

المادة ٦ - يضاف الى القانون الاصيل المادة الجديدة التالية برقم (٢٤) : -

المادة (٢٤)

يعنى الصندوق من رسوم الطوابع والرسوم والضرائب المالية المباشرة وغير المباشرة العائدة لجميع دوائر الحكومة والخزينة والبلديات والفرع التجارية والصناعية والمؤسسات العامة الاخرى التي تشرف عليها الحكومة من اي نوع كانت .

المادة ٧ - يعاد ترقيم المادة (٢٤) من القانون الاصيل برقم (٢٥) .

السيد الرئيس :

هل موافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

- ١ -

السيد الرئيس :

هل موافق المجلس على الاصرار على قبول القانون المؤقت رقم ٦ لسنة ٦٧ بالشكل الذي سبق ان وافق عليه ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيجاد فيها مرة اخرى الى مجلس الاعيان الموقر » .

الاسباب الموجبة

اقتضت المصلحة العامة تزويد المزارعين من غير اعضاء الجمعيات التعاونية بالقروض الموسمية ، ولما كانت انظمة مؤسسة الاقراض الزراعي لا تساعد على اصدار مثل هذه القروض الموسمية وذلك بالنسبة لتخصص الاتحاد التعاوني بذلك ، ولما كانت المادة (٢٥) من قانون التعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ بنصها الحالي لا تسمح باصدار هذه القروض للافراد والهيئات من غير اعضائها ، فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون لتعديل المادة المشار اليها بشكل يساعد على تحقيق المصلحة العامة .

(ج)

السيد المقرر :

قرار رقم (١١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٨/٢/٣ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والعلوية السادة المقرر - سليمان القضاة ، سابع العكشه ، مصباح الكاظمي ، رزق البطانية ، اميل الغوري ، وعي الدين الحسيني .

ونظرت في القوانين التالية ، وقررت ما يلي . -
١ . القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون جمعيات التعاون ، قررت اللجنة توصية المجلس الكريم بالاصرار على قرار المجلس السابق والمتضمن الموافقة على القانون كما ورد من الحكومة وذلك كي تتاح الفرصة امام الجمعيات التعاونية ان توسع مجال نشاطاتها وان تقدم المساعدات لمواطني آخرين خلاف المتسبين اليها من بين المواطنين العاملين في الزراعة ، وترى اللجنة في هذا التوسع انه يزيد في نشاط جمعيات التعاون ويزيد في الاهمال عليها .

٢ . القانون المؤقت رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون حكام الصلح قررت اللجنة توصية المجلس الكريم بتأييد ما جاء بقرار مجلس الاعيان الذي يقضي برد القانون .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

(اللجنة القانونية)

السيد الرئيس :

هل لأحد ملاحظة ؟

« لا أحد »

هكذا في الأصل

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون جمعيات التعاون

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون جمعيات التعاون لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٢٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي /
المادة ٢٥ - التعامل مع الغير

يجوز أن تتناول أعمال الجمعيات التعاونية مصالح الأفراد أو الهيئات من غير أعضائها وفي الحدود التي يضعها نظام الجمعية الداخلي لخدمة مصلحة الجمعية التعاونية والمصالح العامة.

- ٢ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٩٧ لسنة ٦٦ قانون معدل لقانون محاكم الصلح ، قرر مجلس الاعيان رفضه فهل يوافق المجلس على رفضه ايضا ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص القانون كما رفضه المجلس وبالصفة التي سيعاد فيها مرفوضاً الى مجلس الاعيان الموقر .

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون محاكم الصلح

ان قانون محاكم الصلح رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢ قد عدل بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٠ قد انط

بقضاة الصلح النظر في الجنيح التي لا تتجاوز اقصى العقوبة فيها السجن مدة سنتين علدا الجنيح المينة في الباب الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجنيح الاخرى التي ورد نص خاص بان تنظر فيها محكمة اخرى غير محاكم الصلح .

على ضوء اعمال المحاكم السابقة تبين انه لا ضير من ان يخول قضاة الصلح صلاحية رؤية دعاوى الجنيح في القضايا الجزائية وذلك تخفيفا على محاكم بداية الجراء ولان الاصول المتبعة لدى قضاة الصلح يسر من تلك التي تتبع امام محاكم البداية .

هنا ، فضلا عن ان الحد الاقصى للعقوبة الجنحية هو الحبس لمدة ثلاث سنوات وعلى ذلك فليس في هذا التعديل اي تغيير هام للمبادئ النافذة الآن .

قانون مؤقت رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون محاكم الصلح

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون محاكم الصلح لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الخامسة من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

٥ - لقضاة الصلح النظر في جميع الجنيح والمخالفات ما عدا التي ورد نص خاص على ان تنظر فيها محكمة اخرى غير محكمة الصلح .

المادة ٣ - تستمر محكمة البداية في النظر في القضايا الجنحية المحالة اليها قبل تاريخ نفاذ احكام هذا القانون .

(٥)

السيد المقرر :

قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٨/٢/٣ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المصلح وحضور اصحاب المحامي والمطوفة السادة المقرر سلمان القضاء ، سانيا العكشه ، مصباح الكاظمي ، رزق البطاينة ، اميل الغوري . وعي الدين الحسيني .

ونظرت في القانونين التاليين وقررت ما يلي بشأنهما . -

١ (القانون المؤقت رقم (٩١) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر قررت اللجنة توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي . -

أ . إلغاء المادتين الرابعة والخامسة منه لان اللجنة ترى عدم الحاجة لوضع هاتين المادتين ما دام ان سلطة الترخيص هي التي تمنح الرخص وتعرف الاشخاص المرخصين .

ب . اضافة عبارة (من الناجز) بعد عبارة (شراء السلاح) الواردة في البطر الخامس من المادة (٣) .

٢ (القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري قررت اللجنة قبوله . كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل التالي عليه وهو . -

في المادة الاولى تشطب عبارة (١/٥/١٩٦٧) وتستبدل بعبارة (نشره في الجريدة الرسمية) وذلك محافظة على الحقوق المكتسبة التي استحققت لاصحابها قبل صدور هذا القانون .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

هل لأحد ملاحظة ؟

(لا أحد)

- ١ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٩١ لسنة ٦٦ قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر ، هل يوافق المجلس عليه كما عدلته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعة وبالصفة التي سبترفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر .

هكذا حله الأصل

انظر قرار اللجنة الثانوية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٦٨/٢/٣ البند (١)

مجلس النواب الجمعية العامة	مجلس النواب
المادة (١٢) - استعاض عن عبارة (وزير الدفاع) بأيا وردت في القانون الأصلي وتعديلاته بعبارة (وزير الداخلية).	المادة (٣) من القانون الأصلي حسب استجابت بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٦ بطلب ما جاء بعد عبارة (الدفاع عن النفس) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : - « شريطة أن يحصل الشخص الذي يرغب في اقتناء السلاح على رخصة مسبقة من وزير الداخلية أو من ينييه وذلك قبل شراء السلاح ، وعلى التاجر البائع أن يسجل رقم الرخصة وأسم الشاري في سجلاته » .
المادة (١٨) - تعدل المادة (٤) من القانون الأصلي حسبما عجلت بالقانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٤ بأثناء الفقرة (٦) منها .	تعدل المادة الثانية للقانون الأصلي تحت رقم (٤) مكررة : - المادة (٤) مكررة : يحظر حمل الأسلحة النارية ولو كانت مخصصة في الحالات التالية : - أ - داخل الأماكن والمجالات العامة . ب - أثناء الاحتفالات الرسمية والفعالات العامة والمؤتمرات ومراكب الجوارات أو أي اجتماع آخر يزيد عدد الحاضرين فيه عن عشرة أشخاص .
المادة (٣) - فصل الجميع الأهالي في المملكة أن يحفظوا في منازلهم وأماكن إقامتهم بالبنادق والمسدسات الآتية لاستعمالها بالقرار الضروري للدفاع عن النفس شريطة أن يعلم صاحب السلاح خلال أسبوع من تاريخ حصوله على السلاح بطلب لوزير الداخلية أو من ينييه عنه للحصول له بذلك وفي حالة رفض الطلب يتوجب بيان الأسباب .	فصل الجميع الأهالي في المملكة أن يحفظوا في منازلهم وأماكن إقامتهم بالبنادق والمسدسات الآتية لاستعمالها بالقرار الضروري للدفاع عن النفس شريطة أن يعلم صاحب السلاح خلال أسبوع من تاريخ حصوله على السلاح بطلب لوزير الداخلية أو من ينييه عنه للحصول له بذلك وفي حالة رفض الطلب يتوجب بيان الأسباب .
فصل الفقرة (٦) من المادة (٤) : - ٦ - أي شخص يحمل ترخيصاً قانونياً .	فصل الفقرة (٦) من المادة (٤) : - ٦ - أي شخص يحمل ترخيصاً قانونياً .
المادة المعمول بها الآن	ليس لها أصل بالقانون الأصلي

ملحوظات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم (٩١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الأسلحة النارية والدخائر

الأسباب الموجبة

حيث ان سلطات الامن المختصة نسبت تعديل القانون الأصلي لأكال النواقص فيه بصورة تتلائم مع حالة الامن العام في المملكة في الوقت الحاضر ، فقد وضع هذا التعديل .

قانون مؤقت رقم (٩١) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون الأسلحة النارية والدخائر

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الأسلحة النارية والدخائر لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستعاض عن عبارة (وزير الدفاع) ايما وردت في القانون الأصلي وتعديلاته بعبارة (وزير الداخلية) .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي حسبما استبدلت بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٦ بشطب ما جاء بعد عبارة (للدفاع عن النفس) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

« وشريطة ان يحصل الشخص الذي يرغب في اقتناء السلاح على رخصة مسبقة من وزير الداخلية أو من ينييه وذلك قبل شراء السلاح من التاجر ، وعلى التاجر البائع ان يسجل رقم الرخصة واسم الشاري في سجلاته » .

هكذا تم تعديل

النسبة المئوية :

القانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٧ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري . حل يوافق

الجلس عليه كما عدله اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر :

أبدي هذا التماس لحفظ حقوق الضباط الذين شغلهم القانون قبل التعديل .
(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة بجموعه وبالجمعية التي يرفع فيها إلى مجلس الأحيان المؤقت) .

ملحوظة مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التقاعد العسكري

إجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٦٨/٢/٣ البند (٢)	<p>تعديل المادة (٢٦) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة الجديدة التالية إليها كفقرة (ب) واعتبار الفقرة (ب) الواردة فيما تفرقة (ج) .</p> <p>ب - فيما عدا إيقاف راتب التقاعد لا تسري أحكام الفقرة السابقة على ضباط التعزيز المتقاعدين الذين يعادون إلى الخدمة بسبب إعلان حالة الطوارئ إذا قصبت مدة خدمتهم عن ستة أشهر متوالية على أن تصرف لهم عند انتهاء خدمتهم مكافأة تعادل ٢٠٪ من رواتبهم التقاعدية الشهريّة مع العلاوات عن المدة التي قضوها في تلك الخدمة .</p>	<p>ليس على أصل القانون الأصلي .</p>

الأسباب الموجبة

ان الأسباب الموجبة لهذا التعديل :-

١ - ان إعادة احالة ضباط التعزيز على التقاعد رغم قصر المدة التي امضوها في الخدمة يكلف الخزينة اموالا كبيرة لانهم يستفيدون من امتيازات قانونية مثل اعتبار مدة الفواصل التي مرت منذ تاريخ احالتهم على التقاعد لأول مرة الى حين اعادتهم مجددا - خـلـمـة مقبولة للتقاعد - وكذلك إعادة حساب رواتبهم التقاعدية الجديدة استنادا الى قانون التقاعد المعمول به حاليا وفيه امتياز عن القوانين السابقة .

٢ - ان تحديد مدة ستة اشهر ليتسنى هؤلاء الضباط الحصول على الامتيازات التناوبية المنو عنها اعلاه هي مدة معقولة اما اذا كانت مدة خدمتهم الجديدة اياما او اسابيع قليلة فإن دفع مكافأة لهم عنها امر عادل ومنطقي .

قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

~~~~~

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٦٧ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي ومسا طراً عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة ( ٢٦ ) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة الجديدة التالية إليها كفقرة ( ب ) الواردة فيها فقرة ( ج ) .

ب - فيما عدا إيقاف راتب التقاعد لا تسري أحكام الفقرة السابقة على ضباط التعزيز المتقاعدين الذين يعادون إلى الخدمة بسبب إعلان حالة الطوارئ إذا قصبت مدة خدمتهم عن ستة أشهر متوالية على أن تصرف لهم عند انتهاء خدمتهم مكافأة تعادل ٢٠٪ من رواتبهم التقاعدية الشهرية مع العلاوات عن المدة التي قضوها في تلك الخدمة .

هكذا من الأصل

( ٨ )

السيد المتر:

## قرار رقم (١٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٨/٢/٧ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والعطوفة السادة - المقرر سلمان القضاء ، مصباح الكاظمي - رزق البطاينة ، اميل الغوري : سابع العكشه ، ومحي الدين الحسيني . ونظرت بالقوانين التالية وبعد دراستها قررت ما يلي .

( ١ ) القانون المؤقت رقم ٤٧ لسنة ٦٦ قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عليه :-

أ - المادة الثامنة تعدل كما يلي .

٨ - أ - يتولى ادارة شؤون المؤسسة مجلس ادارة مؤلف من اثني عشر عضواً على النحو التالي :-

١ - اربعة اعضاء حكوميين يعينون بقرار من مجلس الوزراء بتسليم من الوزير المختص ، يمثلون وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد الوطني مديرية التسويق الزراعي والاتحاد التعاون المركزي .

٢ - ثمانية اعضاء يمثلون حملة الاسهم من القطاع الخاص ، خمسة منهم يمثلون .... الى آخر المادة الواردة من الحكومة .

وتبقى الفقره - ب - كما وردت في الحكومة .

ب - المادة التاسعة - يستعاض عن عبارة ( مدة كل منها ستين ) بعبارة ( مدة كل منها لا تزيد عن اربع سنوات ) الواردة في السطر الرابع من المادة ( ٩ ) .

ج - تعدل الفقرة - أ - من المادة العاشرة بالشكل التالي .

أ - يعين للمؤسسة مدير عام بقرار من الوزير من بين شخصين من ذوي الكفاءة والمقدرة ينسبهما المجلس .

٥ ( القانون المؤقت رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٦ قانون تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة مع اضافة عبارة ( بتسليم من الدائرة المختصة ) الى آخر كل من تعريف ( المنتجات الزراعية ) وتعريف ( المنتجات الحيوانية ) الواردة في المادة الثانية .

٣ ( القانون المؤقت رقم ( ٨٣ ) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون التسميم ضمن مناطق البلديات ، قررت اللجنة توصية المجلس الكريم برفضه لان ما جاء في فقره الاصلية من القانون المعمول به يكفي لهذا الغرض . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

- ١ -

السيد وزير المواصلات :

عطوفة الرئيس

نرجو تأجيل البحث بهذا القانون الى جلسة مقبله حتى يتسنى لوزير الاقتصاد دراسته .

السيد الرئيس :

اتخذت اللجنة قراراً بشأنه والتي .

السيد وزير الاقتصاد الوطني :

موضوع التناسب بين المزارعين المنتجين والمصدرين وممثلي الدوائر ، هذا التعديل لم يعط لنا المجال الكافي لمناقشته .

السيد المقرر :

زادت اللجنة ثلاثة اعضاء واحد للحكومة وواحد للمنتجين ، صار عدد اعضاء مجلس الادارة اثني عشر ، هذا هو التغيير الاساسي في الموضوع .

السيد وزير الاقتصاد الوطني :

نريد ان نعيد النظر فيه ، اما التغييرات الاخرى ، فليس لنا اعتراض عليها ، الزيادة للمزارعين والمصدرين ودوائر الحكومة .

السيد المفلح نائب عمان :

سأبسط القضية ، كان مجلس الادارة مؤلفاً من تسعة اعضاء ، ثلاثة حكوميين وستة من القطاع الخاص والمنتجين وتجار الكسبيون رأيت اللجنة ان يكبر هذا المجلس ويرفع الى اثني عشر ، فروعيت النسبة بأن اضيف واحد للحكومة ، ثلث الى اثنين .

هذا متوفر في التعديل الموضوع ، اربعة من الحكومة وثمانية من القطاع الخاص وهكذا فان النسبة التي طلبها معالي الوزير قد تحققت .

السيد وزير الاقتصاد الوطني :

ياسيدي لا مانع لدينا .

السيد الرئيس :

هل لأحد ملاحظات اخرى .

( لا أحد )

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على التعديلات التي اقترحتها اللجنة ؟

الجميع :

موافقون .

السيد الرئيس :

اذن هل موافق المجلس على القانون المؤقت رقم ٤٧ لسنة ٦٦ قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية بالشكل الذي عدته اللجنة ؟

الجميع :

موافقون .

( وفقاً يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سبرغ فيها الى مجلس الاعيان الموقر )

هكذا في الأصل



## الاسباب الموجبة

## لقانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية

بسبب أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ، ونظرا لان تسويق الخضار والفواكه التي تشكل جزءا كبيرا من الانتاج الزراعي والتي تكون مادة تصدير رئيسية من صادرات المملكة لا يعتمد حتى الآن على اسس واضحة ومدروسة تضمن تنظيم هذا التسويق بالشكل الذي تقتضيه مصلحة منتجي هذه المواد بشكل خاص والذي تتطلبه دواعي المصلحة العامة من ناحية عامة ، لذلك كله وحرصا من الحكومة على تلافي جميع هذه الثغرات فقد وضعت قانون ( مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية ) كي تتولى هذه المؤسسة تنظيم تسويق منتجات الخضار والفواكه تنظيما سليما دقيقا يحافظ على مستوى اسعارها ويحفظ للاردن اسواقه لهذه المواد ويحقق بالتالي الكسب والربح لمنتجها وتجارها ويعود بالنفع والخير على الاقتصاد الوطني .

قانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٨

## قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

|                        |                                                                                                                                    |
|------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الوزير                 | وزير الاقتصاد الوطني .                                                                                                             |
| المؤسسة                | مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية المشكلة بمقتضى هذا القانون .                                                                         |
| المنتجات               | جميع الحاصلات الزراعية من حبوب وخضار وفواكه وثمار وازهار وغيرها .                                                                  |
| المنتجون               | المزارعون ملاكاً او مستأجرين .                                                                                                     |
| تجار الحاصلات الزراعية | الاشخاص الذين يتعاملون وفق الانظمة المرعية لتصدير واستيراد الخضار والفواكه والثمار بها ، بما في ذلك الوسطاء بين المنتجين والتجار . |
| المجلس                 | مجلس الإدارة المعين او المنتخب بموجب احكام هذا القانون .                                                                           |

المادة ٣ - أ - تؤسس في المملكة بموجب هذا القانون مؤسسة تمارس جميع الصلاحيات المنصوص عليها فيه وفي الانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - تعتبر المؤسسة شخصا اعتباريا يتمتع باستقلال مالي واداري .

ج - تتمتع المؤسسة بكافة الحقوق ولها حق التصرف في نطاق هذا القانون بالشكل الذي تراه ضروريا لتنفيذ غاياتها .

المادة ٤ - مركز المؤسسة مدينة عمان ويجوز احداث فروع او وكالات لها في اي مكان في المملكة او خارجها .

المادة ٥ - تسري احكام قانون الشركات النافذ المفعول والانظمة الصادرة بمقتضاه على المؤسسة بالقدر الذي لا يتعارض مع احكام قانونها ومع الانظمة التي تصدر بموجبها .

## غايات المؤسسة واهدافها

المادة ٦ - أ - تهدف المؤسسة الى تحقيق الغايات التالية :-

١ - تصدير المنتجات الزراعية وتنشيط عمليات التسويق الخارجية لتلك المنتجات باستعمال الاساليب الفنية الحديثة في التصنيف والتعبئة والنقل والتسويق والترويج للمنتجات الزراعية الاردنية في الاسواق التي تباع فيها وإيجاد اسواق جديدة لها .

٢ - الاتجار بالمنتجات الزراعية من الخضار والفواكه مباشرة او بطريقة غير مباشرة ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير حصر تصدير واستيراد صنف او اكثر من تلك المنتجات بالمؤسسة .

٣ - تشجيع الصناعات المتعلقة بتحويل المنتجات الزراعية وتوضيها والاتجار بها في الداخل والخارج والمشاركة بها .

٤ - ممارسة جميع الاعمال التجارية والمالية والصناعية التي ترتبط باهداف المؤسسة او التي قد تساعد على تحقيقها .

ب - يحق للمؤسسة في سبيل تحقيق وتنفيذ الغايات المبينة في الفقرة السابقة ممارسة الصلاحيات التالية :-

١ - انشاء واستئجار وامتلاك مراكز الاستلام والتوضيب الفنية ومستودعات التبريد واستيراد الآلات والمواد اللازمة لها داخل المملكة وخارجها .

٢ - امتلاك او استئجار او تبادل او تأجير اية اموال منقولة او غير منقولة او اية حقوق تربي للمؤسسة انها لازمة لغايات اعمالها .

٣ - اقتراض الاموال او الحصول عليها بالطريقة التي تراها المؤسسة مناسبة .

هكذا في الأصل

٤ - المشاركة أو المساهمة في أية مؤسسة أخرى تنفق غاياتها جميعها مع غايات هذه المؤسسة أو تقوم بأي عمل يمكن أن يفيدها مباشرة أو غير مباشرة .

٥ - تزويد المنتجين بالسلفات التي تساعدهم في إنتاج محاصيلهم بالشروط والمحدد التي يراها المجلس مناسبة .

٦ - التعاون مع الجهات المختصة بالنسبة لاصناف الخضار والفواكه التي يستحسن تشجيع انتاجها وفقا لامكانيات ومتطلبات الاسواق .

المادة (٧) يتألف رأس مال المؤسسة الاسمي والمصرح به من ستائة ألف دينار مقسم الى ستائة الف سهم قيمة كل سهم دينار واحد ، وتوزع المساهمة بالمؤسسة على النحو التالي : -

١ - تساهم الحكومة بمبلغ مائتي ألف دينار تعادل مائتي ألف سهم على أن تدفع فوراً عند الاكتاب ٢٥٪ من قيمة مساهمتها والباقي حسباً يقرره المجلس .

٢ - مائتين وخمسين ألف سهم يطرحها مجلس الادارة الاول لاكتاب المنتجين ويخضع هذا الاكتاب للشروط التالية : -

أ - يسدد ١٠٪ من قيمة هذه الاسهم نقداً عند الاكتاب .

ب - يسدد باقي قيمة الاسهم في المواعيد والشروط التي يقررها المجلس .

٣ - مائة ألف سهم يطرحها المجلس الاول لاكتاب التجار وفق الشروط التالية : -

أ - يسدد ٢٥٪ من قيمة هذه الاسهم نقداً عند الاكتاب .

ب - يسدد باقي قيمة الاسهم في المواعيد والشروط التي يقررها المجلس على أن لا يتعدى تسديد كامل قيمتها السنة الواحدة .

٤ - خمسين ألف سهم تطرح لاكتاب المواطنين بنفس شروط الاكتاب المنصوص عليها بالفقرة السابقة .

( إذا لم يغط المنتجون وتجار الحاصلات الزراعية كامل الاسهم المطروحة لاكتابهم وفق الشروط المنصوص عليها بالفقرتين (٢ و ٣) من هذه المادة ، تصبح الاسهم تصرف المجلس لاعادة طرحها مجدداً بنفس النسب لنفس الفئات الثلاث السابقة ويطرح ما تبقى من الاسهم بعد ذلك دون تغطية لاكتاب الجمهور وفق الترتيب الذي يقرره المجلس .

المادة (٨) أ - يتولى ادارة شؤون المؤسسة مجلس ادارة مؤلف من اثني عشر عضواً على النحو التالي : -

١ - أربعة أعضاء حكوميين يعينون بقرار من مجلس الوزراء بتسليم من الوزير المختص يمثلون وزارة الزراعة ، وزارة الاقتصاد الوطني ، مديرية التسويق الزراعي والاتحاد التعاوني المركزي .

٢ - ثمانية أعضاء يمثلون حملة الاسهم من القطاع الخاص ، خمسة منهم يمثلون المنتجين وأثنان يمثلون تجار الحاصلات الزراعية وواحد يمثل المساهمين الآخرين ، ويشترط في عضو المجلس المنتخب أن يكون مالكا لمائة سهم على الأقل .

ب - رغماً عما ورد في البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة اذا كانت نتيجة الاكتاب بأسهم المنتجين والتجار والمواطنين غير متفقة مع النسب المقررة لكل منهم في الفقرات (٢ و ٣ و ٤) من المادة (٧) من هذا القانون يحق لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير تغيير نسبة تمثيل هذه الفئات الثلاث في المجلس بحيث يكون هذا التمثيل متناسباً على وجه التقريب مع حصة كل منها برأسمالها .

المادة (٩) يعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أول مجلس ادارة للمؤسسة لمدة سنتين على أن يراعى في ذلك قواعد التمثيل في المجلس المنصوص عليها بالمادة السابقة .

أما المجالس اللاحقة فتكون مدة كل منها لا تزيد عن اربع سنوات ويتم انتخاب الاعضاء الممثلين لاسهم القطاع الخاص وفق أحكام قانون الشركات ولا يسري تحديد مدة المجلس على الاعضاء من مندوبي الحكومة .

المادة (١٠) أ - يعين للمؤسسة مدير عام بقرار من الوزير من بين شخصين من ذوي الكفاءة والمقدرة ينسبهما المجلس .

ب - يعتبر المدير العام رئيساً لجهاز المؤسسة التنفيذي الذي يتكون من عدد من الموظفين الفنيين والاداريين حسباً تتطلبه حاجات العمل بها .

ج - يخول المدير العام بمقتضى تعليمات يضعها المجلس بموافقة الوزير جميع الصلاحيات اللازمة لادارة شؤونها على الوجه الاكمل ولتنفيذ غاياتها وفق الاهداف المتوخاه من تأسيسها .

المادة (١١) أ - يحدد الوزير شهرياً على الاقل ، بعد الاستئناس برأي المجلس وتبعاً للاعتبارات الموسمية المختلفة ، أسعار شراء المنتجات الزراعية المحصورة حق تصديرها واستيرادها بالمؤسسة بموجب احكام هذا القانون على أن لا يتجاوز الربح العادي للعائد للمؤسسة بما في ذلك ضريبة الدخل والاحتياطات وأية اقتطاعات أخرى ١٦٪ من القيمة الاسمية لرأس المال المدفوع . وعلى أن لا يقل هذا الربح بما فيه الضريبة والاحتياطات والاقتطاعات عن ٧٪ على أساس وحدة زمنية مدة كل منها خمس سنوات تبدأ الوحدة الاولى منها اعتباراً من مباشرة المؤسسة أعمال التصدير والاستيراد .

هكذا في الأصل

ب - يتوجب على المؤسسة شراء جميع المنتجات التي تعرض عليها من الاصناف المحصور تصديرها واستيرادها بها شريطة أن تكون هذه المنتجات قابلة للتصدير وتتفق مع الشروط والمواصفات المقررة بمقتضى الانظمة التي يضعها مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس .

ج - ١ - اذا ترتب على تحديد الاسعار حسبما تقرره الفقرة السابقة من هذه المادة اي ربح اضافي يزيد عن النسبة المحددة، يوزع هذا الربح على المنتجين بنسبة توريد كل منهم من المنتجات للمؤسسة اثناء سنتها المالية التي تحقق خلالها هذا الربح او يرصد في حساب خاص بقرار من المجلس وبموافقة الوزير لدخول صادرات المؤسسة في حالات تقلب الاسعار العالمية لاصناف صادراتها وغير ذلك من الظروف ولا يجوز التصرف بهذا الرصيد الا بقرار من المجلس شريطة موافقة الوزير على ذلك .

٢ - يقرر مجلس ادارة المؤسسة من وقت لآخر طريقة ومواعيد توزيع الربح الاضافي المنصوص عليه في البند ( ١ ) من هذه الفقرة بالشكل الذي يتناسب مع شؤون العمل بالمؤسسة ويتفق مع ظروفها المالية .

د - تبديء السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر تموز من كل سنة وتنتهي بنهاية شهر حزيران من السنة التي تليها اما السنة المالية الاولى للمؤسسة فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في آخر شهر حزيران من السنة التالية .

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

السيد الرئيس :

القانون مادة مادة وبمجموعه مع تعديلات  
اللجنة هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس  
مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى  
مجلس الاعيان الموقر .

## الاسباب الموجبة

## لقانون تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية

قانون مؤقت رقم (٨٨) لسنة ١٩٦٦

بما ان دائرة التسويق الزراعي اصبحت مرتبطة بوزير الاقتصاد الوطني ، وبما ان قانون الزراعة العام رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٦ لم يتناول ضمن احكامه المواد المتعلقة بالتسويق الزراعي حسبما كان عليه في قانون الزراعة الملغى رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٢ ، وبما ان من الضروري وضع التشريعات اللازمة لمعالجة قضايا تسويق المنتجات الزراعية ، فقد وضع هذا القانون .

قانون رقم (٨٨) لسنة ١٩٦٨

## قانون تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوزير - وزير الاقتصاد الوطني / التسويق الزراعي

الدائرة - دائرة التسويق الزراعي

هذا هو النص



المنتجات الزراعية جميع الخضار والثمار الطازجة منها والجافة والمحفوطة والمصنعة والمحاصيل الحقلية ومشتقاتها والاعلاف الخضراء والجافة والمصنعة والابصال والازهار والتبغ والسكر والشاي والارز والقهوة والبهارات أو أية مواد زراعية أخرى يعلن عنها الوزير بتنسيب من الدائرة المختصة .

المنتجات الحيوانية جميع المنتجات الحيوانية الطازجة والمحفوطة والمصنعة ومشتقاتها والاسماك والطيور الحية والمذبوحة والصوف والشعر والجلود والبيض وأية مواد حيوانية أخرى يعلن عنها الوزير بتنسيب من الدائرة المختصة .

المادة ٣ - تتولى الدائرة بموافقة الوزير رسم سياسة عامة لتصدير واستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية وتحديد شروطها ومراقبة تنفيذها .

المادة ٤ - تتولى الدائرة بموافقة الوزير تنظيم وتطوير ومراقبة عمليات تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية في الاسواق المحلية والخارجية .

المادة ٥ - تستوفي الدائرة رسوما على المنتجات الزراعية والحيوانية المصدرة والمستوردة تعين مقاديرها أو نسبها بموجب نظام ويرصد ربحها كإمانات تخصص لتنمية التسويق الزراعي .

المادة ٦ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو الانظمة الصادرة بمقتضاه بالحبس حتى ثلاثة أشهر أو بالغرامة حتى مائة دينار ، وللمحكمة أن تحكم بالمصادرة أو إلغاء الرخصة .

المادة ٧ - تبقى الانظمة والتعليمات والبلاغات والقرارات السابقة المتعلقة بالتسويق الزراعي سارية المفعول لحين صدور انظمة تلغيا .

المادة ٨ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٩ - الوزير ان يضع قرارات او تعليمات تنشر في الجريدة الرسمية وتهدف الى تنظيم اعمال التسويق الزراعي .

المادة ١٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٣ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٨٣ لسنة ٦٦ قانون معدل لقانون التسليم ضمن مناطق البلديات . هل لأحد ملاحظات عليه ؟

السيد وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية :

عطوفة الرئيس

نرجو تأجيل البحث بهذا القانون حتى نتمكن

من دراسة اسباب الرفض .

السيد العوران نائب الطفيلة :

لا مانع من تأجله .

السيد المقرر :

لا مانع ايضاً لدى اللجنة من تأجيل البحث به .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على تأجيل النظر بهذا

القانون ؟

الجميع : موافقون

( و )

السيد المقرر :

## قرار رقم (١٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ متعددة آخرها يوم الاربعاء الموافق ١٩٦٨/٢/٧ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والمطوفة السادة - المقرر سليمان القضاة ، سابا المكش ، مصباح الكاظمي ، رزق البطاينة ، اميل الغوري . ومحامي الدين الحسيني . ونظرت بالقانون المؤقت المؤقت رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٦٥ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية وبعد دراسته قررت صياغته من جديد وحسب النص التالي وتوصي المجلس الكريم بالمراقبة على قرارها .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٨ ويقرأ مع قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا في الأصل

المادة ٢ - تضاف الى المادة الرابعة من القانون الاصيلي الفقرتان التاليتان برقم (٣ و ٤) فقرة ٣ - يكون للقاضي تحت التدريب الملحق بمحكمة بدائية صلاحية النظر في القضايا الصلحية التي يحيلها اليه رئيس المحكمة .

فقرة ٤ - للمجلس القضائي ان يلحق بوزارة العدلية عددا من القضاة بسبب مقتضيات الحاجة ، ولوزير العدلية ان يعير او يتدرب اي قاضي باستثناء قضاة محكمة التمييز لاية محكمة نظامية او خاصة للمدة التي يراها مناسبة دون التقيد بالمدة المحددة للانتداب المنصوص عليها في قانون استقلال القضاء وله ان يتدرب ايا منهم للقيام باي عمل في دوائر النيابة العامة .

المادة ٣ - يعدل البند - ب - من الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون الاصيلي باضافة عبارة ( على الاقل ) بعد عبارة ( ومن قاضيين ) .

المادة ٤ - تلغى المادة التاسعة من القانون الاصيلي ويستعاض عنها بما يلي . -

المادة ٩ -

أ - تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيسين وعدد من القضاة بقدر الحاجة وتتعدد بصفتها محكمة تمييز ومحكمة عدل عليا من رئيس واربعة قضاة على الاقل الا في القضايا الصلحية فتتعدد من رئيس وقاضيين على الاقل . وتتعدد بكامل هيئتها في حالة اصرار محكمة الاستئناف على حكمها المنقوض .

ب - اذا اشترك الرئيسان في هيئة واحدة فيرأس المحكمة الرئيس الاول .

ج - اذا لم يشترك اي ان الرئيسين في الهيئة المتعددة فيرأس المحكمة القاضي الاقدم .

د - عند وقوع خلاف في الرأي تصدر المحكمة قرارها بالاكثورية .

هـ - تشمل عبار ( رئيس محكمة التمييز ) الواردة في اي قانون او نظام ( رئيس محكمة التمييز الثاني ) .

المادة ٥ - تعدل الفقرة (٣) من المادة (١٠) من القانون الاصيلي حسبما عدلت بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٣ بالاستعاضة عن البند (ي) بما يلي . -

ي - لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة العدل العليا وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على انه يجوز للمحكمة بعد سماع اقوال المتدعي ان تامر بتوقيف تنفيذ القرار مؤقتا اذا رأت ان نتائج التنفيذ قد يتسبب بتداعياتها وفي هذه الحالة يحق للمحكمة ان تطلب من طالب وقف التنفيذ بتقديم كفالة مالية وفقا لما تقرره المحكمة تضمن ما قد يلحق بالمتدعي ضده من عطل وضرد اذا ظهر ان الطالب المذكور غير محق في دعواه .

المادة ٦ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصيلي باضافة الفقرة (٥) التالية اليها . -

٥ - عند صدور حكمين قطعيين متناقضين من محكمتين مختلفتين تخصص محكمة التمييز في تقرير اي الحكمين واجب التنفيذ ما لم يكن احد الحكمين قد تم تنفيذه .

المادة ٧ - تضاف العبارة التالية الى نهاية الفقرة الاولى من المادة (٢٣) من القانون الاصيلي واتلاف القضايا التي لافائدة من بقائها او التي مر عليها الزمن ) .

( اللجنة القانونية )

الاستاذ جمو نائب عمان :

نريد ان نعرف كم ( الزمن ) هنا ، لانه توجد قضايا امام المحاكم من عشرين سنة .

السيد الرئيس :

خمسة عشر سنة .

السيد المقرر :

خمسة عشر سنة .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

القانون بالصيغة التي وضعتها اللجنة ، هل

يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

( ولما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس

مادة مادة ومجموعة وبالصيغة التي سيرسل لها الى

مجلس الاعيان الموثر ) .

هكذا جاء النص

## ملحوظات مجلس النواب فقط حول القانون الموقت رقم ١٧ لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

| المادة ١٧                     | المادة ١٧ كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | إجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب                    |
|-------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------|
| ليس لها أصل في القانون الأصلي | تضاف إلى المادة ١٧ من القانون الأصلي الفقرتان التاليان<br>بم (٣ و ٤) .<br>٣ - يكون القاضي تحت التدريب المحض محكمة بدائية صلاحية النظر في القضايا الصحفية التي يحيلها إليه رئيس المحكمة.<br>٤ - للمجلس القضائي أن يلحق بوزارة الداخلية عددا من القضاة بسبب مقتضيات الطبيعة ولوزارة الداخلية أن يعير أو يتعبد أي منهم لاية محكمة نظامية أو خاصة لمدة التي يراها مناسبة دون التعبد بالمدة المحددة لاختخاب المنصوص عليها في قانون استقلال القضاء وله أن يتعبد أي منهم للقيام بأي عمل في موارد النيابة العامة. | انظر قرار اللجنة القانونية رقم ( ١٤ ) المؤرخ في ١٩٦٨/٢/٧ |
| نص المادة (٩)                 | تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيس وستة أعضاء على الأقل وتتخذ كمحكمة تمييز حقوقية وجزائية ومحكمة عدل عليا من رئيس وأربعة قضاة على الأقل ، وإذا لم يشترك الرئيس برأس المحكمة القاضي الاقدم من جهة المحكمة المتقدمة وعند وقوع خلاف في الرأي تصدر قرارها بالاكثرية.                                                                                                                                                                                                                                          |                                                          |

| المادة ١٨                    | المادة ١٨ كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد                                                                                                                               | إجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب                      |
|------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------|
| نص الفقرة (١) من المادة (٧٣) | ١ - يجوز لوزير الداخلية بموافقة جلالة الملك أن يضع أنظمة بشأن تحديد الصلاحيات الإقليمية بحكام الصلح والحاكم الإداري وعسكري الاستئناف والمفتحات التي تعطى للرقعيين والشعوب . | انظر قرار اللجنة القانونية رقم ( ١٤ ) المؤرخ في ١٩٦٨/٢/٧ . |

مكتبة مجلس النواب



قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الى المادة الرابعة من القانون الأصلي الفقرتان التاليتان برقم (٣ و ٤) :-

فترة ٣ - يكون للقاضي تحت التدريب الملحق بمحكمة بدائية صلاحية النظر في القضايا الصلحية التي يحيلها اليه رئيس المحكمة .

فترة ٤ - للمجلس القضائي أن يلحق بوزارة العدلية عددا من القضاة بسبب مقتضيات الحاجة ، ولوزير العدلية أن يعير أو ينتدب أي قاضي باستثناء قضاة محكمة التمييز لاية محكمة نظامية أو خاصة للمدة التي يراها مناسبة دون التقيد بالمدة المحددة للانتداب المنصوص عليها في قانون استقلال القضاء وله أن ينتدب أي منهم للقيام بأي عمل في دوائر النيابة العامة .

المادة ٣ - يعدل البند (ب) من الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون الأصلي بأضافة عبارة (على الأقل) بعد عبارة (ومن قاضيين) .

المادة ٤ - تلغى المادة التاسعة من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة (٩) :-

أ - تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيسين وعدد من القضاة بقدر الحاجة وتتمتع بصفتها محكمة تمييز ومحكمة عدل عليا من رئيس وأربعة قضاة على الأقل إلا في القضايا الصلحية فتتعد من رئيس وقاضيين عن الأقل ، وتتمتع بكامل هيئتها في حالة اصرار محكمة الاستئناف على حكمها المنقوض .

ب - اذا اشترك الرئيسان في هيئة واحدة ليرأس المحكمة الرئيس الأول .

ج - اذا لم يشترك أي من الرئيسين في الهيئة المنعقدة يرأس المحكمة القاضي الاقدم .

د - عند وقوع خلاف في الرأي تصدر المحكمة قرارها بالاكثارية .

هـ - تشمل عبارة (رئيس محكمة التمييز) الواردة في أي قانون أو نظام (رئيس محكمة التمييز الثاني)

المادة ٥ - تعدل الفقرة (٣) من المادة (١٠) من القانون الأصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٣ بالاستعاضة عن البند (ي) بما يلي :-

ي - لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة العدل العليا وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة بعد سماع أقوال المستدعي أن تأمر بتوقيف تنفيذ القرار مؤقتا اذا رأت أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ، وفي هذه الحالة يحق للمحكمة أن تطلب من طالب وقف التنفيذ تقديم كفالة مالية وفقا لما تقرره المحكمة تضمن ما قد يلحق بالمستدعي ضده من عطل وضرر اذا ظهر أن الطالب المذكور غير محق في دعواه .

المادة ٦ - تعدل المادة (١١) من القانون الأصلي بأضافة الفقرة (٥) التالية اليها :-

٥ - عند صدور حكمين قطعيين متناقضين من محكمتين مختلفتين ، تختص محكمة التمييز في تقرير أي الحكمين واجب التنفيذ ما لم يكن أحد الحكمين قد تم تنفيذه .

المادة ٧ - تضاف العبارة التالية الى نهاية الفقرة الأولى من المادة (٢٣) من القانون الأصلي (واتلاف التضايا التي لا فائدة من بقائها أو التي مر عليها الزمن) .

(ز)

قرار رقم (١٥)

السيد المقرر:

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ متعده آخرها يوم الاربعاء الموافق ١٩٦٨/٢/٧ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والمطوقة السادة - المقرر سليمان القضاة ، ساياب العكشة ، مصباح الكاظمي ، رزق البطاينة ، اميل الغوري محي الدين الحسيني . ونظرت بالقوانين التالية الحالة عليها من قبل المجلس وبعد دراستها قررت توصية المجلس برفضها لان ما ورد فيها قد ادخل في صلب القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية انذني اعيدت لمناقشتها بموجب قرار اللجنة القانونية رقم ١٤ المؤرخي ١٩٦٨

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة .

الجميع : موافقون .

١ - القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .

٢ - القانون المؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .

٣ - القانون المؤقت رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .

٤ - مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٦ .

وتوصى المجلس الكريم بالموافقة على قرارها ، اللجنة القانونية

محكمة التمييز

(١)

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٥  
المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية ، هل يوافق  
المجلس على رفضه ؟

الجميع : موافقون .

( وفيما يلي نص القانون كما رفضه المجلس  
وبالصيغة التي سيرفع فيها مرفوضاً الى مجلس الاعيان  
المقرر ) .

## الاسباب الموجبة

لتعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية

لما كان العمل في القانون رقم ١٩٦٣/٣٨ الذي  
اجاز انعقاد محكمة البداية من قاض واحد في القضايا  
الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعي به فيها خمسمائة  
دينار اثبت عدم وجود اي محذور من جراء انعقاد  
المحكمة البدائية بهذا النصاب .

وبالنسبة لكثرة القضايا التي ترد الى المحاكم  
البداية واتساع دائرة العمل فيها ، وروغبة في مرعة  
الانجاز وجعل الجهاز القضائي في وضع يستطيع معه  
ايصال ذوي الحقوق الى حقوقهم دون ابطاء  
او تأخر .

فقد قضت المصلحة العامة بادخال تعديل على  
قانون تشكيل المحاكم النظامية بصورة تميز انعقاد  
المحكمة البدائية من قاض منفرد في كافة القضايا  
الحقوقية البدائية مهما بلغت قيمة موضوعها وذلك  
ليتمنى انعقاد اكثر من محكمة بدائية واحدة في آن واحد .

## قانون مؤقت معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون  
معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة  
١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ  
عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٥ ) من القانون الاصلي  
حسباعدلت بالقانون رقم ( ١٤ ) لسنة ١٩٦٢ بالغاء  
ما جاء في الفقرة ( ٢ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

( ٢ - ) وتنفذ في الدعوي الحقوقية من  
قاض منفرد .

المادة ٣ - تشمل احكام هذا القانون المعدل  
القضايا الملقة التي لم يبدأ باستماع البينة فيها .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير العدلية  
تكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ المعدل  
لقانون تشكيل المحاكم النظامية هل يوافق المجلس على  
رفضه ؟

الجميع : موافقون .

( وفيما يلي نص القانون كما رفضه المجلس وبالصيغة  
التي سيرفع فيها مرفوضاً الى مجلس الاعيان المقرر ) .

## الاسباب الموجبة لتعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية

١ - لدى مراجعة القانون المؤقت رقم ٣٧  
لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية المنشور  
في العدد ١٨٧٠ من الجريدة الرسمية تبين ان المادة الثانية  
منه اشارت الى القانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ ، مع ان هذا  
القانون ملغى بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٥٦٣ المعدل  
للمادة الخامسة من قانون تشكيل المحاكم ، ولهذا روي من  
الضروري تعديل المادة الثانية من القانون رقم ٣٧ المشار  
اليه بحذف عبارة ( حسباً عدلت بالقانون رقم ١٤ لسنة  
١٩٦٢ ) والاستعاضة عنها بعبارة ( حسباً عدلت بالقانون  
رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ ) وذلك ليستقيم الوضع .

٢ - ان الفقرة ( أ ) من المادة ( ٩ ) المعدلة من  
قانون تشكيل المحاكم النظامية حددت عدد اعضاء محكمة  
التمييز بخمسة قضاة فقط ، مع ان الحاجة قد تستلحي  
زيادة العدد تبعاً لزيادة المطردة في عدد القضايا .  
ولهذا وجد من المناسب حذف عبارة ( خمسة  
قضاة ) الواردة في الفقرة المشار اليها والاستعاضة عنها  
بعبارة ( وعدد من القضاة بقدر الحاجة ) ، وذلك  
ليتمنى للحكومة - عند الضرورة - زيادة عدد قضاة  
محكمة التمييز الى الحد الذي يتناسب مع نمو مسؤولياتها .

قانون مؤقت معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية  
رقم ( ٤٤ ) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( القانون

المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٥ )  
ويقرأ مع قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة  
١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالتانسون الاصلي وما طرأ  
عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ١ - تحذف عبارة ( حسباً عدلت  
بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ ) الواردة في المادة الثانية  
من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ ، ويستعاض عنها  
بالعبارة التالية ( حسباً عدلت بالقانون رقم ٣٨  
لسنة ١٩٦٣ ) .

ب - تعتبر الاجراءات التي تمت بمقتضى المادة  
الثانية من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ صحيحة .  
المادة ٣ - تحذف عبارة ( وخمسة قضاة )  
الواردة بعد كلمة ( رئيسين ) في الفقرة ( أ ) من  
المادة ( ٩ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بعبارة  
( وعدد من القضاة بقدر الحاجة ) .

( ٣ )

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ١٠٠ لسنة ٦٦ المعدل  
لقانون تشكيل المحاكم النظامية ، هل يوافق المجلس  
على رفضه ؟

الجميع : موافقون .

( وفيما يلي نص القانون كما رفضه المجلس وبالصيغة  
التي سيرفع فيها مرفوضاً الى مجلس الاعيان المقرر ) .

هكذا في الاصلي

## الاسباب الموجبة

## لسن قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

عندما تنقض محكمة التمييز قرار محكمة الاستئناف لأول مرة فإن محكمة الاستئناف غير ملزمة لاتباع النقص على النحو الوارد بقرار محكمة التمييز ، وفي مثل هذه الحالة اذا اصرت محكمة الاستئناف على قرارها المتقوض فهذا يعني ان ثمة مبدأ قانونيا هاما موضع خلاف . ومثل هذه الامة تتطلب تشكيل محكمة التمييز بكافة اعضائها وعليه اقتضى اضافة فقرة جديدة للمادة التاسعة من القانون الاصيل لمعالجة هذه الحالة .

كما ان نظام تشكيل وظائف الوزارات والدوائر الحكومية رقم ( ٥٠ ) لسنة ١٩٦٦ احدث وظيفة رئيس ثاني لمحكمة التمييز المادة ( ٢ ) من الفصل ( ٦ ) ، وهذا يتطلب تحديدا لوظيفة الرئيس الثاني طالما هنالك رئيس اول فاضيف البند ( ٥ ) للقانون الاصيل .

وحيث ان وقف التنفيذ قد يلحق ضررا بالجهة الادارية المستدعي ضدها ولاحيال ان يكون المستدعي قد لجأ لمقاضاة الدولة دون ان يستند لاسباب جدية ومنتجة ، لذا فن مقتضيات العدالة ان يكلف المستدعي الذي يطلب وقف تنفيذ القرار على الطعن كفالة تضمن العطل والضرر الذي قد يلحق بجهة الادارة .

لم ينص القانون الاصيل على علاج الخلاف لحالة وجود حكيم قطعيين متناقضين وانما نص فقط على علاج التنازع السلي او الایجابي بين محكمتين مختلفتين فاقضى تعديل المادة ( ١١ ) من القانون الاصيل على نحو يعالج هذا النقص في التشريع .

قانون مؤقت رقم ( ١٠٠ ) لسنة ١٩٦٦

## قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٦ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة التاسعة من القانون الاصيل حسبما عدلت بالقانون رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٦٥ على الوجه التالي : -

أ - بالاضافة مايلي الى آخر الفقرة ( أ ) منها : -

« وتعتقد بكامل هيئتها في حالة اضرار محكمة الاستئناف على حكمها المتقوض » .

ب - باضافة الفقرة ( ٥ ) التالية اليها : -

٥ - تشمل عبارة ( رئيس محكمة التمييز ) الواردة في اي قانون او نظام ( رئيس محكمة التمييز الثاني ) .

المادة ٣ - تعدل المادة ( ١٠ ) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالقانون رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٦٣ باضافة العبارة التالية الى آخر البند ( ي ) من الفقرة ( ٣ ) منها : -

« بشرط ان يقدم طالب التوقيف كفالة مالية وفق ما تترره المحكمة تضمن كل عطل وضرر قد يلحق بالمستدعي ضده من جراء التوقيف » .

المادة ٤ - تعدل المادة ( ١١ ) من القانون الاصيل باضافة الفقرة ( ٥ ) التالية اليها : -

٥ - عند صدور حكيم قطعيين متناقضين من محكمتين مختلفتين تختص محكمة التمييز في تقرير اي الحكيم واجب التنفيذ ما لم يكن احد الحكيم قد تم تنفيذه .

## مشروع

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

رقم ( ) لسنة ١٩٦٦

٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٦ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة ( ٣ ) من المادة ( ١٠ ) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالقانون رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٦٣ بالاستعاضة عن البند ( ي ) بما يلي : -

ي - لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة العدل العليا وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على انه يجوز للمحكمة بعد سماع اقوال المستدعي ضده ، ان تأمر بتوقيف تنفيذ القرار مؤقتا اذا رأت ان تسامح التنفيذ قد يتسبب بضرر تداركها وفي هذه الحالة يحق للمحكمة

- ٤ -

السيد الرئيس :

مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ٦٦ ، هل يوافق المجلس على رفضه ؟

الجميع : موافقون

( وفيما يلي نص القانون كما رفضه المجلس وبالصفة التي سيرفع فيها مرفوضاً الى مجلس الاعيان الموقر ) .

## الاسباب الموجبة

حيث ان وقف التنفيذ قد يلحق ضررا بالمستدعي ضده ، فان العدل يقتضي بالاستماع لوجهة نظره قبل ان تقرره المحكمة ، مثلما يقتضي في بعض الاحيان بتكليف المستدعي طالب وقف التنفيذ بتقديم كفالة تضمن العطل والضرر الذي ينشأ عن ذلك ، وقد وضع هذا التعديل لتحقيق هذه الغاية .

محكمة العدل العليا



السيد المقرر: (متابعا)

وهذا ملحق للقرار :-

لاحقا لقرار اللجنة القانونية رقم (١٦) المتعلق  
بتأنيون النقل على الطرق رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ .

لقد سقط من القرار وورد خطأ بعض ما  
يستوجب اصدار ملحق لقرار اللجنة . -

( ١ ) تضاف عبارة / وتعامل كالمسارات الاجنبية  
وفق المادة ٢٠٨ من القانون الاصيل الى اخر البند  
رقم (١٣) المضاف الى المادة (١٢٩) من  
القانون الاصيل حسبما جاء في المادة ١٨ / من  
القانون الموقت موضوع القرار .

( ٢ ) تشطب عبارة ( ويعين مجلس الوزراء الطريقة  
التي تستوفي فيها هذه الغرامة بموجب نظام ) التي  
اضيفت بقرار اللجنة المشار اليه الى البند رقم  
( ٢ ) من المادة ١٨٧ / مكرره بالنظر لعدم  
لزوم ذكر هذه العبارة لان الفقرة ( ب ) من  
المادة المذكورة التي تبحث في وضع الانظمة  
تفي بالغرض .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم باعتبار هذا  
الملحق جزءا من قرارها رقم (١٦)  
وبالموافقة عليه .

اللجنة القانونية

السيد المقرر: (متابعا)

وهذا نص الصياغة الجديدة كما وضعتها اللجنة:

ان تطلب من طالب وقف التنفيذ تقديم كفالة مالية  
وفقا لما تقررته المحكمة تضمن ما قد يلحق بالمستدعي  
ضده من عطل وضرر اذا ظهر ان الطالب المذكور  
غير محق في دعواه .

(ح)

السيد المقرر:

قرار رقم (١٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب  
بنصابها القانوني بتاريخ متعددة ، اخرها يوم  
الاربعاء الموافق ١٩٦٨/٢/٧ برئاسة رئيس اللجنة  
معالي السيد رياض المفلح وحضور أصحاب المعالي  
والعطفة السادة - المقرر سلسهان القضاة ،  
سليم البخيت ، سبابا العكشة ، مصباح الكسارني ،  
رزق البطاينة ، يعقوب معمر ، عبد الباقي جمو ،  
أميل الغوري ، وعمي الدين الحسيني .

ونظرت بالقانون المؤقت رقم (٨٠) لسنة  
١٩٦٦ ( قانون معدل لقانون النقل على الطرق الحال  
عليها ) وبعد دراسته ، قررت اعادته صياغته بالنص  
المرفق . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة عليه .

اللجنة القانونية

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون النقل على الطرق

○○○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع القانون رقم  
( ٤٩ ) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل على الوجه التالي :-

أ - تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة ( ١٢ ) على ان يكون لسيارات الصالون اربعة أبواب  
على الأقل .

ب - تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة (١٣) « ولا يجوز تأجيرها أو استخدامها » لاغراض  
يخفي صاحبها أو سائقها ربحا من وراء ذلك مما كانت الظروف .

ج - تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة (١٥) :- « ولا يكون تصميمها على شكل سيارة » .

د - يلغى ما جاء بالفقرة (١٦) ويستعاض عنه بما يلي :-

١ ( الجسرة : مركبة مجهزة بجهاز ميكانيكي تسير بواسطته ومصنوعة خصيصا لجر أو  
تحريك معدات مخصصة للاستثمار الزراعي أو الصناعي وغير مجهزة بوسائط لحمل  
الانتقال عند سيرها لوحدها .

٢ ( مركبات اشغال عامة : مركبة مصنوعة خصيصا لاغراض مشاريع الاشغال العمومية  
وفتح الطرق والاشغال الانشائية الاخرى ولا تصلح عادة لنقل البضائع والاشخاص  
وتعين اصنافها وأنواعها من قبل وزارة الاشغال العامة .

هـ - يلغى ما جاء في البند (ج) من الفقرة ٢٦ ويستعاض عنه بما يلي :-

الوزن الصافي :- الحمولة : الفرق بين الوزنين القائم والفارغ ويقرر الوزن على أساس  
مواصفات المصنع .

هكذا في الاصل

و - يلغى ما جاء في الفقرة ( ٢٧ ) ويستعاض عنه بما يلي : -

سلطة الترخيص : تعني وزير الداخلية أو من ينييه من ضباط الامن العام وعلى وزير الداخلية عند ممارسته لصلاحياته المتصوص عليها في هذا القانون أن يستأنس برأي مدير الامن العام .

ز - يلغى ما جاء بالفقرة ( ٢٨ ) ويستعاض عنه بما يلي : -

لجنة السير المركزية : - تعني لجنة مؤلفة من وزير الداخلية وله أن ينيب عنه مدير الامن العام بتفويض خطي : -

مدير السير

مدير ترخيص السواقين والمركبات

مهندس عن وزارة الاشغال العامة

مهندس عن وزارة الداخلية / للشؤون البلدية والقروية

مندوب عن وزارة الاقتصاد الوطني

مندوب عن نقابة أصحاب السيارات الشاحنة

مندوب عن أصحاب السيارات (الركاب) تعينه سلطة الترخيص

مندوب عن نقابة السواقين يعينه مجلس النقابة

ح - يلغى ما جاء في الفقرة ( ٢٩ ) ويستعاض عنه بما يلي : -

لجنة السير الترعجية : تعني اللجنة المؤلفة في كل محافظة برئاسة المحافظ وعضوية كل من مدير الشرطة ومهندس البلدية ومهندس المحافظة أما في عمان فيعتبر عضواً مدير شرطة العاصمة بدلاً من مدير الشرطة .

ط - تضاف الفقرة التالية الى آخر المادة ( ٢ ) وترقم برقم ( ٣٠ ) : -

٣٠ - لوامر الداخلية بقرار يصدره وينشر في الجريدة الرسمية أن يلحق أي نوع جديد من المركبات بأحد الأنواع المبينة في هذه المادة .

ي - تضاف الفقرتان التاليتان الى آخر المادة ( ٢ ) من القانون الاصلي وترقم برقم ( ٣١ و ٣٢ ) : -

٣١ - أ - المحور ما يربط دولتين في قاعدة المركبة (الشاصي) .

ب - محرك المركبة هي الآلة التي تحول الطاقة الحرارية الى قوة ميكانيكية دافعة للمركبة .

ج - قاعدة المركبة (الشاصي) هي الجسور الطولية والغرضية التي ترتبط مع محاور الدواليب (العجلات) وربطها ببعضها البعض .

د - هيكل المركبة : هو باقي جسم المركبة بعد استثناء المحرك والمحاور وقاعدة المركبة (الشاصي) .

٣٢ - سائق المركبة : هو كل من يقود مركبة ميكانيكية وحائز على رخصة قانونية سارية المفعول من سلطة ترخيص معترف بها .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤١) من القانون الاصلي بالغاء الفقرتين (أ، ب) والاستعاضة عنهما بالفقرتين التاليتين : -

أ - يجوز لسلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الاشغال العامة أن تعين الحد الاقصى للسرعة على الطرق في المملكة ، وذلك بالنسبة لما تقتضيه الظروف الخاصة بكل طريق ولما أن تعين شروط السوق على تلك الطرق بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

ب - لا يجوز اجراء أي سباق أو مباراه للمركبات الميكانيكية على أي طريق عمومي في المملكة الا وفقاً للشروط التي تضعها سلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الاشغال العامة ، ولا يعطى التصريح بذلك الا بعد ابرام عقد تأمين ضد الاضرار الغير من قبل منظمي السباق أو المباراة .

المادة ٤ - يعتبر ما جاء بالمادة ( ٤٧ ) من القانون الاصلي فقرة تحت حرف ( أ ) ويضاف اليها فقرة تحت حرف ( ب ) بالنص التالي : -

ب - لا يجوز سوق أية مركبة عملة بمواد كالرمل والحجارة والفوسفات وغيرها بما يكون عرضة للتطير الا اذا كانت الحمولة مغطاة بغطاء محكم يحول دون تطايرها أو تناثرها .

المادة ٥ - تعدل المادة ( ٥٦ ) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء بالفقرة ( ب ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -  
( يضع مدير الامن العام الشاحصات على مسافة كافية من الموانع الخطرة ) .

المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة ( ٥٧ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

أ - يتم وضع الشاحصات واختيار أماكن وضعها من قبل مدير الامن العام .

ب - يستأنس مدير الامن العام برأي وزارة الاشغال العامة في وضع هذه الشاحصات خارج مناطق البلديات .

ج - يتفق مدير الامن العام مع البلدية في وضع هذه الشاحصات داخل مناطق البلديات وتكون على نفقة البلدية .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة ( ٦٧ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

لا يسمح بوقوف السيارات أمام مكاتب السفريات والتكسيات الا اذا سمحت لجنة السير المختصة بذلك وضمن الشروط التي تعينها .

هكذا في النص

المادة ٨ - تعدل المادة (٧٢) من القانون الأصلي على الوجه التالي : -

أ - ١ - بأضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ب) منها : -

« على أن يجرى ذلك بموجب نظام يقره مجلس الوزراء وتعين فيه الشروط الواجب اتباعها في مثل هذه الحالات » .

٢ - اضافة ما يلي الى آخر الفقرة (ب) من البند (١) للمادة (٧٢) من القانون الأصلي : -  
« اما في العاصمة فلا يسمح بتسجيل أي باص بأكثر من ستة امتار اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون » .

ب - بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) من البند (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -  
« ان الحد الأقصى للوزن المؤثر في المحور الأكثر حمولة هو اثنا عشر طنا على أن يبقى الوزن القائم للسيارات ضمن الحدود المبينة ادناه » . على أن لا يؤثر ذلك على الحقوق المكتسبة للسيارات المرخصة قبل صدور هذا القانون : -

|                                                               |                   |
|---------------------------------------------------------------|-------------------|
| ١ (سيارة بمحورين                                              | عشرون طنا         |
| ٢ (سيارة بأكثر من محورين                                      | اثنان وعشرون طنا  |
| ٣ (سيارة ذات محورين ونصف مقطورة بمحور واحد او محورين          | اربعة وعشرون طنا  |
| ٤ (سيارة ذات محورين ومقطورة بمحورين                           | سنة وعشرون طنا    |
| ٥ (سيارة ذات محورين ومقطورتين بمحورين لكل منها                | اثنان وثلاثون طنا |
| ٦ (سيارة بأكثر من محورين ونصف مقطورة بمحور واحد               | سنة وعشرون طنا    |
| ٧ (سيارة بأكثر من محورين ومقطورة بمحورين                      | ثلاثون طنا        |
| ٨ (سيارة بأكثر من محورين ومقطورتين بمحورين لكل منها           | خمسة وثلاثون طنا  |
| ٩ (سيارة بأكثر من محورين ونصف مقطورة بمحورين                  | خمسة وثلاثون طنا  |
| ١٠ (سيارة بمحورين ونصف مقطورة بمحور ومقطورة بمحورين           | ثلاثون طنا        |
| ١١ (سيارة بأكثر من محورين ونصف مقطورة بمحور ومقطورة بمحورين   | ثلاثون طنا        |
| ١٢ (سيارة بأكثر من محورين ونصف مقطورة بمحورين ومقطورة بمحورين | خمسة وثلاثون طنا  |

المادة ٩ - تعدل المادة (٧٥) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

أ - يجب أن لا يتجاوز وزن الحمولة في كل حال الحد المعين في البند (ج) من الفقرة (٢٦) من المادة الثانية من هذا القانون .

المادة ١٠ - تعدل المادة (٧٦) من القانون الأصلي بأضافة الفقرة التالية الى آخرها وترقم برقم (٤) : -

٤ - لسلطة الترخيص أن ترخص باصات خصوصي تختلف مواصفاتها من حيث اقيسة المقاعد والارتفاع دون ايجاف بما ورد بالمادة (٧٢) من هذا القانون عن المواصفات الواردة في هذا الفصل اذا كان ذلك يؤمن المصلحة .

المادة ١١ - تعدل المادة (٩٦) من القانون الأصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وأضافة الفقرات (ب، ج، د) التالية اليها : -

ب - يجب أن يكون محرك وجهاز توزيع الوقود ( طلمبة - بخاخات ) في المركبات التي تسير على غير البازين مصمما ومعيما بطريقة لا تسمح بخروج دخان منظور ويجب أن يكون غنوما في جميع الاحوال بشكل لا يمكن السائق من اللعب به من أجل الحصول على كمية وقود أكثر من المقرر لها بقصد زيادة سرعتها ويجب مراعاة ابقاء جهاز توزيع الوقود مصانسا باستمرار وذلك باختباره بواسطة الاجهزة الفنية الخاصة :

ج - يجب تجهيز المركبة التي تسير على غير البازين بمصافي الوقود وأبقائها نظيفة باستمرار .

د - اذا ضبطت مركبة وهي تسير على الطرق وهي تخرج دخانها منظورا ينظم تقرير بذلك من قبل ثلاثة من الاعضاء الفنيين لدى سلطة الترخيص ويرفع لسلطة الترخيص التي لها أن تسحب رخصة السائق لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز الستة أشهر وان تحجز المركبة اداريا لمدة لا تزيد على اسبوع تسلم بعدها لصاحبها واعادتها للمعاينة .

المادة ١٢ - تعدل المادة (١٠٤) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

الفقرة (١)

أ - لا يجوز تسجيل أو ترخيص أو تجديد رخصة سير أية مركبة ميكانيكية الا بعد أن يقدم صاحب المركبة عقد تأمين لدى إحدى شركات التأمين المسجلة في المملكة وذلك لتغطية اضرار الغير التي يسببها استعمال المركبة . وتشمل عناية ( اضرار الغير ) الركاب في المركبة العمومية .

ب - تحدد شروط ومقتضيات التأمين لمختلف المركبات الميكانيكية بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

هكذا في الأصل



المادة ١٣ - يستعاض عن نص الفقرة (٢) من المادة (١٠٥) من القانون الاصيل بالنص التالي : -  
٢ - يمكن نقل تسجيل المركبة من مركز ترخيص الى آخر بناء على رغبة مالكها شريطة ان تكون رخصة اقتنائها منتهية في المركز الاول أو لتغيير صفة استعمالها بطريقة تتفق مع هذا القانون بالمركز الثاني على أن يكون الطالب من المقيمين في المركز الجديد .

المادة ١٤ - يضاف مايلي الى آخر فقره (٢) من المادة (١١) بالنص التالي : -  
« واذا زاد عدد المقاعد للركاب عن ثلاثة مقاعد بما فيهم السائق يستحق على السيارة الرسم الاكثر وفق الملحق رقم (٢) لهذا القانون .

المادة ١٥ - تعدل المادة (١١٣) من القانون الاصيل بأضافة العبارة التالية الى آخرها : -  
« التي لا يجوز اعادة تسجيلها أو ترخيصها اذا قررت سلطة الترخيص شطبها لعدم صلاحيتها بقرار من اللجنة الفنية » .

المادة ١٦ - يلغى ما جاء في المادة (١١٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

١١٤ - ١ - لا يجوز الترخيص لراكبين جانبي السائق لسيارات الصالون الا اذا كان عرض المقعد الامامي ومتصلا ١٥٠ سم فأكثر ، وكان الكير على المقود و ١٥٥ سم فأكثر اذا كان الكير ارضي ، واذا كان المقعد للركاب منفصلا فيجب ان يكون عرضه ٩٠ سم فأكثر ويؤخذ القياس من ظهر المقعد الامامي .

٢ - اما بالنسبة للسيارات الشاحنة ، فيجب ان يكون عرض المقعد متصلا ١٥٠ سم فأكثر اذا كان الكير على المقود و ١٥٥ سم فأكثر اذا كان الكير ارضي ، واذا كان المقعد للركاب منفصلا فيجب ان يكون عرضه ٩٠ سم فأكثر ، ويؤخذ القياس للمقاعد المنضبة ما بين البابين من الداخل وفي منتصف المقعد عرضا .

ولا يجوز احداث تجاويف في فرش الابواب للسيارة أو تغيير أو تعديل في جسم السيارة وعند التصميم الاصيل يقصد الحصول على هذه المقاسات .

٣ - لا يجوز ترخيص سيارات للركاب الا اذا كانت المقاعد خلف بعضها البعض وباتجاه مقدمة السيارة وان لا يقل عمق كل من المقعد الامامي والخلفي عن ٤٥ سم .

المادة ١٧ - تضاف الى آخر الفقرة (٢) من المادة (١٢٤) من القانون الاصيل عبارة : (وفي حالة مضي سنة على انتهاء الرخصة تعتبر المركبة مشطوبة من القيود) .  
واضافة فقرة برقم (٤) الى المادة المذكورة بالنص التالي : -

« لا يجوز تجديد رخصة اقتناء اية مركبة ميكانيكية الا بعد التأكد من ان صاحب الرخصة قد دفع كافة الغرامات التي حكم بها عليه لارتكابه جرما خلافا لهذا القانون وتعديلاته او الانظمة والتعليمات الصادرة بقتضاه » .

المادة ١٨ - أ - يعدل البند السادس من الفقرة (أ) من المادة (١٢٩) من القانون الاصيل على النحو التالي :-

٦ - لوحات سيارات رئيس الوزراء ورئيسي مجلس الاعيان والنواب والوزراء والاعيان والنواب وامين عام مجلس الامة بيضاء والاحرف والارقام حمراء وتوضع كلمة (حكومية) على لوحات سيارات رئيس الوزراء والوزراء ، وعبارة ( مجلس الامة ) على لوحات سيارات رئيسي مجلسي الاعيان والنواب والاعيان والنواب وامين عام مجلس الامة .

ب - اضافة البند التالي برقم (١٣) الى الفقرة (أ) من المادة ١٢٩ من القانون الاصيل بالنص التالي :-  
١٣ - لوحات سيارات ( الادخال المؤقت سوداء والاحرف والارقام بيضاء ) مع عبارة ( ادخال مؤقت ) وتعامل كالسيارات الاجنبية وفق المادة (٢٠٨) من القانون الاصيل .

المادة ١٩ - يلغى ما جاء في المادة (١٤١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-  
( يجوز للمحيل أن يحتفظ برقم السيارة لتخصيصه لسيارة اخرى ، ويجوز عليها في غضون مدة سنة من تاريخ الاحالة وشطب الرقم عنه بعد مرور هذه المدة .

المادة ٢٠ - تشطب الفقرة الاولى من المادة ١٥٢ من القانون الاصيل وتصبح الفقرة (٢) مادة قائمة بذاتها .

المادة ٢١ - تعدل المادة ١٥٣ من القانون الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقره (أ) واضافة فقرة جديدة بحرف (ب) اليها بالنص التالي :-

ب - لسلطة الترخيص ان تعين لونا خاصا لاي نوع من المركبات او لاي جزء من اجزاها فيما عدا سيارات الصالون الخصوصية .

المادة ٢٢ - تضاف الى القانون الاصيل المادة الجديدة التالية بعد المادة (١٥٦) منه مباشرة .

#### ١٥٦ - مكرره

أ - يجب ان يكون في كل سيارة بلاص قاطع تذاكر (كنترول) مرخص من دوائر السير تتوفر فيه الشروط التالية : -

١ ( تم الثامنة عشرة من عمره )

٢ ( ان يكون ملما بالقراءة والكتابة )

٣ ( ان يكون خاليا من الامراض المعدية بموجب شهادة طبيب حكومي .

٤ ( ان لا يكون محكوما بآية جنائية او جنحة اخلاقية )

٥ ( ان لا يكون مديونا على المسكرات .

هكذا صحت الاصل

ب - يقدم طلب لترخيص مرفقا بالاوراق التالية :-

- ١ ( ثلاث صور بقياس ٤X٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .
- ٢ ( هويته الشخصية .
- ٣ ( شهادة حسن السلوك .

ج - تعطى الرخصة لمدة اثني عشر شهرا وتجدد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهائها بعد استيفاء الرسوم المقررة والغرامات المحكوم بها .

المادة ٢٣ - يلغى ما جاء في المواد (١٥٨ الى نهاية ١٦٧) الواردة في الفصل الثامن من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

### الفصل الثامن

#### رخص السواقين

أ - لا يجوز لأي شخص في المملكة الاردنية الهاشمية ان يسوق مركبة على اي طريق ما لم تكن سلطة الترخيص قد منحتة رخصة للسوق وكانت هذه الرخصة في حيازه ولا تسري احكام هذه المادة على اي شخص اعفي بمقتضى هذا القانون .

ب - يخضع تعليم سوق المركبات بما في ذلك الدراجات على الطرق العامة لشروط تضعها سلطة الترخيص ج - تشمل رخصة السوق على سجل خاص يدون فيه السوابق القضائية وسائر الاحكام الاخرى التي يترتب عليها دفع الغرامات الفورية طبقا لاحكام المادة (١٨٧) مكررة .

أ - يجب أن ينص في رخصة السوق على صنف أو أصناف المركبات المرخص بسوقها وتقسيم رخص السوق الى الفئات التالية :-

- ١ ( رخصة قيادة دراجة نارية وتصرف لمن يقود دراجة نارية .
- ٢ ( رخصة قيادة سيارة صالون خصوصية وتصرف لسائق سيارة الصالون الخصوصية .
- ٣ ( رخصة قيادة سيارة صالون عمومي وتصرف لسائق سيارات الصالون العمومية التي لا يتجاوز عدد ركابها على ثمانية أشخاص بما فيهم السائق وذلك بعد مزاوله مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الثانية لمدة ثلاث سنوات .
- ٤ ( رخصة قيادة سيارات الشحن

أ - حتى حمولة ٥٠٠ كغم وتصرف لسائق سيارات الشحن بعد مضي عامين على مزاوله مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الثالثة شريطة أن يجتاز الفحص الفني على هذا النوع من السيارات .

ب - تزيد حمولتها على ٥٠٠ كغم وتصرف لسائق سيارات الشحن بعد مضي عام واحد على مزاولته مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الواردة تحت البند (أ) من الفقرة (٤) من هذه المادة شريطة أن يجتاز الفحص الفني على هذا النوع من السيارات .

٥ ( رخصة قيادة لسوق سيارة باص وتصرف بعد مضي عام واحد على مزاولته مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الواردة تحت البند (ب) من الفقرة (٤) من هذه المادة شريطة أن يجتاز الفحص الفني على هذا النوع من السيارات وفحصا آخر بالاسماقات الاولى .

٦ ( رخصة قيادة الجرارات الزراعية وتصرف لسائقي هذا النوع من الجرارات بعد اجتيازه فحصا فنيا على هذا النوع .

٧ ( رخصة قيادة الجرارات الانشائية المسعدة لفتح الطرق والاعمال الانشائية الاخرى وتصرف لسائقي هذا النوع من الجرارات بعد اجتيازه فحصا فنيا على هذا النوع .

٨ ( رخصة قيادة مؤقعة وتصرف طبقا لشروط تضعها سلطة الترخيص بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

ب - يجوز لسلطة الترخيص أن تصرف رخصة قيادة أية فئة من المركبات لمن سبقت له الخدمة في القوات المسلحة والامن العام كسائق من الدرجة الاولى شريطة أن يجتاز الفحص الفني المقرر لتلك الفئة في الفقرة (أ) من هذه المادة دون التقيد بالمدد المعينة فيها .

أ - لا تعطى رخصة السوق من الفئة الاولى والثانية الا لمن توفرت فيه الشروط التالية :-

- ١ ( أن يكون قد أتم السنة الثامنة عشرة من عمره .
- ٢ ( أن تثبت لياقته الصحية بشهادة صادرة من طبيب الحكومه تحمل صورته الشمسية وتوقع الشهادة والصورة من الطبيب .

ب - يقدم طلب الحصول على رخصة السوق الخصوصية حسب النموذج المقرر من قبل سلطة الترخيص مصحوبا بالاوراق التالية :-

- ١ ( ست صور بقياس ٤X٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .
- ٢ ( هويته الشخصية أو جواز سفره .
- ٣ ( وثيقة اقامة فعلية دائمة في المملكة الاردنية الهاشمية اذا كان الطالب غير أردنيا .
- ٤ ( وصلا يشتر بدفع رسم فحص السوق .

ج - لا تصرف رخصة السوق للطالب الا اذا اجتاز بنجاح امام لجنة فنية تشكلها سلطة الترخيص الفحص الفني المطلوب واختبار في قواعد المرور وإشارات .

هكذا في الأصل

١٦١ أ - يشترط في طالب رخصة السوق من الفئات (٣، ٤، ٥، ٦، ٧) ما يلي : -

- ( ١ ) أن يكون قد أتم واحدا وعشرين سنة ميلادية من عمره .
- ( ٢ ) أن لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو مجرمة من جرائم المخدرات أو بجرعة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد مضى ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة أو سقوطها بالتقادم ، وتلغى حكما وتسحب اداريا كل رخصة سوق من الفئات ( ٢ ) ، ( ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ) اذا صدر حكم قطعي بحق حائزها لارتكابه إحدى الجرائم المبينة فيما تقدم .

ب - يتقدم طلب الحصول على رخصة السوق من الفئات المبينة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة حسب النموذج المقرر من قبل سلطة الترخيص مصحوبا بالاوراق التالية : -

- ( ١ ) تقريرا طبيا من طبيب الحكومة يثبت أن الطالب سليم من أي مرض أو عطل دائم قد يؤثر في مقلوته على ضبط المركبة .
- ( ٢ ) ست صور شمسية بقياس ٤×٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .
- ( ٣ ) بيان فئة رخصة السوق المطلوبة .
- ( ٤ ) وصلا يشتر بدفع رسم فحص السوق .
- ( ٥ ) هويته الشخصية أو جواز سفره .
- ( ٦ ) شهادة حسن سلوك .

ج - يعين موعد الفحص من قبل سلطة الترخيص .

د - على الرغم مما جاء في هذه المادة لا تعطى رخصة لسوق سيارة عمومية الا لمن كان اردنيا .

١٦٢ هـ - ( ١ ) لا تعطى رخصة السوق من الفئات المذكورة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة الا اذا اجتاز الطالب الفحص الفني المطلوب امام لجنة فنية تشكلها سلطة الترخيص واختباره في قواعد المرور وأشاراته وان يكون ملما في ميكانيك السيارات وصيانتها .

( ٢ ) يفحص الطالب فنيا خلال مدة كافية على المركبة التي يطلب رخصة السوق لها في الأمور التالية ، للتحقق من أنه قادر بصورة أكيدة على قيادة سيارته في الشروط العادية للسير وبشكل لا يعرقل حركة السير ولا يؤثر على سلامة مستعمل الطريق وبسرعة تتفق والسرعة القصوى المسموح بها على الطرق ، وعليه أن يكون قادرا على تحقيق العمليات التالية بشكل يتفق وقواعد السير العامة : -

أ - تدوير المحرك والانطلاق السيارة بصورة جيدة على خط مستقيم أو على خط منعطف .  
ب - التوقف في الحالات العادية والحالات الطارئة .

- ج - المرور عن مركبة أخرى وملاقتها على طريق واحدة وعلى طرق متقاطعة .
- د - تدوير المركبة في الطريق إلى اليمين أو اليسار في ملتقيات الطرق ومفارقها وعلى طريق محدودة العرض .
- هـ - تسيير المركبة إلى الوراء في طريق مستقيم وعلى المنعطفات .
- و - ضبط المركبة أثناء سيرها .
- ز - التوقف والانطلاق في الطرقات ذات الميل الشديد .

ح - اجتياز مفارق الطرق وملتقياتها .

ط - إعطاء الاشارات اللازمة في الوقت الملائم للإعلان عن تبديل أوضاع سيره باستعمال اليد أو تأشيرته الامتثال بسرعة إلى ما توجيهه الشاحصات أو إلى الاشارات التي يعطيها رجال السير والانتباه إلى الاشارات التي يقوم بها مستعملو الطريق .

١٦٣ اذا لم ينجح الطالب بالفحص المذكور في المادة السابقة فبإمكانه تقديم فحص جديد بعد انقضاء مدة لا تقل عن شهر واحد من تاريخ سقوطه .

أ - لا تعطى الرخصة إلى طالب الرخصة : -

- ( ١ ) اذا ظهر أن الطالب سابقا مرخصا سابقا أوقف العمل برخصته أو سحبت منه بموجب حكم قضائي أو امر اداري .
- ( ٢ ) اذا قسّم الطالب بيانات كاذبة تتعلق بهويته أو اذا استبدل بنفسه شخصا بآخر في الفحص أو حاول ذلك .

ب - تسحب حالا بصورة ادارية كل رخصة سوق حصل عليها الطالب بأحدى الطرق المذكورة أعلاه ولا يحول هذا الاجراء دون ملاحقته جزائيا .

١٦٤ أ - اذا كانت نتيجة الفحص مرضية فيعطى الطالب رخصة سوق من الفئة المذكورة في الطلب مقابل دفع الرسوم المعينة بالمحرق رقم ( ١ ) لهذا القانون وتكون الرخصة حسب النموذج المقرر .

ب - تؤرخ رخصة السوق وترقم وفقا لترتيب اعطائها وتسجيلها ويذكر في التسجيل فئة أو فئات المركبات التي يجوز للسائق سوقها .

١٦٥ يجري الفحص في الوقت والمكان اللذين تعينهما سلطة الترخيص وكل طالب لا يتقدم للفحص في اليوم والساعة يخضع لرسم الامتحان الذي دفعه .

أ - يجب أن يطابق نظر سائقي المركبات اللذين تعينهم سلطة الترخيص : -

- ( ١ ) ان لا تقل قوة البصر عن ( ٦/٦ ) بعين واحدة و ( ١٢/٦ ) بالعين الثانية ، لسائقي السيارات من الفئة الخامسة ، وبعد لا تقل من كانت قوة نظره بالعين اليمنى ( ٩/٦ ) وفي العين اليسرى ( ٩/٦ ) .

هكذا في الأصل



٢ - ان لا تقل قوة البصر عن (٦/٦) بعين واحدة و (١٨/٦) بالعين الثانية لسائقي السيارات من الفئات الثانية والثالثة والرابعة والسادسة والسابعة . وبعد لا تقا من كانت قوة بصره بالعين اليمنى (٩/٦) وفي العين اليسرى (٩/٦) .

٣ - ان لا تقل قوة البصر عن (٦/٦) و (٩/٦) بالعين الثانية لسائقي الدراجات النارية .

٤ - وبعد لا تقا سائقو الفئتين السادسة والسابعة اذا كانت قوة بصره لا تقل عن (٩/٦) بالعين الاولى و (١٨/٦) بالعين الثانية .

ب - ان يكون مدى البصر المأخوذ بالخصص اليدوي طبيعيا في كلتا العينين .

ج - ان تكون قوة تحديد البصر وتوجيهه الى نقطة واحدة طبيعية .

د - ان يكون البصر سليما من المعاهات كالحول أو وجود ( بتره ) ( رشقه ) على العين .

هـ - ان تكون قوة تمييز الالوان طبيعية .

و - يسمح لسائقي المركبات الخصوصية باستعمال نظارات لجعل بصرهم مطابقا للدرجات المشار اليها أعلاه .

ز - يسمح لسائقي السيارات العمومية من الفئات (٥،٤،٣) باستعمال النظارات الطبية اذا سبقت لهم مزاولة مهنة السوافة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات واصبحت قسوة بصرهم باستعمالها مطابقة للدرجات المشار اليها في البنود (٤،٣،٢،١) من الفقرة (أ) من هذه المادة .

ح - في الحالات التي يسمح بها استعمال النظارات يجب أن تتوفر الشروط التالية : -

١ - ان لا تكون قوة النظارة أكثر من (٦/٦ ديوبترى) وفي حالة وجود اسطوانتي مع كروى في ذات العدسة يجب أن لا يزيد مجموع الاسطوانتي والكروى عن (٦/٦ ديوبترى) .

٢ - يجب أن لا يزيد الفرق بين قوة النظارة في العين الواحدة عن النظارة في العين الاخرى على (٢/٢ ديوبترى) وفي حالة وجود اسطوانتي مع كروى يجب أن لا يزيد الفرق بين مجموع قوة النظارة في العين الواحدة عن قوتها في الاخرى على (٣/٣ ديوبترى) .

ط - اسلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الصحة أن تبين الامراض والعلل والمعاهات الدائمة التي تمنع من مزاولة قيادة السيارات على أن يصدر ذلك بنظام ينشر في الجريدة الرسمية .

١٦٧ - يجوز لحامل رخصة سوق من الفئة الثالثة أن يسوق سيارة من الفئة الثانية ويجوز لحامل رخصة السوق من الفئة الرابعة أن يسوق سيارات من الفئات (٣،٢) ويجوز لحامل رخصة السوق من الفئة الخامسة أن يسوق سيارات من الفئات (٤،٣،٢) .

١٦٨ أ - يعمل بالرخصة المنصوص عليها من الفئة الثانية من المادة (١٥٩) لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديدها على ان يقوم المرخص له بسداد الغرامات المحكوم بها لخالفه أحكام هذا القانون بعد دفع الرسوم المقررة ولا تجدد الا اذا قدم حائز الرخصة شهادة طبية جديدة حسما ورد في المادة (١٦٠) أما الرخص المنصوص عليها في الفئات (٤،٣،٢،١) من المادة (١٥٩) فلا تسري الا لمدة اثنا عشر شهرا ويجوز تجديدها على ان يقوم المرخص له بسداد الغرامات المحكوم بها بمخالفة أحكام هذا القانون وتقديم شهادة طبية جديدة حسب ما جاء في المادة (١٦١) .

ب - ١ - يمكن تعليق مدة مفعول رخصة السوق من الفئة الثانية اذا تبين ان صاحبها مصاب بعاة لا تمنعه حاليا من السوق ولكنها تشدد فيها بعد .

٢ - وفي غير حالة الظروف القاهرة تلغى الرخصة اذا لم يستوف المرخص له اجراءات تجديدها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشأتها .

١٦٩ أ - تسحب رخصة السوق بعد منحها اذا ثبت ان حائزها قد فقد اهلية الحصول عليها كما ورد في هذا القانون .

ب - لسلطة الترخيص سحب رخصة السوق لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمسة سنوات اذا ثبت بحكم قضائي قطعي ان صاحب الرخصة كان قد ارتكب وهو يقود المركبة الميكانيكية جرما خلافا لأحكام المادة (٣٤٣) من قانون العقوبات .

ج - اما اذا كان الحكم القطعي لارتكاب جرم خلافا لأحكام المادة (٣٤٤) من قانون العقوبات تكون مدة سحب الرخصة من سنة الى سنتين .

د - تضاعف مدة إيقاف العمل بالرخصة اذا ارتكبت تلك الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (ب، ج) من هذه المادة وهو بحالة سكر او تحت تأثير المخدرات او لاذ بالقرار أثر الحادث .

هـ - تسحب اداريا رخصة السوق من حائزها الذي يرتكب جرما من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة لحين صدور القرار القطعي .

و - اذا كان السائق غير مرخص وضبط وهو يقود مركبة يحرم من الحصول على رخصة لمدة لا تقل عن ستة اشهر . واما اذا كان السائق مرخصا ورخصته موقوف العمل بها بمقتضى هذا القانون وضبط وهو يقود مركبة تضاعف مدة توقيف العمل بالرخصة . وفي كلتا الحالتين تضاعف مدة العقوبة عند تكرار المخالفة .

١٧٠ - الرخص التي يتقرر إيقاف العمل بها أو إلغائها تسحب من صاحبها مؤقتا في حالة الايقاف ونهائيا في حالة الالغاء .

هكذا من الأصل

١٧١ يجوز لسلطات الترخيص ان ترفض تجديد رخصة السوق كليا اذا ثبت لها بصورة مقنعة ان الطالب شخص يجب ان لا يمنح رخصة سوق كما يجوز للسلطة المذكورة ان ترفض تجديد هذه الرخصة للمدة التي تراها مناسبة في حالة طلب تجديد الرخصة ويؤخذ بعين الاعتبار الاحكام الصادرة بحق طالب التجديد خلال الاثني عشر شهرا التي سبقت تاريخ الطلب .

١٧٢ يجوز لسلطة الترخيص ان تستني من الفحص الطبي ولغني من يحمل رخصة سوق ثم تنته مدتها بعد صادرة من السلطات المختصة في البلاد الاجنبية .

١٧٣ أ - تسلم رخصة السوق المنتهية مدتها او التي سحبت من حاملها الى سلطة الترخيص في غضون خمسة عشر يوما اذا كانت مفقودة فعليه ابلاغ دوائر السير خطيا عنها خلال هذه المدة .

ب - اذا فقدت رخصة السوق او اثلثت عرضا بحق لصاحبها ان يحصل على نسخة ثانية مقابل الرسوم الغنية بشرط ان تقتنع سلطة الترخيص بحسن نيته .

١٧٤ يكون حامل رخصة السوق الذي يرافق شخصا في مركبه لاجل تعليمه السوق مسؤولا عن مراعاة جميع الاحكام المبينة في هذا الفصل ، ويحظر عليه ان يسمح لمن يتعلم السوق بسوق المركبة على اية طريقة في منطقة بلدية الا اذا تحقق من انه يحسن قيادة المركبة تماما ويجب ان يكون ملبا بميكانيكي السيارة وصيانتها .

١٧٥ أ - لا تعطى رخصة لسوق عربي الا لمن توفرت فيه الشروط التالية : -

- ١ ( اتم الثامنة عشرة من عمره .
- ٢ ( ان لا يكون محكوما بجنحة من ممارسة سوق العربات .
- ٣ ( ان لا يكون ملما على المسكرات .
- ٤ ( ان يكون له عمل اقامة فعلية في المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - يقدم طلب الترخيص مرفقا بالاوراق التالية : -

- ١ ( ثلاث صور بقياس ٤×٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .
- ٢ ( هويته الشخصية .
- ٣ ( شهادة حسن سلوك .
- ٤ ( وصلا يشتمل بدفع الرسوم المقررة .

ج - تسري الرخصة لمدة اثني عشر شهرا من تاريخ صدورها وتجدد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهائها بعد دفع الرسوم المقررة والغرامات المحكوم بها .

١٧٦ لا تطبق الاحكام المتعلقة بالسواقين بهذا القانون على من يلي : -

أ - سائقي المركبات الالية المعلقة للحرارة شريطة ان لا تتجاوز سرعتها هذه المركبات القصوى عشرة كيلو مترات في الساعة . وان لا يقل عمر سائقها عن ثماني عشر سنة كاملة ما داموا في الاراضي الزراعية وخارج الطرق العامة .

ب - السائقين الحائزين على رخصة سوق دولية لثمة المركبات المتعلقة بهذه الرخصة اذا كانوا قادمين بسياراتهم المسجلة في الخارج باسمهم بقصد السياحة شريطة الحصول على تأشيرة من دائرة السير المختصة بحماية لمدة اقصاها ثلاثة اشهر قابلة للتجديد .

ج - سائقي المركبات المسجلة في البلدان الاجنبية المعقود معها اتفاق خاص .

المادة ٢٤ - تعدل المادة ( ١٧٧ ) من القانون الاصلي باضافة الفقرات التالية اليها برقم ( ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ) : -

١٢ - ان يكون ذو هتنام ومظهر لائق .

١٣ - يجب ان يكون بجايزة السائق بطاقة حسب التصميم الذي تضعه سلطة الترخيص تحمل صورته الشخصية ورقم سيارته . وتفصيل رخصة سوقه وتصدق هذه البطاقة من قبل دوائر السير المختصة وتلتصق في مكان ظاهر داخل السيارة بشكل يمكن للركاب ورجال الامن العام الاطلاع عليها .

١٤ - يجب على سائق الدراجة النارية ان يضع على رأسه خوذه واقية للصدمات تتوفر فيها الشروط التي تعينها سلطة الترخيص .

المادة ٢٥ - يلغى ما جاء في المادة ( ١٧٨ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -  
و تستوفي الرسوم وفقا للملحق رقم ( ١ ) من هذا القانون على ان لمجلس الوزراء اصدار انظمة لتعديل هذا الملحق .

المادة ٢٦ - تعدل المادة ( ١٨٣ ) من القانون الاصلي على الوجه التالي : -

أ - بالغاء ما جاء في فمستهل الفقرة ( ٣ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -  
( تستثنى المركبات العسكرية ومركبات الامن العام وسائقوها من احكام الفصول السادس والسابع والثامن والعاشر من هذا القانون بشرط مراعاة الامور التالية : -

ب - باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم ( ٦ ) : -  
٦ - اذا غل صاحب المركبة المشتبه عن ملكيتها لشخص آخر غير مستثنى ، توجب على هذا الاخير دفع كافة الرسوم عنها .

هكذا علم الاصل

١٧١ يجوز لسلطات الترخيص ان ترفض تجديد رخصة السوق كليا اذا ثبت لها بصورة مقنعة ان الطالب شخص يجب ان لا يمنح رخصة سوق كما يجوز للسلطة المذكورة ان ترفض تجديد هذه الرخصة للمدة التي تراها مناسبة في حالة طلب تجديد الرخصة ويؤخذ بعين الاعتبار الاحكام الصادرة بحق طالب التجديد خلال الاثني عشر شهرا التي سبقت تاريخ الطلب .

١٧٢ يجوز لسلطة الترخيص ان تستني من النقص الطبي ولني من يعمل رخصة سوق لم تنته مدتها بعد صادرة من السلطات المختصة في البلاد الاجنبية .

١٧٣ أ - تسلم رخصة السوق المنتية مدتها او التي سحب من حاملها الى سلطة الترخيص في غضون خمسة عشر يوما اذا كانت مفقودة فعليه ابلاغ دوائر السير خطيا عنها خلال هذه المدة .

ب - اذا فقدت رخصة السوق او اثلثت عرضا بحق لصاحبها ان يحصل على نسخة ثانية مقابل الرسوم المعنية بشرط ان تقتنع سلطة الترخيص بحسن نيته .

١٧٤ يكون حامل رخصة السوق الذي يرافق شخصا في مركبه لاجل تعليمه السوق مسؤولا عن مراعاة جميع الاحكام المبينة في هذا الفصل ، ويحظر عليه ان يسمح لمن يتعلم السوق بسوق المركبة على اية طريقة في منطقة بلدية الا اذا تحقق من انه يحسن قيادة المركبة تماما ويجب ان يكون ملها بميكانيكي السيارة وصيانتها .

١٧٥ أ - لا تعطى رخصة لسوق عربه الا لمن توفرت فيه الشروط التالية : -

- ( ١ ) اتم الثامنة عشرة من عمره .
- ( ٢ ) ان لا يكون محكوما بجنحة من ممارسة سوق العربات .
- ( ٣ ) ان لا يكون مدنا على المسكرات .
- ( ٤ ) ان يكون له محل اقامة فعلية في المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - يقدم طلب الترخيص مرفقا بالاوراق التالية : -

- ( ١ ) ثلاث صور بقياس ٤×٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .
- ( ٢ ) هويته الشخصية .
- ( ٣ ) شهادة حسن سلوك .
- ( ٤ ) وصلا يشتمل بدفع الرسوم المقرره .

ج - تسري الرخصة لمدة اثني عشر شهرا من تاريخ صدورها وتجدد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهائها بعد دفع الرسوم المقرره والقرامات المحكوم بها .

١٧٦ لا تطبق الاحكام المتعلقة بالسواقين بهذا القانون على من يلي : -

أ - سائقي المركبات الالية المعدة للحراثة شريطة ان لا تتجاوز سرعة هذه المركبات القصوى عشرة كيلو مترات في الساعة . وان لا يقل عمر سائقها عن ثماني عشر سنة كاملة ما داموا في الاراضي الزراعية وخارج الطرق العامة .

ب - السائقين الحائزين على رخصة سوق دولية لثمة المركبات المتعلقة بهذه الرخصة اذا كانوا قادمين بسياراتهم المسجلة في الخارج باصمهم بقصد السياحة شريطة الحصول على تأشيرة من دائرة السير المختصة بجانية لمدة اقصاها ثلاثة اشهر قابلة للتجديد .

ج - سائقي المركبات المسجلة في البلدان الاجنبية المعقود معها اتفاق خاص .

المادة ٢٤ - تعدل المادة ( ١٧٧ ) من القانون الاصيل باضافة الفقرات الجديدة التالية اليها برقم ( ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ) : -

١٢ - ان يكون ذو هتنام ومظهر لائق .

١٣ - يجب ان يكون بجايزة السائق بطاقة حسب التصميم الذي تضعه سلطة الترخيص تحمل صورته الشخصية ورقم سيارته وتفاصيل رخصة سوقه وتصدق هذه البطاقة من قبل دوائر السير المختصة وتلتصق في مكان ظاهر داخل السيارة بشكل يمكن للركاب ورجال الامن العام الاطلاع عليها .

١٤ - يجب على سائق التراجة النارية ان يضع على رأسه خوذه واقية للصدمات تتوفر فيها الشروط التي تعينها سلطة الترخيص .

المادة ٢٥ - يلغى ما جاء في المادة ( ١٧٨ ) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -  
و تستوفي الرسوم وفقا للملحق رقم ( ١ ) من هذا القانون على ان لمجلس الوزراء اصدار انظمة لتعديل هذا الملحق .

المادة ٢٦ - تعدل المادة ( ١٨٣ ) من القانون الاصيل على الوجه التالي : -

أ - بالغاء ما جاء في مستهل الفقرة ( ٣ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -  
( تستثنى المركبات العسكرية ومركبات الامن العام وسائقوها من احكام الفصول السادس والسابع والثامن والعاشر من هذا القانون بشرط مراعاة الامور التالية : -

ب - باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم ( ٦ ) : -

٦ - اذا تحمل صاحب المركبة المستثناة عن ملكيتها لشخص آخر غير مستثنى ، توجب على هذا الأخير دفع كافة الرسوم عنها .

هكذا في النص

المادة ٢٧ - تعديل المادة ( ١٨٥ ) من القانون الاصيلي على الوجه التالي : -

أ - بأضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة ( أ ) منها : -  
( أو الانظمة أو التعليمات الصادرة بموجبه ) .

ب - بأضافة الفقرة الجديدة التالية الى آخرها بحرف ( ك ) : -

ك - بالرغم مما ورد في هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها مائة فلس .

كل من ارتكب ما يخالف احكام المواد ( ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٠٠ ) من القانون الاصيلي . ولا يلاحق قضائيا من يدفع هذه الغرامة فورا وتحصل الغرامات الفورية بالطريقة التي يعينها مجلس الوزراء بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢٨ - تعديل المادة ( ١٨٦ ) من القانون الاصيلي بالاستعاضة عن رقم ( ١٨٧ ) الواردة فيها برقم ( ١٨٥ )

المادة ٢٩ - تعديل المادة ( ١٨٧ ) من القانون الاصيلي بأضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم ( ٦ ) : -

٦ - تحكم المحكمة بسحب رخصة سوق كل شخص ارتكب خمسة مخالفات من المخالفات التي من طبيعتها تعريض حياة الناس وأموالهم للخطر أو أكثر لاحكام هذا القانون خلال مدة سنة مالية واحدة وللجنة التي تراها مناسبة على ان لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز ستة اشهر .

المادة ٣٠ - أ - تضاف الى القانون الاصيلي المادة الجديدة التالية بعد المادة ( ١٨٧ ) مباشرة برقم ( ١٨٧ ) مكررة .

#### ١٨٧ مكررة

أ - ١ - بالرغم مما ورد في أي تشريع تختص المحاكم البلدية والصلحية بالنظر في جميع الجرائم المرتكبة خلافا لهذا القانون وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبه سواء أكان مرتكب المخالفة مدنيا أو عسكريا .

٢ - لا يلاحق المخالف قضائيا اذا دفع مبلغ خمسمائة فلس عن كل مخالفة يرتكبها، وذلك خلال مدة عشرة ايام من تاريخ تبليغه المخالفة ، وفي هذه الحالة لا يحق له ان يطعن في ذلك امام اي مرجع قضائي .

٣ - يحال المخالف الى المحكمة المختصة اذا لم يتم دفع هذه الغرامة المدونة في البند السابق ، والمحكمة في حالة ادانته ان تحكم عليه بغرامة تتراوح ما بين ٥٠٠ فلس ولا تزيد على دينارين .

٤ - بالرغم مما ورد في المادة ( ٧٢ ) من قانون العقوبات لا يجوز ادغام العقوبات المحكوم بها بموجب هذا القانون بشرطة ان لا تتجاوز العقوبة الحد الاعلى المبين بهذا القانون .

٥ - ويحق للمخالف ان ينوب عنه اذابة خطية بمغفرة من الزئوم شخصا آخر لحضور المخالفة .

ب - لمجلس الوزراء اصدار انظمة لتعيين كيفية وضبط المخالفات وتعيين الاشخاص الذين يتولون استيفاء الغرامات وطريقة تحصيلها وتسجيلها وتقرير النماذج التي تستعمل لغايات هذا القانون .

ج - يعنى من العقوبة مرتكب المخالفات التي ارتكبت خلافا لاحكام قانون النقل على الطرق وتعديلاته قبل ١٩٦٧/١٠/٣١ والتي لم تنفذ بعد .

المادة ٣١ - تعديل المادة ( ١٨٩ ) من القانون الاصيلي بأضافة الفقرتين الجديتين التاليتين اليها بحرفي ( ج ، د ) : -

ج - تصدق قرارات اللجنة الفرعية من قبل اللجنة المركزية ما عدا القرارات المنصوص عليها في الفقرة ( ب ) من هذه المادة .

د - تنشر في الجريدة الرسمية جميع القرارات التي تصدرها لجنة السير المركزية ولجان السير الفرعية .

المادة ٣٢ - تعديل المادة ( ٢٠٠ ) من القانون الاصيلي بحذف العبارة التالية الواردة في اخر الفقرة ( د ) منها .  
( سواء كان التطويل من الوسط او المؤخرة ) .

المادة ٣٣ - يلغى ما جاء في المادة ( ٢٠١ ) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي : -

#### المادة ( ٢٠١ )

أ - يحق لسلطة الترخيص بتنسيب من اللجنة الفنية تسجيل اي مركبة مجهزة تجهيزا عمليا خلافا للشروط المبينة في المادتين ( ٧٢ ، ٢٠٠ ) كما لا يجوز ادخال اية تعديلات فنية او لحامات الشاصي المركبة خلافا للمواصفات الاساسية التي يقرها المصنع الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من سلطة الترخيص بتنسيب من اللجنة الفنية ، كما لا يجوز بحال من الاحوال صنع شاصيات ( جسور السيارة الطولية والعرضية ) من قبل المصانع المحلية او الاجنبية الا بمقتضى مواصفات وشهادات فنية من بلد المنشأ ومن مصانع مركبات معترف بها .

ب - لا يجوز تسجيل اية مركبة جمعت عمليا خلافا للمواصفات المصنع في المنشأ .

هكذا في الاصل



السيد الرئيس

هل لاحظت ملاحظات ؟

السيد المقرر

احب ان اوضح اهم ما ورد من تعديلات ،  
لقد خففتنا المخالفات ، للمبادئ التي قام عليها التعديل  
هي كما يلي : اللجنة راعت ان تكون المخالفات اقل  
من السابق بين نصف دينار ودينارين ووضع مبدأ  
يستطيع معه المخالف ان يدفع نصف دينار خلال مدة  
عشرة ايام الى السلطة التي ستعين بموجب نظام بدلا  
من ذهابه الى المحكمة ثم وضع مبدأ جديد يستطيع  
بموجبه الشخص مرتكب المخالفة ان ينيب عنه اي  
شخص ليدفع الغرامة . النقطة الثانية قضية سحب  
السيارات ايضا رفعت ، ايضا راعينا جميع النواحي  
الفنية بعد الاجتماع بمدير السير .

السيد العظم نائب معان

المادة الثانية فقرة - و -

السيد المقرر يقول :

يلغى ما جاء في الفقرة ٢٧ ويستعاض عنه  
بما يلي :

سلطة الترخيص : تعني وزير الداخلية او من  
ينبه من ضباط الامن العام وعلى وزير الداخلية عند  
ممارسته لصلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون  
ان يستأنس برأي مدير الامن العام .

السيد العظم نائب معان

المطلوب او رجاء ان (أو من ينيبه لهذا الغرض)

السيد المقرر

هذا معروف يا سيدي

السيد العظم نائب معان

لا ، دوائر السير في جميع العالم غير مرتبطة  
بدوائر الامن العام ، ممكن لوزير الداخلية ان ينيب  
موظفا مختصا لهذا الغرض .

السيد المقرر

سلطة الترخيص . .

السيد العظم نائب معان

يا سيدي حلف عبارة ( من ضباط الامن  
العام ) لانه هنا حصرها بضباط الامن العام .

السيد المقرر

الصلاحيات لوزير الداخلية .

السيد العظم نائب معان

عندما قلت ( ضباط الامن العام ) معنى ذلك  
أنها تعددت . .

السيد المقرر

لا يا سيدي ، لا يريد أن يجزئها .

السيد الرئيس

ارجوك دعه يتكلم .

السيد العظم نائب معان

يا سيدي ما اقصد ، فقط عبارة ( ضباط  
الامن العام ) لا تنحصر بدائرة معينة . وزير الداخلية  
قد يرى أن ينسب ضابطا او شخصا او موظفا من  
دائرة معينة .

السيد الرئيس

كيف يجزئ هذه ؟

السيد العظم نائب معان

الانابة فقط ، ان لا تنحصر بضباط الامن العام

السيد الرئيس

الاقتراح لم يثنى عليه ، اكل يا سليمان بك .

السيد المقرر

ايضا وضعنا لوحات لسيارات النواب والاعيان

الاستاذ جمو نائب معان

ماذا ؟

السيد المقرر

ايضا الحقوق المكتسبة حفوظ عليها .

( اصوات : موافقون )

السيد المقرر

بالاضافة الى التعديل الوارد في ملحق قرار  
اللجنة هنا ايضا ارى اضافة عبارة ( على ان تراعى  
القوانين والانظمة واوامر الدفاع التي تصدر من حين  
لآخر ) فيما يتعلق بالسيارات للوقت والديزل هذه  
التاحية حددناها .

السيد ابو الغر نائب معان

الشركات التي تعمل في الاردن تدخل السيارات  
التي تعمل على الديزل ادخالاً مؤقتاً فأثرت على عمل  
السيارات الاردنية بكاملها وفي نص الاتفاقية على  
الشركات التي تدخل السيارات ان تخزنها فانا اقول  
للحكومة بانه لا توجد شركة واحدة اخرجت سياراتها  
وعندها يتوقف عن خمسة سيارة ، عملت السيارات  
على احضار امر دفاع بادخال هذه السيارات بغير  
جمركتها ، يجب ان يطبق على السيارات الديزل ما  
ما يطبق على السيارات الاردنية .

السيد ابو الراغب نائب معان

التي .

السيد المقرر

بالنسبة لما ذكره الحاج عاطي ، الواقع اللجنة  
تلاسته فيما بينها مع مندوب عن دائرة السير . طبعاً  
هذا قانون للسير ، المبدأ الذي ادخل في القانون الجديد  
او هذا التعديل هو لأجل الحد من هذه النقطة ،  
سيارات الادخال الموقت اخضعناها للرسوم .  
واضعنا على أن تراعى القوانين والانظمة واوامر  
الدفاع من اجل سيارات الديزل ، تبقى التاحية  
الجمركية في الواقع اذا في اتفاقيات بين الدولة وشركة  
هذه عادة تدخل في الاتفاقيات وبمعالجتها قانون الجمارك  
اما هنا - على ان تراعى القوانين والانظمة واوامر  
الدفاع التي تصدرها من حين لآخر تفسي بالغرض  
مع اخضاعها للرسوم . حلاً للاشكال .

السيد العظم نائب معان

معظم الشركات التي تعمل في الاردن او جميع  
الشركات الاجنبية ادخلت عدداً كبيراً من السيارات  
وحرمت البلد من موارد كبير جداً - مالي - يمكن  
ان يدعم موازنة البلد - كما تعلم - الوضع الذي نمر  
به هذه السيارات بعد سنة او ثلاثة او بعد ان تتهي الشركة  
الاجنبية تحول الى خردة ولا يستفيد البلد منها اطلاقاً  
فالرجاء العمل على الغاء فكرة استعمال سيارات  
بادخال موقت اطلاقاً .

السيد المقرر

يا سيدي .

السيد الرئيس

دعه يكمل .

هكذا من يصدق

السيد العظم نائب معان

سواء كانت ديزل او غيره ، نطلب الالغاء .

السيد المقرر

نحن في الواقع ما شعر به الاخ وهذا نفس ... بالنسبة للسيارات التي ستدخل هذه عولجت معالجة كافية لا يجوز ان تعمل ، فقط تأتي بحمولتها وترجع هذه الناحية محدودة في المادتين ٢٠٩ ، ٢١٠ بالقانون الاصلي العملية التي صار اليها اشكال ، ان هذه السيارات التي تدخل بشكل مؤقت كانت لا تدفع رسوما وتسيء الشركات الاستعمال ، فنحن هنا وضعنا قيداً يتعلق بالفكرة التي عرضتموها .

السيد عودة الله نائب مادبا :

اقترح اضافة ممثل عن امانة العاصمة الى اللجنة .

السيد المقرر : اي لجنة ؟

السيد عودة الله نائب مادبا :

لجنة السير .

السيد الرئيس :

مررنا عنها .

السيد المقرر :

لجنة السير مؤلفة من :

مدير السير

مدير ترخيص السواقين والمركبات .

مهندس عن وزارة الاشغال العامة .

مهندس عن وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

مندوب عن وزارة الاقتصاد الوطني .

مندوب عن نقابة اصحاب السيارات الشاحنة .

مندوب عن اصحاب السيارات (سكاب) تعيينه سلطة الترخيص .

مندوب عن نقابة السواقين بعينه مجلس النقابة .

السيد ابو العز نائب معان :

ومندوب عن الدباصات .

السيد المقرر :

هذا من اختصاص وزير الداخلية .

اما لجنة السير الفرعية . . .

السيد عودة الله نائب مادبا :

انا اعني لجنة السير المركزية .

السيد الرئيس :

لم يبق أحد على اقتراحك .

السيد المقرر :

امانة العاصمة ممثلة في لجنة السير الفرعية .

السيد عودة الله نائب مادبا :

جميع الطرق تمر على العاصمة ولهذا اقترحت اقتراحي .

السيد المقرر رئيس اللجنة القانونية :

بالنسبة للجنة المركزية لا ارى مانعاً من اضافة ممثل عن امانة العاصمة .

السيد المقرر :

سنلتحل باشكالات .

الاستاذ جمو نائب عمان :

امانة العاصمة تكون كبلدية ، اذن تدخل في اللجنة الفرعية .

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على اضافة ممثل عن امانة العاصمة الى لجنة السير المركزية ؟

الجميع : موافقون

الاستاذ العظم نائب معان :

بالنسبة للامانة ١٥٩ ، البند الثالث ،

٣ - رخصة قيادة سيارة صالون عمومي وتعرف لساقي سيارات الصالون العمومية التي لا يتجاوز عدد ركابها على ثمانية اشخاص بما فيهم السائق وذلك بعد مزاولة مهنة سواقية السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الثانية لمدة ثلاث سنوات .

اقترح سنة واحدة بعد فحص .

السيد ابو الراغب نائب عمان :

فعلا كثيرة .

السيد التلحموني نائب اربد :

الشخص يأخذ ليسانس حقوق في هذه المدة .

السيد المقرر :

سائق المركبة العمومية يختلف عن المركبة الخصوصية .

السيد العظم نائب معان :

سنة واحدة مع فحص جيد .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟

الجميع : موافقون

السيد المايطة نائب الكرك :

الخالفات السابقة ماذا تم بها ؟

السيد المقرر :

اعفيت .

السيد وزير الداخلية :

قانون العقوبات العسكري ينص على أن جميع المخالفات وجميع الجرائم على اختلافها هي من اختصاص المحاكم العسكرية ولما وضع هذا القانون المؤقت كنا ذكرنا أن جميع المخالفات ان كان مرتكبها مدنياً او عسكرياً - يقدم الى محكمة الصلح او محكمة البلدية عندئذ أتنا اعتراضات عديدة من سلطات الجيش والدفاع قالوا هذا خروج عن القناعة وهي ان جميع العسكريين يحاكمون في المحاكم العسكرية فوجدناهم بان الامر لدى مجلس النواب ويمكن اثاره الموضوع امام المجلس وله ان يقرر ما يشاء .

فهل اتصلت اللجنة بوزارة الدفاع او الجيش ؟

لقد وعدناهم بأن ينظر بهذا الطلب .

السيد الرئيس :

ما رأي رئيس اللجنة ؟

هكذا هو الحال

السيد المقلح رئيس اللجنة القانونية :

لا ادري ماذا يريد ؟

السيد الرئيس :

بخصوص مخالفات الجيش .

السيد وزير العدلية :

المادة ب ١٨ مكررة :

١ - بالرغم مما ورد في اي تشريع تختص المحاكم البلدية والسلحية بالنظر في جميع الجرائم المرتكبة خلافاً لهذا القانون وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبيه سواء أكان مرتكب المخالفة مدنياً ام عسكرياً .

السيد الرئيس :

القصد فصل العسكريين بصورة خاصة .

السيد وزير العدلية :

هذه موضوعة بقانون العقوبات العسكرية .

السيد المقرر :

بالرغم مما ورد . الى آخره .

السيد الرئيس :

هل آكل معالي الوزير ؟

السيد الدقموي نائب اريد :

عطوفة الرئيس

انا اعتقد ان جميع الدول الآن متجهة الى حصر العقوبات العسكرية في العمل الناشئ عن عمله العسكري

وليس عن عمله المدني، فاذا اردنا نزيد الامتيازات فأننا غداً سنفسخ رؤوس بعضنا . لذلك اعتقد انه من الاولى ان تبقى لدى المحاكم النظامية .

السيد العظيم نائب معان :

اثني على ذلك .

هل يوافق المجلس على بقاء المادة عى ما هي عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

هل لديكم ملاحظات أخرى ؟

« لا يوجد »

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على قرار اللجنة وملحقة ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون كما وضعته اللجنة مع التعديلات التي اقراها المجلس ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة مجموعه مع التعديلات وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر » .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون النقل على الطرق

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٤٩ ) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٢ ) من القانون الاصلي على الوجه التالي : -

أ - تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة ( ١٢ ) على ان يكون لسيارات الصالون اربعة ابواب على الاقل .

ب - تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة ( ١٣ ) « ولا يجوز تأجيرها او استخدامها لاجراض يجني صاحبها او سائقها ربحاً من وراء ذلك مهما كانت الظروف .

ج - تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة ( ١٥ ) : - « ولا يكون تصميمها على شكل سيارة » .

د - يلغى ما جاء بالفقرة ( ١٦ ) ويستعاض عنه بما يلي : -

١ - الجرارة : مركبة مجهزة بمحرك ميكانيكي تسير بواسطته ومصنوعة خصيصاً لجر او تحريك معدات مخصصة للاستثمار الزراعي او الصناعي وغير مجهزة بوسائل لحمل الاثقال عند سيرها لوحدها .

٢ - مركبات اشغال عامة : مركبة مصنوعة خصيصاً لاجراض مشاريع الاشغال العمومية وفتح الطرق والاشغال الانشائية الاخرى ولا تصلح عادة لنقل البضائع والاشخاص وتبين اصنافها وانواعها من قبل وزارة الاشغال العامة .

هـ - يلغى ما جاء في البنك ( ج ) من الفقرة ( ٢٦ ) ويستعاض عنه بما يلي : -  
الوزن الصافي : الجمولة : الفرق بين الوزنين القائم والفارغ ويقرر الوزن على اساس مواصفات المصنع .

هكذا هو النص

و - يلغى ما جاء في الفقرة ( ٢٧ ) ويستعاض عنه بما يلي : -

سلطة الترخيص : تعني وزير الداخلية او من ينيبه من ضباط الامن العام وعلى وزير الداخلية عند ممارسته لصلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون ان يستأنس برأي مدير الامن العام .

ز - يلغى ما جاء بالفقرة ( ٢٨ ) ويستعاض عنه بما يلي : -

لجنة السير المركزية : تعني لجنة مؤلفة من وزير الداخلية وله ان ينيب عنه مدير الامن العام

بتفويض خطي : -

مدير السير .

مدير ترخيص السواقين والمركبات .

مهندس عن وزارة الاشغال العامة

مهندس عن وزارة الداخلية / للشؤون البلدية والقروية

مندوب عن وزارة الاقتصاد الوطني

مندوب عن امانة العاصمة

مندوب عن نقابة اصحاب السيارات الشاحنة

مندوب عن اصحاب السيارات ( الركاب ) تعينه سلطة الترخيص

مندوب عن نقابة السواقين يعينه مجلس النقابة

ح - يلغى ما جاء في الفقرة ( ٢٩ ) ويستعاض عنه بما يلي : -

لجنة السير الفرعية : تعني اللجنة المؤلفة في كل محافظة برئاسة المحافظ وعضوية كل من

مدير الشرطة ومهندس البلدية ومهندس المحافظة أما في عمان فيعتبر عضوا مدير شرطة العاصمة بدلا من مدير الشرطة .

ط - تضاف الفقرة التالية الى آخر المادة ( ٢ ) وترقم برقم ( ٣٠ ) : -

٣٠ - لوامر الداخلية بقرار يصدره وينشر في الجريدة الرسمية ان يلحق أي نوع جديد من المركبات بأحد الأنواع المبينة في هذه المادة .

ي - تضاف الفقرتان التاليتان الى آخر المادة ( ٢ ) من القانون الاصلي وترقم برقم ( ٣٢ و ٣١ ) :

٣١ - أ - المحور ما يربط دوليين في قاعدة المركبة ( الشاصي ) .

ب - محرك المركبة هي الالة التي تحول الطاقة الحرارية الى قوة ميكانيكية دافعة للمركبة .

ج - قاعدة المركبة ( الشاصي ) هي الجسور الطولية والعرضية التي ترتبط مع

محاور الدواليب ( العجلات ) وترتبطها ببعضها البعض .

د - هيكل المركبة : هو باقي جسم المركبة بعد استثناء المحرك والمحاور وقاعدة

المركبة ( الشاصي ) .

٣٢ - سائق المركبة : هو كل من يقود مركبة ميكانيكية وحائز على رخصة قانونية

سارية المفعول من سلطة ترخيص معترف بها .

المادة ٣ - تعدل المادة ( ٤١ ) من القانون الاصلي بالغاء الفقرتين ( أ ب ) والاستعاضة عنهما بالفقرتين

التاليتين : -

أ - يجوز لسلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الاشغال العامة ان تعين الحد الاقصى للسرعة

على الطرق في المملكة ، وذلك بالنسبة لما تقتضيه الظروف الخاصة بكل طريق ولها أن

تعين شروط السوق على تلك الطرق بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

ب - لا يجوز اجراء أي سباق او مباراة للمركبات الميكانيكية على أي طريق عمومي في المملكة

الا وفقا للشروط التي تضعها سلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الاشغال العامة، ولا يعطى

التصريح بذلك الا بعد ابرام عقد تأمين ضد الاضرار الغير من قبل منظمي السباق او المباراة .

المادة ٤ - يعتبر ما جاء بالمادة ( ٤٧ ) من القانون الاصلي فقرة تحت حرف ( أ ) ويضاف اليها فقرة تحت

حرف ( ب ) بالنص التالي : -

ب - لا يجوز سوق أية مركبة محملة بمواد كالرمل والحجارة والقوسفات وغيرها مما يكون

عرضة للتطاير الا اذا كانت الحمولة مغطاة بغطاء محكم يحول دون تطايرها او تآثرها .

المادة ٥ - تعدل المادة ( ٥٦ ) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء بالفقرة ( ب ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

( يضع مدير الامن العام الشاخصات على مسافة كافية من المواقع الخطرة ) .

المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة ( ٥٧ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

أ - يتم وضع الشاخصات واختيار اماكن وضعها من قبل مدير الامن العام .

ب - يستأنس مدير الامن العام برأي وزارة الاشغال العامة في وضع هلبة الشاخصات خارج

مناطق البلديات .

ج - يتفق مدير الامن العام مع البلدية في وضع هذه الشاخصات داخل مناطق البلديات وتكون

على نفقة البلدية .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة ( ٦٧ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

لا يسمح بوقوف السيارات امام مكاتب السفريات والتكسيات الا اذا سمحت لجنة السير

المختصة بذلك وضمن الشروط التي تضعها .

هكذا هو النص



المادة ٨ - تعديل المادة (٧٢) من القانون الاصيلي على الوجه التالي : -

- أ - ١ - بأضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ب) منها :  
« على ان يجري ذلك بموجب نظام يقره مجلس الوزراء وتعين فيه الشروط الواجب اتباعها في مثل هذه الحالات » .
- ٢ - اضافة ما يلي الى آخر الفقرة (ب) من البند (١) للمادة (٧٢) من القانون الاصيلي :  
« أما في العاصمة فلا يسمح بتسجيل أي باص بأكثر من ستة أمتار اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون » .

ب - بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) من البند (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :  
« ان الحد الاقصى للوزن المؤثر في المحور الأكثر حمولة هو اثنا عشر طناً على ان يبقى الوزن القائم للسيارات ضمن الحدود المبيته ادناه » .

على ان لا يؤثر ذلك على الحقوق المكتسبة للسيارات المرخصة قبل صدور هذا القانون : -

- |                                                  |                    |
|--------------------------------------------------|--------------------|
| ١ - سيارة بمحورين                                | عشرون طناً         |
| ٢ - سيارة بأكثر من محورين                        | اثنان وعشرون طناً  |
| ٣ - سيارة ذات محورين ونصف مقطورة                 | اربعة وعشرون طناً  |
| بمحور واحد او محورين                             |                    |
| ٤ - سيارة ذات محورين ومقطورة بمحورين             | سنة وعشرون طناً    |
| ٥ - سيارة ذات محورين ومقطورتين بمحورين لكل منهما | اثنان وثلاثون طناً |
| ٦ - سيارة بأكثر من محورين ونصف مقطورة بمحور واحد | سنة وعشرون طناً    |
| ٧ - سيارة بأكثر من محورين ومقطورة بمحورين        | ثلاثون طناً        |
| ٨ - سيارة بأكثر من محورين ومقطورتين بمحورين      | خمس وثلاثون طناً   |
| لكل منهما                                        |                    |

٩ - سيارة بأكثر من محورين ونصف مقطورة بمحورين

١٠ - سيارة بمحورين ونصف مقطورة بمحور ومقطورة بمحورين

١١ - سيارة بأكثر من محورين ونصف مقطورة بمحورين

١٢ - سيارة بأكثر من محورين ونصف مقطورة بمحورين ومقطورة بمحورين

المادة ٩ - تعديل المادة (٧٥) من القانون الاصيلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي

أ - يجب ان لا يتجاوز وزن الحمولة في كل حال الحد المعين في البند (ج) من الفقرة (٢٦) من المادة الثانية من هذا القانون .

المادة ١٠ - تعديل المادة (٧٦) من القانون الاصيلي بأضافة الفقرة التالية الى آخرها وترقم برقم (٤) :

٤ - لسلطة الترخيص أن ترخص باصات خصوصي تختلف مواصفاتها من حيث أقيسة المقاعد والارتفاع دون اجحاف بما ورد بالمادة (٧٢) من هذا القانون عن المواصفات الواردة في هذا الفصل اذا كان ذلك يؤمن المصلحة .

المادة ١١ - تعديل المادة (٩٦) من القانون الاصيلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرات (ب، ج، د) التالية اليها :

ب - يجب ان يكون محرك وجهاز توزيع الوقود ( طلمبة - بخاخات ) في المركبات التي تسير على غير البنزين مصمماً ومعبراً بطريقة لا تسمح بخروج دخان منظور ويجب ان يكون مختوماً في جميع الاحوال بشكل لا يمكن السائق من العبث به من اجل الحصول على كمية وقود أكثر من المقرر لها بقصد زيادة سرعتها ويجب مراعاة ابقاء جهاز توزيع الوقود مصاناً باستمرار وذلك باختياره بواسطة الاجهزة الفنية الخاصة .

ج - يجب تجهيز المركبة التي تسير على غير البنزين بمصافي الوقود وإبقائها نظيفة باستمرار .

د - اذا ضبطت مركبة وهي تسير على الطرق وهي تخرج دخاناً منظوراً ينظم تقرير بذلك من قبل ثلاثة من الاعضاء الفنيين لدى سلطة الترخيص ويرفع لسلطة الترخيص التي لها ان تسحب رخصة السائق لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز الستة اشهر وان تحجز المركبة إدارياً لمدة لا تزيد على اسبوع تسلم بعدها لصاحبها واعادتها للمعينة .

المادة ١٢ - تعديل المادة (١٠٤) من القانون الاصيلي بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

#### الفقرة (١)

أ - لا يجوز تسجيل أو ترخيص أو تجديد رخصة سير أية مركبة ميكانيكية الا بعد أن يقدم صاحب المركبة عقد تأمين لدى إحدى شركات التأمين المسجلة في المملكة وذلك لتغطية اضرار الغير البشري بسببها استعمال المركبة . وتشمل عبارة ( اضرار الغير ) الركاب في المركبة الجمومية .

ب - تحدد شروط ومقدار التأمين لمختلف المركبات الميكانيكية بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

هكذا هو الأصل

المادة ١٣ - يستعاض عن نص الفقرة (٢) من المادة (١٠٥) من القانون الأصلي بالنص التالي :-

٢ - يمكن نقل تسجيل المركبة من مركز ترخيص الى آخر بناء على رغبة مالكها شريطة أن تكون رخصة اقتنائها منتهية في المركز الاول أو لتغيير صفة استعمالها بطريقة تتفق مع هذا القانون بالمركز الثاني على ان يكون الطالب من المقيمين في المركز الجديد .

المادة ١٤ - يضاف ما يلي الى آخر الفقرة (٢) من المادة (١١١) بالنص التالي :-  
« وإذا زاد عدد المقاعد للركاب عن ثلاثة مقاعد بما فيهم السائق يستحق على السيارة الرسم الأكثر وفق الملحق رقم (٢) لهذا القانون .

المادة ١٥ - تعدل المادة (١١٣) من القانون الأصلي بأضافة العبارة التالية الى آخرها « التي لا يجوز إعادة تسجيلها أو ترخيصها اذا قررت سلطة الترخيص شطبها لعدم صلاحيتها بقرار من اللجنة الفنية ».

المادة ١٦ - يلغى ما جاء في المادة (١١٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

١١٤ - ١ لا يجوز الترخيص لراكبين جانب السائق لسيارات الصالون إلا اذا كان عرض المقعد الامامي ومتصلا ١٥٠ سم فأكثر ، وكان الكير على المقود و ١٥٥ سم فأكثر اذا كان الكير أرضي ، واذا كان المقعد للركاب مفصولا فيجب أن يكون عرضه ٩٠ سم فأكثر ويؤخذ القياس من ظهر المقعد الامامي .

٢ - أما بالنسبة للسيارات الشاحنة ، فيجب أن يكون عرض المقعد متصلا ١٥٠ سم فأكثر اذا كان الكير على المقود و ١٥٥ سم فأكثر اذا كان الكير أرضي ، واذا كان المقعد للركاب منفصلا فيجب أن يكون عرضه ٩٠ سم فأكثر ، ويؤخذ القياس للمقاعد المتصلة ما بين البابين من الداخل ، وفي منتصف المقعد عرضاً . ولا يجوز إحداث تجاريف في فرش الابواب للسيارة أو تغيير أو تعديل في جسم السيارة عند التصميم الأصلي بقصد الحصول على هذه المقاسات .

٣ - لا يجوز ترخيص سيارات الركاب إلا اذا كانت المقاعد خلف بعضها البعض وباتجاه مقدمة السيارة وأن لا يقل عمق كل من المقعد الامامي والخلفي عن ٤٥ سم

المادة ١٧ - تضاف الى آخر الفقرة (٢) من المادة (١٢٤) من القانون الأصلي عبارة (وفي حالة مضي سنة على انتهاء الرخصة تعتبر المركبة مشطوبة من القيد) .

واضافة فقرة برقم (٤) الى المادة المذكورة بالنص التالي :-

« لا يجوز تجديد رخصة اقتناء أية مركبة ميكانيكية إلا بعد التأكد من أن صاحب الرخصة قد دفع كافة الغرامات التي حكم بها عليه لارتكابه جرماً خلافاً لهذا القانون وتعليماته أو الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه » .

المادة ١٨ - أ - يعدل البند السادس من الفقرة (أ) من المادة (١٢٩) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

٦ ( لوحات سيارات رئيس الوزراء ورئيسي مجلسي الاعيان والنواب والوزراء والاعيان والنواب وأمين عام مجلس الأمة بيضاء والاحرف والارقام حمراء وتوضع كلمة ( حكومة على لوحات سيارات رئيس الوزراء والوزراء . وعبارة ( مجلس الأمة ) على لوحات سيارات رئيسي مجلسي الاعيان والنواب والاعيان والنواب وأمين عام مجلس الأمة .

ب - اضافة البند التالي برقم (١٣) الى الفقرة (أ) من المادة (١٢٩) من القانون الأصلي بالنص التالي :-  
١٣ - لوحات سيارات ( الادخال المؤقت سوداء والاحرف والارقام بيضاء ) مع عبارة ( ادخال مؤقت ) وتعامل كالسيارات الاجنبية وفق المادة (٢٠٨) من القانون الأصلي . على أن تراعى القوانين والأنظمة واوامر الدفاع التي تصدر من حين الى آخر .

المادة ١٩ - يلغى ما جاء في المادة (١٤١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-  
( يجوز للمحليل أن يحتفظ برقم السيارة لتخصيصه لسيارة أخرى ، ويجوز عليها في غضون مدة سنة من تاريخ الاحالة ويشطب الرقم عنه بعد مرور هذه المدة .

المادة ٢٠ - تشطب الفقرة الاولى من المادة (١٥٢) من القانون الأصلي وتصبح الفقرة (٢) مادة قائمة بذاتها ،

المادة ٢١ - تعدل المادة (١٥٣) من القانون الأصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة فقرة جديدة بحرف ( ب ) اليها بالنص التالي :-

ب - سلطة الترخيص أن تعين لوناً خاصاً لأي نوع من المركبات أو لأي جزء من أجزائها فيما عدا سيارات الصالون الخصوصية .

المادة ٢٢ - تضاف الى القانون الأصلي المادة الجديدة التالية بعد المادة (١٥٦) منه مباشرة .

#### ١٥٦ - مكررة

أ - يجب أن يكون في كل سيارة باص قاطع تذاكر ( كنترول ) مرخص من دوائر السر

توفر في الشروط التالية :-

- ١ ( أتم الثامنة عشرة من عمره .
- ٢ ( أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة .
- ٣ ( أن يكون خالياً من الامراض المعدية بموجب شهادة طبيب حكومي .
- ٤ ( أن لا يكون محكوماً بأية جناية أو جناية اخلاقية .
- ٥ ( أن لا يكون مذمناً على المسكرات .

هكذا تم التصديق

ب - يقدم طلب الترخيص مرفقاً بالأوراق التالية : -

١ ( ثلاث صور بقياس ٤ × ٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .

٢ ( هويته الشخصية .

٣ ( شهادة حسن سلوك .

ج - تعطى الرخصة لمدة اثني عشر شهراً وتجدد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهائها بعد استيفاء الرسوم المقررة والغرامات المحكوم بها .

المادة ٢٣ - يلغى ما جاء في المواد ( ١٥٨ ) الى نهاية ( ١٦٧ ) الواردة في الفصل الثامن من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

### الفصل الثامن

#### رخص السائقين

أ - لا يجوز لأي شخص في المملكة الأردنية الهاشمية أن يسوق مركبة على أي طريق ما لم تكن سلطة الترخيص قد منحت رخصة للسوق وكانت هذه الرخصة في حيازه ولا تسري أحكام هذه المادة على أي شخص أعفي بمقتضى هذا القانون .

ب - يخضع تعليم سوق المركبات بما في ذلك للتراجعات على الطرق العامة لشروط تضعها سلطة الترخيص .

ج - تشمل رخصة السوق على سجل خاص يدون فيه السوابق القضائية وسائر الاحكام الاخرى التي يترتب عليها دفع الغرامات الفورية طبقاً لاحكام المادة ( ١٨٧ ) مكررة .

أ - يجب أن ينص في رخصة السوق على صنف أو أصناف المركبات المرخص بسوقها وتقسّم رخص السوق الى الفئات التالية : -

١ ( رخصة قيادة دراجة نارية وتصرف لمن يقود دراجة نارية .

٢ ( رخصة قيادة سيارة صالون خصوصية وتصرف لسائق سيارة الصالون الخصوصية .

٣ ( رخصة قيادة سيارة صالون عمومي وتصرف لسائق سيارات الصالون العمومية التي لا يتجاوز عدد ركابها على ثمانية أشخاص بما فيهم السائق وذلك بعد مزاوله مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الثانية لمدة سنة واحدة .

٤ ( رخصة قيادة سيارات الشحن : -

أ - حتى حمولة ٥٠٠٠ كغم وتصرف لسائق سيارات الشحن بعد مضي

عامين على مزاوله مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة

الثالثة شريطة أن يجتاز الفحص الفني على هذا النوع من السيارات .

ب - تزيد حمولتها على ٥٠٠٠ كغم وتصرف لسائق سيارات الشحن بعده في عام واحد على مزاوله مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الواردة تحت البند ( أ ) من الفقرة ( ٤ ) من هذه المادة شريطة أن يجتاز الفحص الفني على هذا النوع من السيارات .

٥ - رخصة قيادة لسوق سيارة باص وتصرف بعد مضي عام واحد على مزاوله مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الواردة تحت البند ( ب ) من الفقرة ( ٤ ) من هذه المادة شريطة أن يجتاز الفحص الفني على هذا النوع من السيارات وفحصاً آخر بالاسعافانات الاولى .

٦ - رخصة قيادة الجرارات الزراعية وتصرف لسائق هذا النوع من الجرارات بعد اجتيازه فحصاً فنياً على هذا النوع .

٧ - رخصة قيادة الجرارات الانشائية المدة لفتح الطرق والاعمال الانشائية الاخرى وتصرف لسائق هذا النوع من الجرارات بعد اجتيازه فحصاً فنياً على هذا النوع .

٨ - رخصة قيادة مؤقتة وتصرف طبقاً لشروط تضعها سلطة الترخيص بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

ب - يجوز لسلطة الترخيص أن تصرف رخصة قيادة أية فئة من المركبات لمن سبقت له الخدمة في القوات المسلحة والامن العام كسائق من الدرجة الاولى شريطة أن يجتاز الفحص الفني المقرر لتلك الفئة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة دون التقيد بالمدد المعينة فيها .

أ - لا تعطى رخصة السوق من الفئة الاولى والثانية الا لمن توفرت فيه الشروط التالية : -

١ - أن يكون قد أتم السنة الثامنة عشرة من عمره .

٢ - أن تثبت لياقته الصحية بشهادة صادرة من طبيب الحكومة تحمل صورته الشمسية وتوقع الشهادة والصورة من الطبيب .

ب - يقدم طلب الحصول على رخصة السوق الخصوصية حسب النموذج المقرر من قبل سلطة الترخيص مصحوباً بالأوراق التالية : -

١ - ست صور بقياس ٤ × ٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .

٢ - هويته الشخصية او جواز سفره .

٣ - وثيقة إقامة فعلية دائمة في المملكة الأردنية الهاشمية اذا كان الطالب غير اردنياً .

٤ - وصلاً يشتمل على رسم فحص السوق .

ج - لا تصرف رخصة السوق للطالب الا اذا اجتاز بنجاح امام لجنة فنية تشكيلها سلطة الترخيص الفحص الفني المطلوب واختبار في قواعد المرور وإشارات .

هكذا من الأصل

١ - يشترط في طالب رخصة السوق من الفئات (٧٠٦٠٥٠٤٠٣) ما يلي : -

- ١ - أن يكون قد أتم واحداً وعشرين سنة ميلادية من عمره .
- ٢ - أن لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو تجرime من جرائم المخدرات أو جريمة غلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد مضى ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة أو سقوطها بالتقادم، وتلغى حكماً وتسحب ادارياً كل رخصة سوق من الفئات (٨٠٧٠٦٠٥٠٤٠٣٠٢) اذا صدر حكم قطعي بحسب حائزها لارتكابه إحدى الجرائم المبينة فيما تقدم .
- ب - يقدم طلب الحصول على رخصة السوق من الفئات المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة حسب النموذج المقرر من قبل سلطة الترخيص مصحوباً بالاوراق التالية : -
- ١ - تقريراً طبياً من طبيب الحكومة يثبت أن الطالب سليم من أي مرض او عطل دائم قد يؤثر في مقدرته على ضبط المركبة .
- ٢ - ست صور شمسية بقياس ٤×٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .
- ٣ - بيان فئة رخصة السوق المطلوبة .
- ٤ - وصلا يشتر بدفع رسم فحص السوق .
- ٥ - هويته الشخصية او جواز سفره .
- ٦ - شهادة حسن السلوك .
- ج - يعين موعد الفحص من قبل سلطة الترخيص .

د - على الرغم مما جاء في هذه المادة لا تعطى رخصة لسوق سيارة عمومية الا لمن كان اردنياً .

هـ - ١ - لا تعطى رخصة السوق من الفئات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة الا اذا اجتاز الطالب الفحص الفني المطلوب امام لجنة فنية تشكلها سلطة الترخيص واختيار قواعد المرور و اشاراته وان يكون ملماً في ميكانيك السيارات وصيانتها .

٢ - يفحص الطالب فنياً خلال مدة كالية حلى المركبة التي يطلب رخصة السوق لها في الامور التالية ، للتحقق من أنه قادر بصورة أكيدة على قيادة سيارته في الشروط العادية للسير وبشكل لا يعرقل حركة السير ولا يؤثر على سلامة مستعملي الطرق وبسرعة تتفق والسرعة القصوى المسموح بها على الطرق ، وعليه أن يكون قادراً على تحقيق العمليات التالية بشكل يتفق وقواعد السير العامة : -

أ - تدوير المحرك وانطلاق السيارة بصورة جيدة على خط مستقيم او على خط منعطف .

ب - الوقوف في الحالات العادية والحالات الطارئة .

ج - المرور عن مركبة اخرى وملاقتها على طريق واحد وعلى طرق متقاطعة .

د - تدوير المركبة في الطريق والى اليمين أو اليسار في ملتقيات الطرق ومفارقها وعلى طريق محدود العرض .

هـ - تسيير المركبة الى الوراء في طريق مستقيم وعلى المنعطقات .

و - ضبط المركبة اثناء سيرها .

ز - التوقف والانطلاق في الطرقات ذات الليل الشديد .

ح - اجتياز مفارق الطرق وملتقياتها .

ط - اعطاء الاشارات اللازمة في الوقت الملائم للاعلان عن تبديل اوضاع سيره باستعمال اليد أو تأشير الامتثال بسرعة الى ما توجهه الشاخصات او الى الاشارات التي يعطيها رجال السير والانتباه الى الاشارات التي يقوم بها مستعملو الطريق .

١٦٢ اذا لم ينجح الطالب بالفحص المذكور في المادة السابقة فبإمكانه تقديم فحص جديد بعد انقضاء مدة لا تقل عن شهر واحد من تاريخ سقوطه .

١٦٣ أ - لا تعطى الرخصة الى طالب الرخصة : -

١ - اذا ظهر ان الطالب سابقاً مرخصاً سابقاً أوقف العمل برخصته او سحبت منه بموجب حكم قضائي أو أمر اداري .

٢ - اذا قدم الطالب بيانات كاذبة تتعلق بهويته او اذا استبدال بنفسه شخصاً بآخر في الفحص او حاول ذلك .

ب - تسحب حالاً بصورة ادارية كل رخصة سوق حصل عليها الطالب بأحدى الطرق المذكورة أعلاه ولا يحول هذا الاجراء دون ملاحقته جزائياً .

١٦٤ أ - اذا كانت نتيجة الفحص مرضية فيعطى الطالب رخصة سوق من الفئة المذكورة في الطلب مقابل دفع الرسوم المبينة بالمحرق رقم (١) لهذا القانون وتكون الرخصة حسب النموذج المقرر .

ب - تؤرخ رخصة السوق وترقم وفقاً لترتيب اعطائها وتسجيلها ويدكر في التسجيل فئة أو فئات المركبات التي يجوز لباقي سوقها .

١٦٥ يجري الفحص في الوقت والمكان اللذين تفيهما سلطة الترخيص وكل طالب لا يتقدم للفحص في اليوم والساعة يخسر رسم الامتحان الذي دفعه .

هكذا في الفصل



١٦٦ أ - يجب ان يطابق نظر سائقي المركبات الدرجات التالية : -

١ - ان لا تقل قوة البصر عن ( ٦/٦ ) بعين واحدة و ( ١٢/٦ ) بالعين الثانية . لسائقي السيارات من الفئة الخامسة ، وبعد لائقاً ما كانت قوة نظره بالعين اليمنى ( ٩/٦ ) وفي العين اليسرى ( ٩/٦ ) .

٢ - ان لا تقل قوة البصر عن ( ٦/٦ ) بعين واحدة و ( ٨/٦ ) بالعين ١ الثانية لسائقي السيارات من الفئات الثانية والثالثة والرابعة والسادسة والسابعة . وبعد لائقاً من كانت قوة بصره بالعين اليمنى ( ٩/٦ ) وفي العين اليسرى ( ٩/٦ ) .

٣ - ان لا تقل قوة البصر عن ( ٦/٦ ) و ( ٩/٦ ) بالعين الثانية لسائقي الدرجات النارية .

٤ - وبعد لائقاً سائقوا الفئتين السادسة والسابعة اذا كانت قوة بصره لا تقل عن ( ٩/٦ ) بالعين الاولى و ( ١٨/٦ ) بالعين الثانية .

ب - ان يكون مدى البصر المأخوذ بالفحص اليدوي طبيعياً في كلتا العينين .

ج - ان تكون قوة تحديد البصر وتوجيهه الى نقطة واحدة طبيعية .

د - ان يكون البصر سليماً من العاهات كالحول او وجود ( برة ) ( رشقة ) على العين .

هـ - ان تكون قوة تمييز الالوان طبيعية .

و - يسمح لسائقي المركبات الخصوصية باستعمال نظارات لجعل بصرهم مطابقاً للدرجات المشار اليها أعلاه .

ز - يسمح لسائقي السيارات العمومية من الفئات ( ٥،٤،٣ ) باستعمال النظارات الطبية اذا سبقت لهم مزاولة مهنة السوافة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وأصبحت قوة بصرهم باستعمالها مطابقة للدرجات المشار اليها في البنود ( ٤،٣،٢،١ ) من الفقرة ( أ ) من هذه المادة .

ح - في الحالات التي يسمح بها باستعمال النظارات يجب أن تتوفر الشروط التالية : -

١ - ان لا تكون قوة النظارة أكثر من ( ٧/٦ ديوبيري ) وفي حالة وجود اسطواني مع كروي ذات العدسة يجب أن لا يزيد مجموع الاسطواني والكروي عن ( ٦ ديوبيري ) .

٢ - يجب ان لا يزيد الفرق بين قوة النظارة في العين الواحدة عن النظارة في العين الاخرى على ( ٢ ديوبيري ) وفي حالة وجود اسطواني مع كروي يجب ان لا يزيد الفرق بين مجموع قوة النظارة في العين الواحدة عن قوتها في الاخرى على ( ٣ ديوبيري ) .

ط - لسلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الصحة أن تعين الامراض والعلل والعاهات الدائمة التي تمنع من مزاولة قيادة السيارات على ان يصدر ذلك بنظام ينشر في الجريدة الرسمية .

١٦٧ يجوز لحامل رخصة سوق من الفئة الثالثة أن يسوق سيارة من الفئة الثانية ويجوز لحامل رخصة السوق من الفئة الرابعة أن يسوق سيارات من الفئات ( ٣،٢ ) ويجوز لحامل رخصة السوق من الفئة الخامسة أن يسوق سيارات من الفئات ( ٤،٣،٢ ) .

١٦٨ أ - يعمل بالرخصة المنصوص عليها من الفئة الثانية من المادة ( ١٥٩ ) لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديدها على ان يقوم المرخص له بسداد الغرامات المحكوم بها لمخالفة احكام هذا القانون بعد دفع الرسوم المقررة ولا تجدد الا اذا قدم حائز الرخصة شهادة طبية جديدة حسبما ورد في المادة ( ١٦٠ ) اما المرخص المنصوص عليها في الفئات ( ٨،٧،٦،٥،٤،٣ ) من المادة ( ١٥٩ ) فلا تسري الا لمدة اثنا عشر شهراً ويجوز تجديدها على ان يقوم المرخص له بسداد الغرامات المحكوم بها بمخالفة احكام هذا القانون وتقديم شهادة طبية جديدة حسب ما جاء في المادة ( ١٦١ ) .

ب - ١ - يمكن تحديد مدة مفعول رخصة السوق من الفئة الثانية اذا تبين ان صاحبها مصاب بعاهة لا تمنعه من السوق ولكنها تشدد فيما بعد .

٢ - وفي غير حالة الظروف القاهرة تلغى الرخصة اذا لم يتوف المرخص له اجراءات تجديدها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انشائها .

١٦٩ أ - تسحب رخصة السوق بعد منحها اذا ثبت أن حائزها قد فقد اهلية الحصول عليها كما ورد في هذا القانون .

ب - لسلطة الترخيص سحب رخصة السوق لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات اذا ثبت بحكم قضائي قطعي ان صاحب الرخصة كان قد ارتكب وهو يقود المركبة الميكانيكية جرماً خلافاً لاحكام المادة ( ٣٤٣ ) من قانون العقوبات .

ج - اما اذا كان الحكم القطعي لارتكاب جرم خلافاً لاحكام المادة ( ٣٤٤ ) من قانون العقوبات تكون مدة سحب الرخصة من سنة الى سنتين .

د - تضاعف مدة إيقاف العمل بالرخصة اذا ارتكبت تلك الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين ( ب ، ج ) من هذه المادة وهو بحالة سكر او تحت تأثير المخدرات او لاذ بالفرار السر الحاد .

هـ - تسحب ادارياً رخصة السوق من حائزها الذي يرتكب جرماً من الجرائم المنصوص عليها عليها في هذه المادة حين صدور القرار القطعي .

هكذا من الأصل

و - اذا كان السائق غير مرخص وضبط وهو يقود مركبة يحرم من الحصول على رخصة لمدة لا تقل عن ستة اشهر . واما اذا كان السائق مرخصاً ورخصته موقوف العمل بها بمقتضى هذا القانون وضبط وهو يقود مركبة تضاعف مدة توقيف العمل بالرخصة . وفي كلتا الحالتين تضاعف مدة العقوبة عند تكرار المخالفة .

١٧٠ الرخص التي يتقرر إيقاف العمل بها أو إلغائها تسحب من صاحبها مؤقتاً في حالة الإيقاف ونهائياً في حالة الإلغاء .

١٧١ يجوز لسلطة الترخيص أن ترفض تجديد رخصة السوق كلياً اذا ثبت لها بصورة مقنعة ان الطالب شخص يجب أن لا يمنح رخصة سوق كما يجوز للسلطة المذكورة أن ترفض تجديد هذه الرخصة للمدة التي تراها مناسبة في حالة طلب تجديد الرخصة ويؤخذ بعين الاعتبار الاحكام الصادرة بحق طالب التجديد خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تاريخ الطلب .

١٧٢ يجوز لسلطة الترخيص أن تستثني من الفحص الطبي والفني من يحمل رخصة سوق لم تنته مدتها بعد صادرة من السلطات المختصة في البلاد الاجنبية .

١٧٣ أ - تسلم رخصة السوق المنتهية مدتها أو التي سحبت من حاملها الى سلطة الترخيص في غضون خمسة عشر يوماً اذا كانت مفقودة فعليه إبلاغ دوائر السير خطياً عنها خلال هذه المدة .

ب - اذا فقدت رخصة السوق او اُتلفت عرضاً بحق لصاحبها أن يحصل على نسخة ثانية مقابل الرسوم المعينة بشرط أن تقتنع سلطة الترخيص بحسن نيته .

١٧٤ يكون حامل رخصة السوق الذي يرافق شخصاً في مركبه لاجل تعليمه السوق مسؤولاً عن مراعاة جميع الاحكام المبينة في هذا الفصل ، ويحظر عليه ان يسمح لمن يتعلم السوق بسوق المركبة على أية طريق في منطقة بلدية الا اذا تحقق من انه يحسن قيادة المركبة تماماً ويجب ان يكون ملماً بميكانيكي السيارة وصيانتها .

١٧٥ أ - لا تعطى رخصة لسوق عربة الا لمن توفرت فيه الشروط التالية :

( ١ ) أتم الثامنة عشرة من عمره

( ٢ ) ان لا يكون محكوماً مجتمه من ممارسة سوق العربات

( ٣ ) ان لا يكون مدمناً على المسكرات

( ٤ ) ان يكون له محل إقامة فعلية في المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - يقدم طلب الترخيص مرفقاً بالاوراق التالية :

( ١ ) ثلاث صور بقياس ٤×٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .

( ٢ ) هويته الشخصية .

( ٣ ) شهادة حسن سلوك .

( ٤ ) وصلاً يشعر بدفع الرسوم المقررة .

ج - تسري الرخصة لمدة اثني عشر شهراً من تاريخ صدورهما وتجدد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهائهما بعد دفع الرسوم المقررة والغرامات المحكوم بها .

لا تطبيق الاحكام المتعلقة بالسواقين بهذا القانون على من يلي :

أ - سائقي المركبات الآلية المعدة للحرارة شريطة ان لا تتجاوز سرعة هذه المركبات القصوى عشرة كيلومترات في الساعة . وان لا يقل عمر سائقها عن ثماني عشر سنة كاملة ما داموا في الاراضي الزراعية وخارج الطرق العامة .

ب - السائقين الحائزين على رخصة سواقة دولية لفئة المركبات المتعلقة بهذه الرخصة اذا كانوا قادمين بسياراتهم المسجلة في الخارج بأسمهم بقصد السياحة شريطة الحصول على تأشيرة من دائرة السير المختصة مجانية لمدة أقصاها ثلاثة اشهر قابلة للتجديد .

ج - سائقي المركبات المسجلة في البلدان الأجنبية المقود معها اتفاق خاص .

المادة ( ٢٤ ) تعدل المادة ( ١٧٧ ) من القانون الاصيلي بأضافة الفقرات الجديدة التالية اليها برقم ( ١٢ ) ، ( ١٣ ) ، ( ١٤ ) :

١٢ - ان يكون ذو هندام ومظهر لائق .

١٣ - يجب ان يكون بحيازة السائق بطاقة حسب التصميم الذي تضعه سلطة الترخيص تحمل صورته الشخصية ورقم سيارته وتفاصيل رخصة سوقه وتصدق هذه البطاقة من قبل دوائر السير المختصة وتلصق في مكان ظاهر داخل السيارة بشكل يمكن الركاب ورجال الامن العام الاطلاع عليها .

١٤ - يجب على سائق الدراجة النارية ان يضع على رأسه خوذة واقية للصدمات تتوفر فيها الشروط التي تعينها سلطة الترخيص .

المادة ( ٢٥ ) يلغى ما جاء في المادة ( ١٧٨ ) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي : - « تستوفى الرسوم وفقاً للملحق رقم ( ١ ) من هذا القانون على ان لمجلس الوزراء اصدار أنظمة لتعديل هذا الملحق » .

المادة ( ٢٦ ) تعدل المادة ( ١٨٣ ) من القانون الاصيلي على الوجه التالي : -

أ - بإلغاء ما جاء في مستهل الفقرة ( ٣ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

( تستثنى المركبات العسكرية ومركبات الامن العام وسائقوها من احكام الفصول السادس والسابع والثامن والعاشر من هذا القانون بشرط مراعاة الامور التالية : -

ب - بأضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (٦) :-

٦ - اذا تخلى صاحب المركبة المستثناة عن ملكيتها لشخص آخر غير مستثنى ، توجب على هذا الاخير دفع كافة الرسوم عنها .

المادة (٢٧) تعدل المادة (١٨٥) من القانون الاصيلي على الوجه التالي :-

أ - بأضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها :-  
( او الانظمة او التعليمات الصادرة بموجبه ) .

ب - بأضافة الفقرة الجديدة التالية الى آخرها بحرف (ك) :-

ك - بالرغم مما ورد في هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها مائة فلس .

كل من ارتكب ما يخالف احكام المواد (١٥ ، ١٩ ، ٢٠) من القانون الاصيلي ولا يلاحق قضائياً من يدفع هذه الغرامة فوراً وتحصل الغرامات الفورية بالطريقة التي يعينها مجلس الوزراء بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة (٢٨) تعدل المادة (١٨٦) من القانون الاصيلي بالاستعاضة عن رقم (١٨٧) الواردة فيها برقم (١٨٥) .

المادة (٢٩) تعدل المادة (١٨٧) من القانون الاصيلي بأضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (٦) :-

٦ - تحكم المحكمة بسحب رخصة سوق كل شخص ارتكب خمسة مخالفات من المخالفات التي من طبيعتها تعريض حياة الناس وأموالهم للخطر أو أكثر لاحكام هذا القانون خلال مدة سنة مالية واحدة ولمدة التي تراها مناسبة على أن لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز ستة اشهر .

المادة (٣٠) أ - تضاف الى القانون الاصيلي المادة الجديدة التالية بعد المادة (١٨٧) مباشرة برقم (١٨٧) مكررة .

١٨٧ مكررة

أ - ١ - بالرغم مما ورد في أي تشريع تختص المحاكم البلدية والصلحية بالنظر في جميع الجرائم المرتكبة خلافاً لهذا القانون وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبه سواء أكان مرتكب المخالفة مدنياً أو عسكرياً .

٢ - لا يلاحق المخالف قضائياً اذا دفع مبلغ خمسمائة فلس عن كل مخالفة يرتكبها ، وذلك خلال مدة عشرة أيام من تاريخ تبليغه المخالفة ، وفي هذه الحالة لا يحق له ان يطعن في ذلك أمام أي مرجع قضائي .

٣ - يحال المخالف الى المحكمة المختصة اذا لم يتم دفع هذه الغرامة المدونة في البند السابق ، وللمحكمة في حالة ادانته أن تحكم عليه بغرامة تتراوح ما بين ٥٠٠ فلس ولا تزيد على دينارين .

٤ - بالرغم مما ورد في المادة (٧١) من قانون العقوبات لا يجوز ادغام العقوبات المحكوم بها بموجب هذا القانون شريطة أن لا تتجاوز العقوبة الحد الاعلى المبين بهذا القانون .

٥ - ويحق للمخالف أن ينيب عنه لإثابة خطية معفاة من الرسوم شخصاً آخر لحضور المحكمة .

ب - لمجلس الوزراء اصدار أنظمة لتعيين كيفية ضبط المخالفات وتعيين الاشخاص الذين يتولون استيفاء الغرامات وطريقة تحصيلها وتسجيلها وتقرير النماذج التي تستعمل لغايات هذا القانون .

ج - يعفى من العقوبة مرتكبوا المخالفات التي ارتكبت خلافاً لاحكام قانون النقل على الطرق وتعديلاته قبل ١٩٦٧/١٠/٣١ والتي لم تنفذ بعد .

المادة (٣١) تعدل المادة (١٨٩) من القانون الاصيلي بأضافة الفقرتين الجديتين التاليتين اليها بحرفي (ج ، د) :-

ج - تصدق قرارات اللجنة الفرعية من قبل اللجنة المركزية ما عدا القرارات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة .

د - تنشر في الجريدة الرسمية جميع القرارات التي تصدرها لجنة السير المركزية ولجان السير الفرعية .

المادة (٣٢) تعدل المادة (٢٠٠) من القانون الاصيلي بحذف العبارة التالية الواردة في آخر الفقرة (ى) منها  
( سواء أكان التطويل من الوسط أو المؤخرة ) .

المادة (٣٣) يلغى ما جاء في المادة (٢٠١) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة (٢٠١)

أ - يحق لسلطة الترخيص بتنسيب من اللجنة الفنية تسجيل أي مركبة مجهزة تجهيزاً عالياً خلافاً للشروط المبينة في المادتين (٧٢ ، ٢٠٠) كما لا يجوز ادخال أية تعديلات فنية أو لحامات الشاصي المركبة خلافاً للمواصفات الاساسية التي يقرها المصنع الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من سلطة الترخيص بتنسيب من اللجنة الفنية ، كما لا يجوز بحال من الاحوال صنع شاصيهات ( جسور السيارات الطويلة والعرضية ) من قبل المصانع المحلية او الاجنبية الا بمقتضى مواصفات وشهادات فنية من بلد المنشأ ومن مصانع مركبات معترف بها .

ب - لا يجوز تسجيل أية مركبة جمعت عالياً خلافاً لمواصفات المصنع في المنشأ .

هكذا في الاصل



## (٦) قرار اللجنة الادارية رقم (٢)

السيد الرئيس

والآن يتلى قرار اللجنة الادارية رقم (٢) وارجو من المقرر عطوفة السيد محمد الحاج عبد الله التفضل الى المنصة لتلاوة القرار :

## قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥ برئاسة عطوفة السيد وحيد العوران ، والاعضاء والمقرر السادة : - محمد المنور الحديدي ، عاطي ابو العز ، فيصل بن جازي ، علي الرعي ، محمد الحاج عبد الله ، جلال مرزوق والطلاب ومحمد طاهر الكيلاني .

ونظرت في الشكاوى والاوراق المحالة عليها ، وقررت ما يلي : -

(١) الشكاوى رقم (١٥) المقدمة من احمد علي ابو حسين المتضمنة سجن ولده . قررت اللجنة حفظ هذه الشكاوى لانها من شان دوائر الامن ولاهيتها من حيث الضبط والربط .

(٢) الشكاوى رقم (١٦) المقدمة من حمدان الزعبي ورفقاه المتضمنة استغلال شركات التبغ قررت اللجنة حفظ الشكاوى لعدم مراجعتهم للجنة .

(٣) الشكاوى رقم (١٧) المقدمة من السيدين ابراهيم الكركي وعنبر طلال والمتضمنة فصلهم من الاذاعة . ان اللجنة توصي المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوى الى معالي وزير الاعلام لتحقيق في امرها وانصاف المظلومين ، والرجاء للايعاز الى المسؤولين عنهم وغيرهم بضرورة الابتعاد عن الامور الضارة بالافراد والجماعات واعلامنا بالنتيجة .

(٤) الشكاوى رقم (١٨) المقدمة من مئات ابناء القوات المسلحة والامن العام ، والمتضمنة بعض التعديل على قانون الخدمة العسكرية . قررت اللجنة احالة هذه الشكاوى الى اللجنة القانونية لمجلس النواب لتعطي رايها القانوني .

(٥) الشكاوى رقم (١٩) المقدمة من كامل احمد محمود الروسان ، والمتضمنة سجنه وتزويل رتبته العسكرية . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوى لمعالي وزير الدفاع لاجراء ما يراه مناسباً لرفع الضيم عن المشتكى بعد التحقيق من شكواه ، واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٦) الشكاوى رقم (٢٠) \* المقدمة من السيد ابراهيم منكو والمتضمنة بعض الملاحظات والاقتراحات على مختلف الوزارات والدوائر الحكومية : - قررت اللجنة : -

أ - توزيع هذه المقترحات لاهيتها ووجهتها وتماسها المباشر بالصالح العام على جميع اعضاء المجلس الكريم للاطلاع عليها .

ب - تخصيص جلسة لمناقشتها مع الحكومة .

• فيما يلي الشكاوى :

(٧) الشكاوى رقم (٢٣ و ٢٤) المقدمة من محمد العايش وعبد الرزاق الدباس والمتضمنة طلب السيد محمد الدباس احالته على التنازل لاسباب قاهره . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالتها على دولة رئيس الوزراء للنظر فيها بعين العطف والانصاف واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٨) الشكاوى رقم (٢٥) المقدمة من السيد سهام البكري مدير اوقاف الكرك والمتضمنة نقله من مركز عمله . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوى على سماحة وزير الشؤون الدينية والاسلامية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٩) الشكاوى رقم (٢٦) المقدمة من عادل الشيخ حمد والمتضمنة سجنه لمدة سنتين . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوى على معالي وزير الداخلية للنظر فيها وانصافه واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(١٠) الشكاوى رقم (٣٠) المقدمة من محمد احمد اسعد والمتضمنة عدم دفع ايجار بنيته الكائنة في اريحا . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوى على معالي وزير التربية والتعليم للنظر فيها بايصال المشتكى لحقه ، واذا تعذر ذلك اعادة رسوم الرخص التي استوفيت منه لهذا العام واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(١١) الشكاوى رقم (٣٢) المقدمة من السيد عبد الله محمود والمتضمنة شراء بيت له في جبل عمان وعدم حصوله على سند الطابو . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوى على معالي وزير المالية / الاراضي والمساحة للنظر فيها والتكرم باجراء ما يلزم واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(١٢) الشكاوى رقم (٣٤) المقدمة من السيد فلاح رشيد عمرو ورفقاه والمتضمنة اغلاق سوق الخضار في اربد لشد ما يجز في النفس ان تتطلع اللجنة الادارية البرلمانية بشكاوى تكون خاصة بالنقص الاجرائي اللازم اتباعه وفقاً للقوانين والانظمة المعمول بها في شتى البلديات المملكة خاصة وان القيام بمشروع كهذا على النحو الخاطيء ان صحت هذه الشكاوى والذي كلف صندوق بلدية اربد اموالاً طائلة واتبع ذلك بالافراد ( اي التجار المستاجرين ) . لذا توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوى على معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية للامر بالتحقيق اللازم بشأنها وموافاة المجلس الكريم بالنتيجة .

(١٣) الشكاوى رقم (٣٥) المقدمة من الرئيس المرمج محمد عدنان الشريف ، والمتضمنة الاستغناء عن خدماته قررت اللجنة احالتها الى معالي وزير الدفاع للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(١٤) الشكاوى رقم (٣٦) المقدمة من السيد خالد عاذين والمتضمنة فصله من الاذاعة . توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على احالتها لمعالي وزير الاعلام للنظر فيها وانصافه على ضوء قواعد الحق والعدالة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة الادارية

هكذا قد اصل



الاستاذ جمو نائب عمان :

نرجو ان نعرف فحوى الشكوى المقدمة من احمد على ابو حسين الواردة تحت البند ١ - من قرار اللجنة .

السيد المقرر :

تتضمن الشكوى ان ولد المستدعي كان جندياً تقدم بتوصيل احد المتهمين ونظراً لحداثته فرمته المتهم بعد ان ضربه وعلى هذا قبض عليه .

السيد العوران نائب الطفيلة ورئيس اللجنة :

نحن اللجنة نظرننا بهذه الشكوى من جميع النواحي ولهذا اردنا ان لايشجع اي جندي موكول اليه حراسة سجين فيها بعد وان يكون حلوياً .

الاستاذ جمو نائب عمان :

بالنسبة للشكوى رقم ١٦ - كيف ، هذا لايجوز .

السيد عودة الله نائب مادبا :

لماذا تحفظ ؟ ناس استغلاليين استغلوا المواطنين

السيد وزير المالية :

هذا الموضوع تشكلت له لجنة فنية خاصة وهذه اللجنة درست الموضوع من كافة نواحيه وترصت الى انشاق بين شركات الدخان وبين المزارعين وبين الحكومة - الجمارك وقد انصف فيها مزارعو الدخان والشركات ايضاً وما يفيض عن زيادة نوعين من السجائر فقط هي الكمال والاول ، هذه الحصيلة سيدفع منها ٢٥٪ الى المزارعين وما يفيض عنها سيحفظ بصندوق لتشجيع وتنظيم زراعة الدخان . تم هذا الموضوع بالاتفاق .

السيد العوران نائب الطفيلة ورئيس اللجنة :

نشكر معالي الوزير على ايضاح هذا الموضوع القيم بالنسبة لعلاقته بالمواطنين بشكل عام انما حفظت اللجنة هاه الشكوى لانها في الاصل غير موجهة الى المجلس ، بل هي موجهة لحضرة صاحب السمو الملكي الامير حسن المعظم وتضمنت طلب المقابلة ولا تعرف اللجنة هل قابلت حضرة صاحب السمو ام لا ؟ ماذا جرى بشكواهم لانعرف شيئاً ، هم انفسهم لم يرجعوا للمجلس .

السيد الرئيس :

بعد البيان الذي ادلى به معالي الوزير . . . .

السيد وزير المالية :

ان اللجنة التي تألفت وان القرارات التي توصلت اليها كانت بأمر من صاحب السمو الملكي الامير حسن المعظم .

السيد الرئيس :

هل سمعت يا وحيد بك ، لقد كانت بأمر من صاحب السمو الملكي .

السيد العوران نائب الطفيلة :

اذن انتهى الموضوع .

الاستاذ جمو نائب عمان :

كقاعدة ، لايجوز احالة اي شكوى وجهت لغير المجلس .

السيد الرئيس :

انا اولئك والمجلس يؤيدك .

الاستاذ جمو نائب عمان :

ينظر في الشكاوى الموجهة للمجلس فقط .

السيد الرئيس :

هذا صحيح .

السيد العوران نائب الطفيلة :

كما وارجو من عطوفة الرئيس ان لانحسب الشكوى على اللجنة ذات الاختصاص الا اذا كان الشاكي يعني بذلك المجلس .

السيد الرئيس :

موافقون .

السيد الرئيس :

بالنسبة للشكويين رقم ٢٤ و ٢٣ بموضوع السيد محمد الدباس ما رأي معالي هاشم بك ؟

السيد وزير المالية :

ان الموظف المذكور تقاعد بناء على طلبه وليس من قبل الحكومة على الاطلاق تقدم بالطلب ورفع الى مجلس الوزراء ووافق عليه .

السيد العظم نائب عمان :

مع تقديري العميق لرأي معالي الوزير اثنى على ما ورد بقرار اللجنة الادارية بأن يعرض الامر على دولة رئيس الوزراء لأن الموظف المذكور لم يتقدم بطلب الاحالة على التقاعد الا بناء على اساس وجود أمور الزمته لحل هذا الموقف ولتدبيره من الاراء او النظريات او الافكار والتي قد تكون وجيهة والتي يجوز ومن الخير ان تسمع مما قد يعيد هذا الموظف الى عمله ليستفاد منه وبخاصة انه موظف قدير في عمله وقد ذهب في عدد من الدورات ونال عدداً من الخبرات في بلاد اجنبية ولا نغني بالاجنبية انها تمنع

الرجال وانما تعلم وتقف بثقافة عالية في هذا المجال مع ما عرف عنه في الاوساط المالية من نظافة اليد ونزاهة في ضميمه وعمله ، لذا ارجو ان ترعى الحكومة الموقرة مثل هذا الموظف وتعنى بأمره العناية الكافية .

السيد الرئيس :

يعني انت تؤيد احالتها للحكومة ؟

السيد العظم نائب عمان :

بالنسبة للشكوى رقم ( ٣٠ ) واجهت المشتكى شخصياً واطلعت على شكواه وتقدمت بها راجياً دولة رئيس الوزراء ووقع عليها عبارات احالها اللجنة المختصة ولكن الواقع مشكلة هذا الانسان تمثل عدداً من المواطنين في الضفة الغربية الذين يملكون عدداً من العبارات مؤجرة لوزارة التربية من اموال ضريبة المعارف ، في قرار سابق بنفع الاموال لكل الذين يؤجرون للمؤسسات الحكومية الاردنية باعتبار ان الاردن يؤمن ايماناً عميقاً ان الضفة الغربية ما زالت جزءاً لا يتجزأ من المملكة ولكن البيوت التي تدفع اجرتها من ضريبة المعارف لم يتعرف عليها اطلاقاً فاذا راجع مواطن فلا وزارة المالية ترحب به ولا وزارة التربية ولا اية مؤسسة حكومية فالمواطنون ضاعوا في هذه المراجعة ، يرجى من الحكومة الجلييلة انهاء هذا الموضوع بصورة تكفل لولاء المواطنين حقهم .

السيد الرئيس :

اذن نحال للحكومة .

السيد العوران نائب الطفيلة :

اذن الاجراء الذي اتخذته الحكومة وارد .

السيد القضاء نائب عمالون :

يا سيدي اذا سمعتم ، رغم ان اللجنة تطلب اعلام المجلس في بعض شكاوى في الواقع هي عبارة عن نواصي .

هكذا من الاصل

السيد المروان نائب الطفيلة ورئيس اللجنة :

المفروض ان الوزير الذي نحال اليه الشكرى ان يعيد بمدة معينة واذا لم يشأ ان يعيد بلاش هذا التعب .

السيد التضاه نائب عمجلون :

لانه توجد شكاوى لا تستوجب .

السيد الل نائبا اربد :

بالنسبة للشكوى رقم (٣٤) اذا احب الاخوان فانا لذي معلومات كافية عن قضية سوق اربد .

قضية سوق اربد ، انشئت قبل سنتين واقولها بكل فخر انا انشأته عندما كنت رئيس بلدية ويوشر في استعماله كسوق وبالنسبة للقوانين والانظمة المرعية قانون البلديات - تقرر حظر بيع الفواكه والخضار في السوق القديم بالاضافة الى انه لا يفي بالغرض المطلوب وكلف البلدية حوالي ٤٠.٠٠٠ دينار وسار بانتظام وتم بيع الخضار فيه بشكل منظم وممتاز الا ان المجلس الجديد عاد واغلق السوق القديم ، لا أقول اغلقه انما اعاد فتح السوق القديم الامر الذي اوجب اغلاق السوق الجديد ، وكان سبق الاغلاق ان احد الهامين وهو مالك في السوق القديم اقام دعوى أمام محكمة العدل ضد البلدية بالغاء قرار البلدية بحظر بيع الخضار في السوق القديم وكانت نتيجة المحكمة أن قررت الغاء مفعول قرار البلدية واعيد فتح السوق القديم وما زال سوق البلدية الجديد حتى الآن مغلق وهناك اجراءات بتأجيله كمخازن عادية لوكالة الغوث وأوجر السوق الجديد بمساوي اربعة عشر الف دينار سنوياً والآن ما زال مغلقاً واغلب تجار اربد يراجعون معالي وزير الداخلية بهذا الموضوع ومعالي وزير الداخلية وضع نظام خاص يشرع عن قانون

البلديات لاعادة تنظيم هذا السوق والنظام صودق عليه من قبل مجلس الوزراء وادع على ما اعتقد للديوان الملكي لاستصدار الارادة الملكية .

السيد وزير الداخلية للشؤون البلدية :

بالنسبة للمرحلة التي نتحدث عنها نعيم بك تمثل في الواقع للشكوى ولكن معالجة الموضوع بشكل قانوني حتى لا يطعن فيه وضعنا نظام وصدرت الارادة الملكية السامية والموضوع كتب به للبلدية للتنفيذ واعتقد ان في هذا معالجة كافية للموضوع للسير به بصورة قانونية .

السيد البطاينة نائب اربد :

زيادة في التوضيح حول هذا الموضوع لاهيته الجماعة الذين استأجروا سوق الخضار الجديد وباشروا العمل دفعوا بدل ايجار للبلدية . المستأجرون الجدد لهذا السوق لم يستعملوا السوق اكثر من شهر أو شهر ونصف فالمبالغ التي دفعوها بقيت للبلدية ، لم يستفيدوا من السوق الجديد مسع انهم دفعوا بدل الايجار ، الذي ارجوه من معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ان ينظم العلاقة بين البلدية والمستأجرين لان المستأجرين ارادوا ان يقيموا دعوى على البلدية وتقديري اذا اقاموا دعوى فالدعوى عادلة بالنسبة لهم . هم الآن لا يريدون ان يقيموا هذه الدعوى بل يريدون ان تنظم العلاقة بين البلدية والمستأجرين تنظيماً ودياً لا سيما اذا كان السوق القديم ينظم من اجل عمل بعض الاعمال المهنية الاخرى عرضت في السوق القديم فاذا عرضنا او نظمنا بعض المهن في السوق القديم نكون نحننا فرصة عرض الخضار في السوق الجديد ، يعني عملية تنظيمية ممكن أن يقوم وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ويهتم بها وينظم العلاقة بينهم نكون خرجنا من هذا المأزق

السيد الرئيس :

اذن المجلس يوافق على احالتها . هل من ملاحظات اخرى ؟

( لا يوجد )

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

٧ - احالة مشاريع القوانين الواردة .

السيد الرئيس :

ورد مشروع قانون معدل لقانون حقوق العائلة

امين عام مجلس الامة

هاني خير

رئيس مجلس النواب

فامل عريقات

والآن ارفع الجلسة .

#### تصريف

- ١ - اعد ويوب هذا الممد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السادة خليل عصفور وعديان بعيون ولاظم مرزوقي
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا الممد وتدقيقه في المطبعة مأمور المحلة : السيد وليد النجدادي

هنا من الاصل